جامعة العقيد أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل.م.د

ميدان : العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
شعبة : علوم التسيير

تخصص: تسيير محاسبي وتدقيق

أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات دراسة ميدانية في البنوك الاسلامية في الجزائر

إعداد الطالبة:

سالمي سامية

تحت إشراف:

أ.د.ساوس الشيخ

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.مسعودي محمد	أستاذ محاضر_أ_ جامعة أدرار	رئيسا
أ./د.ساوس الشيخ	أستاذ التعليم العالي جامعة أدرار	مشرفا ومقررا
أ./د.أقاسم عمر	أستاذ التعليم العالي جامعة أدرار	ممتحنا
أ./د. بوعزة عبد القادر	أستاذ التعليم العالي جامعة أدرار	ممتحنا
أ./د.بلحاج فراجي	أستاذ التعليم العالي جامعة بشار	ممتحنا
أ./د.بوحديدة محمد	أستاذ التعليم العالي المدرسة العليا للتجارة الجزائر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((.....وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً))

صدق الله العظيم

(الآية 85 من سورة الإسراء)

((.....وَقُــــلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْـــــــــــمَاً))

"صدق الله العظيم"

(الآية 114 من سورة طـه)

إهداء

إلي جدي وجدتي حفظهما الله أتمنى لهما دوام الصحة والعافية.

إلى والديّ لما لهما فضل عليّ أطال الله في عمرهما وأحسن ختامهما جعلهما الله من أهل التقوى والنعيم في الدنيا والآخرة وبلغهما الفردوس الأعلى.

إلى إخواني وأخواتي سندي وعوني في الحياة.

إلى كل العائلة الكريمة وكل الأقارب والأصدقاء.

إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

إلى كل باحث وطالب علم.

اهدي هذا العمل المتواضع .

شكر وتقدير

الحمد لله وأشكره تعالى أولا على ما أنعم به علي من فضل وتوفيق فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا العمل على الشكل الذي أراد، وأحمد الله تعالى ثانيا أن يسر لي إشرافا على يد أستاذ يفخر المرء بما تعلمه منه الأستاذ الدكتور الساوس الشيخ، كما أشكره أيضا على حرصه الدائم وصبره على انجاز هذا العمل، فجزاه الله عني خير الجزاء وبارك الله في عمره خدمة للعلم والمعرفة.

أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتحملهم عناء قراءة ومناقشة هذه الأطروحة، وإبداء ملاحظاتهم التي تزيد من دون شك قيمة لهذا العمل.

كما يسعدني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى كل أساتذتي الكرام، وزملائي الأعزاء، وذلك لما لمسته منهم جميعًا من حسن توجيه ومساعدة وإرشاد، فلهم مني عظيم الاحترام والتقدير، وجزآهم الله خير الجزاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفـــــهرس العـــــام

الفهرس	الصفحة
آية قرآنية	I
إهداء	II
شكر وتقدير	III
الفهرس العام	IV
قائمة الجداول	X
قامة الأشكال البيانية	XII
قائمة المختصرات	XIII
قائمة الملاحق	XIV
مقدمة	**ب-ق**
الفصل الأول : الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية	
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول: مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات	3
المطلب الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للشركات	3
الفرع الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية	3
الفرع الثاني: نشأة وتطور المسؤولية الاجتماعية للشركات وأهميتها	6
المطلب الثاني: إلزامية المسؤولية الاجتماعية	11
الفرع الأول: استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية	11
الفرع الثاني: المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة	11
المطلب الثالث: أبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية	15
الفرع الأول: أبعاد المسؤولية الاجتماعية	15
الفرع الثاني: مجالات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية	17
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية	19
المطلب الأول: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية	19
الفرع الأول : تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية	19
الفرع الثاني : الاتجاهات الرئيسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية	21
المطلب الثاني : أهمية وأهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية	23
الفرع الأول:أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية	23
الفرع الثاني: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية	23

المطلب الثالث : المبادئ الرئيسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية	24
المبحث الثالث: القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	25
المطلب الأول: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية ومعاييره	25
الفرع الأول: مفهوم قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية	25
الفرع الثاني: معايير ومداخل قياس التكاليف الاجتماعية	28
المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأهم نماذجه	33
الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية	33
الفرع الثاني: أساليب ومعايير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	35
الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	38
المطلب الثالث: مشاكل محاسبة المسؤولية الاجتماعية	41
الفرع الأول: مشكلة التداخل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية	41
الفرع الثاني: مشكلة قياس الأداء الاجتماعي	41
الفرع الثالث: مشاكل التقرير عن الأداء الاجتماعي	43
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني : حوكمة الشركات وعلاقتها بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية	48
تمهيد الفصل	49
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	50
المطلب الأول: نشأة ومفهوم حوكمة الشركات	50
الفرع الأول: نشأة وتطور حوكمة الشركات	50
الفرع الثاني : مفهوم حوكمة الشركات	53
الفرع الثالث : خصائص حوكمة الشركات	55
المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات	56
الفرع الأول : أهمية حوكمة الشركات	56
الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات	58
المطلب الثالث: معايير ومحددات حوكمة الشركات	59
الفرع الأول: معايير حوكمة الشركات	59
الفرع الثاني: محددات تطبيق حوكمة الشركات	63
المبحث الثاني: تطبيق حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية	65
المطلب الأول : مفهوم حوكمة الشركات في البنوك وأهمية تطبيقها	65

الفرع الأول : مفهوم حوكمة الشركات في البنوك	65
الفرع الثاني : أهمية تطبيق حوكمة الشركات في البنوك	67
المطلب الثاني: الفرق بين الحوكمة في البنوك الإسلامية والتقليدية	67
الفرع الأول : أوجه الاتفاق بين الحوكمة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	68
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الحوكمة في البنوك التقليدية ونظيراتها الإسلامية	69
المطلب الثالث : مظاهر الحوكمة في البنوك الإسلامية والأطراف المعنية بتطبيقها	71
الفرع الأول : مظاهر الحوكمة في البنوك الإسلامية	71
الفرع الثاني : الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة في البنوك الإسلامية	74
المطلب الرابع : مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية	76
الفرع الأول: المبادئ التي تتفق فيها البنوك الإسلامية مع غيرها من الشركات والبنوك	76
الفرع الثاني: المبادئ التي تمتاز بها البنوك الإسلامية	77
المبحث الثالث : الروابط العلائقية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات	80
المطلب الأول: الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات	80
المطلب الثاني: دور آليات الحوكمة في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	83
الفرع الأول: دور الآليات الداخلية للحوكمة في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	83
الفرع الثاني: دور الآليات الخارجية للحوكمة في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	86
خلاصة الفصل	88
الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بحوكمة الشركات	89
تمهيد	90
المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبية	91
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية وأهدافه	91
الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية	91
الفرع الثاني: أهداف نظام المعلومات المحاسبية	92
المطلب الثاني: خصائص نظام المعلومات المحاسبية ومكوناته	94

الفرع الأول: خصائص نظام المعلومات المحاسبية	94
الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبية	95
المطلب الثالث: مبادئ نظام المعلومات المحاسبية ومقوماته	95
الفرع الأول: مبادئ نظام المعلومات المحاسبية	96
الفرع الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبية	97
المبحث الثاني :المعلومات المحاسبية ومعايير جودتها	100
المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها	100
الفرع الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية	100
الفرع الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية	102
الفرع الثالث: مستخدمي المعلومات المحاسبية	104
المطلب الثاني: معايير جودة المعلومات المحاسبية	106
الفرع الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية	106
الفرع الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية	107
الفرع الثالث: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	110
الفرع الرابع: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية	112
المطلب الثالث: محددات جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها	113
الفرع الأول: المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	113
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية	114
المبحث الثالث:علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية	116
المطلب الأول: الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية	116
المطلب الثاني : انعكاسات قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية	118
خلاصة الفصل	120
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية	121
تمهيد	122
المبحث الأول : واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية في الجزائر	123

المطلب الأول: واقع البنوك الإسلامية في الجزائر	123
الفرع الأول: نظرة عن تجربة الجزائر حول مجال الصيرفة الإسلامية	123
الفرع الثاني: بيئة عمل البنوك الإسلامية في الجزائر	125
المطلب الثاني: واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية في الجزائر	128
الفرع الأول: مجال الارتقاء بمستوى جودة الخدمات (العملاء)	128
الفرع الثاني: مجال المساهمة في تنمية الموارد البشرية	129
الفرع الثالث: مجال المساهمة بتنمية الموارد البيئية	129
الفرع الرابع: مجال التفاعل مع المجتمع	129
المطلب الثالث: واقع تطبيق حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية في الجزائر	130
الفرع الأول: المجهودات المبذولة لتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية	130
الفرع الثاني: واقع تطبيق مبادئ حوكمة في البنوك الإسلامية في الجزائر	133
المبحث الثاني: عرض وتحليل أداة الدراسة	137
المطلب الأول: تصميم وتحليل أداة الدراسة	137
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لعينة الدراسة	139
الفرع الأول: وصف مجتمع وعينة الدراسة	140
الفرع الثاني: تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لأداة البحث	141
المطلب الثالث: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة	145
الفرع الأول: التحليل الوصفي المحور الأول محاسبة المسؤولية الاجتماعية	145
الفرع الثاني: التحليل الوصفي للمحور الثاني قياس تطبيق حوكمة الشركات في البنك الإسلامي	147
الفرع الثالث: التحليل الوصفي للمحور الرابع جودة المعلومات المحاسبية	151
المطلب الرابع: تشخيص بيانات الدراسة	153
الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدارسة	153
الفرع الثاني: اختبار مشكلة التعدد الخطي	159
المبحث الثالث: تحليل المسار	163
المطلب الأول: اختبار صدق مقياس متغيرات الدراسة	163
الفرع الأول: اختبار صدق مقياس المتغير المستقل محاسبة المسؤولية الاجتماعية	164
الفرع الثاني: اختبار صدق مقياس المتغير الوسيط حوكمة الشركات	166

الفرع الثالث: اختبار صدق مقياس المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية	170
المطلب الثاني: اختبار صدق التمايز لمتغيرات الدراسة	172
الفرع الأول: اختبار صدق التمايز حسب معيار فورنل لاركر	172
الفرع الثاني: تحليل معاملات التحميل التقاطعية لنموذج الدراسة	174
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	179
الفرع الأول: نموذج الدراسة	179
الفرع الثاني: اختبار فروض الدراسة	181
خلاصة الفصل	186
خاتمة	187
قائمة المراجع	193
الملاحق	205

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	قائمة جداول الفصل الرابع	
(4-1)	خيارات الاستجابة لفقرات الاستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي	139
(4-2)	يوضح المستوى والوسط الحسابي	139
(4-3)	عدد الاستبانات الموزعة على البنكين عينة البحث وقابلة للتحليل	140
(4-4)	توزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس	141
(4-5)	توزيع أفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي	142
(4-6)	توزيع أفراد عينة البحث حسب التخصص العلمي	142
(4-7)	توزيع أفراد عينة البحث حسب الوظيفة التي يشغلها الفرد	143
(4-8)	توزيع أفراد عينة البحث حسب البنك الموظف فيه الفرد	144
(4-9)	توزيع أفراد عينة البحث حسب الخبرة المهنية	144
(4-10)	التحليل الوصفي لعبارات المحور الأول محاسبة المسؤولية الاجتماعية	145
(4-11)	التحليل الوصفي لعبارات المحور الثاني قياس تطبيق حوكمة الشركات في البنك الإسلامي	147
(4-12)	التحليل الوصفي لعبارات المحور الثالث جودة المعلومات المحاسبية	151
(4-13)	اختبار التوزيع الطبيعي لبنود المتغير المستقل	154
(4-14)	اختبار التوزيع الطبيعي لبنود المتغير الوسيطي	155
(4-15)	اختبار التوزيع الطبيعي لبنود المتغير التابع	158
(4-16)	عامل تضخم التباين (VIF) ومقياس التحمل لبنود المتغير المستقل	160
(4-17)	عامل تضخم التباين (VIF) ومقياس التحمل لبنود المتغير الوسيطي	161
(4-18)	عامل تضخم التباين (VIF) ومقياس التحمل لبنود المتغير التابع	162
(4-19)	نتائج اختبار المقياس لمتغير محاسبة المسؤولية الاجتماعية	164
(4-20)	نتائج اختبار المقياس لمتغير حوكمة الشركات	166
(4-21)	نتائج اختبار المقياس لمتغير جودة المعلومات المحاسبية	170
(4-22)	اختبار صدق التمايز حسب معيار فورنل لاركر	173
(4-23)	معاملات التحميل التقاطعية لمتغيرات النموذج	174
(4-24)	معاملات التحديد في النموذج الهيكلي	180

(4-25)	نتائج اختبار الفرضية الأولى	181
(4-26)	نتائج اختبار معنوية الأثر المباشر للمتغيرات الكامنة لنموذج الدراسة	181
(4-27)	نتائج اختبار الفرضية الثانية	182
(4-28)	نتائج اختبار معنوية الأثر المباشر للمتغيرات الكامنة لنموذج الدراسة	182
(4-29)	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	183
(4-30)	نتائج اختبار معنوية الأثر المباشر للمتغيرات الكامنة لنموذج الدراسة	184
(4-31)	نتائج اختبار الفرضية الرابعة	185

قائمة الإشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
	عناوين أشكال الفصل الأول	
(1-1)	هرم كارول Carroll لمستويات المسؤولية الاجتماعية	16
(2-1)	المسؤولية الاجتماعية الشاملة	17
(3-1)	محاسبة المسؤولية الاجتماعية كنظام للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية	40
	عناوين أشكال الفصل الثاني	
(1-2)	خصائص حوكمة الشركات	56
(2-2)	المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات	64
(3-2)	يوضح الأطراف الرئيسية المعنية بتطبيق حوكمة في البنوك الإسلامية	75
(4-2)	مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية	79
	عناوين أشكال الفصل الثالث	
(1-3)	معايير جودة المعلومات المحاسبية	112
(2-3)	العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية	117
	عناوين أشكال الفصل الرابع	
(1-4)	معاملات التحميل التقاطعية للنموذج	176
(2-4)	تشبعات (التحميل) لمتغيرات النموذج	177
(3-4)	أوزان متغيرات النموذج	175
(4-4)	النموذج الهيكلي المقترح	179
(5-4)	النموذج البنائي للدراسة	180

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر	الترجمة
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للمعايير
A.A.A	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
I.A.S.C	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
A.I.C.P.A	American Institute of Certified Public Accountants	مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي
GCGF	Global Corporate Governance Forum	منتدى العالمي لحوكمة الشركات
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبيان	I

مقـــدمة

1. توطئة

أصبح التطور السريع والمستمر في شتى المجالات هو السمة الغالبة في هذا العصر، وعلى الرغم من أن الهدف من هذه التطورات ودوافعها يأتي استجابة لتلبية احتياجات أفراد المجتمع المتزايدة، فإنها قد خلفت أثارا سلبية واضحة على النواحي الاجتماعية والبيئية، مثل التلوث والنفايات والبطالة وغيرها من المشكلات التي يسعى العالم في مواجهتها حاليا، فقد زاد اهتمام الدول والحكومات بهذه المشكلات متمثلا ذلك في إنشاء جمعيات ووكالات دعم المجتمع وحماية البيئة، وتنظيم ندوات وبرامج تطوعية للتوعية بالأضرار البيئية والآفات الاجتماعية، ونشر الأنظمة والقوانين بهدف الوصول إلى بيئة نظيفة تسهم في رقي المجتمعات والمحافظة عليها، وتفاعلا مع الموقف السابق، نشأ المفهوم الحديث للمسؤولية وهو ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية وهي التزام ومبادرة لتحقيق رفاهية المجتمع دون الإضرار بالبيئة ومواردها، مما حتم على الشركات اليوم بأن مسؤولياتها لا تقتصر على تحقيق عوائد مالية واقتصادية من إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، بل أصبحت تمتد إلى حماية المجتمع والبيئة التي تعمل فيه. الأمر الذي أدى بالمحاسبة إلى الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات بجانب أدائها الاقتصادي، مما نتج عنه ازدياد الحاجة إلى توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الملائمة لجميع الأطراف، واعتُمدت مهنة المحاسبة كأداة لخدمة جميع الأطراف المعنية بتلك البيانات والمعلومات، وكذلك كمقياس للأداء الاجتماعي للشركات، وبالتالي أصبحت وسيلة لخدمة المجتمع وأطلق عليها محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وقد لقيت هاته الأخيرة بمجالاتها المختلفة اهتماما كبيرا في كثير من الدول من قبل العديد من المؤسسات المهنية والهيئات الدولية، باعتبارها مصدراً للمعلومات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

كما نجد أن التطورات الحديثة التي حصلت على وظيفة المحاسبة لإنتقالها من الخدمة المالية التقليدية، إلى مجموعة الخدمات التي تمس جوانب المسؤولية الاجتماعية، من الآليات المهمة في تفعيل حوكمة الشركات، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن عمل الشركات وحماية مسارها، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق وبلوغ الشركات أهدافها وبشكل قانوني، خاصة ما يتصل بتفعيل دور

مجلس الإدارة والمدراء للاضطلاع بمسؤولياتهم، وممارسة دورهم في الرقابة والإشراف على أداء الشركات، بما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح الأطراف ذات المصلحة.

كما تسعى حوكمة الشركات بصفة أساسة إلى بناء وتحقيق مناخ من الثقة بين الأطراف ذات المصالح المتعارضة وحماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركات، وحيث أن هذه الحماية والثقة لا يمكن أن تتواجد في ظل غياب معلومات محاسبية تتمتع بالمصداقية وقابلية للفهم والشمولية والشفافية عن أداء الشركة.

2. مشكلة الدراسة:

لقد أدى عدم تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى نقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن وفاء بواجباتها والتزاماتها بالمسؤولية الاجتماعية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة والشمولية في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهي الجودة.

لذا كان لابد من الاهتمام البالغ بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات لأنه هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات، وزيادة ثقة متخذي القرارات والمستثمرين في المعلومات المحاسبية الناتجة عن العمليات المالية والاجتماعية.

وبناءا على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

ما هو أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية ؟

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية نطرحها في الأتي:

- ما هي محاسبة المسؤولية الاجتماعية؟
- ما هي حوكمة الشركات وفيما تتمثل مبادئ تطبيقها؟
- ما المقصود بجودة المعلومات المحاسبية؟
- هل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يجعل التقارير المالية أكثر شمولا ؟
- ما هي انعكاسات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية؟

3. فرضيات الدراسة:

من أجل التوصل إلى الإجابة على مشكلة الدراسة يتم اقتراح أربع فرضيات تتمثل في:

الفرضية الأولى: يوجد أثر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثانية: يوجد أثر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على حوكمة الشركات.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات.

4. نموذج الدراسة:

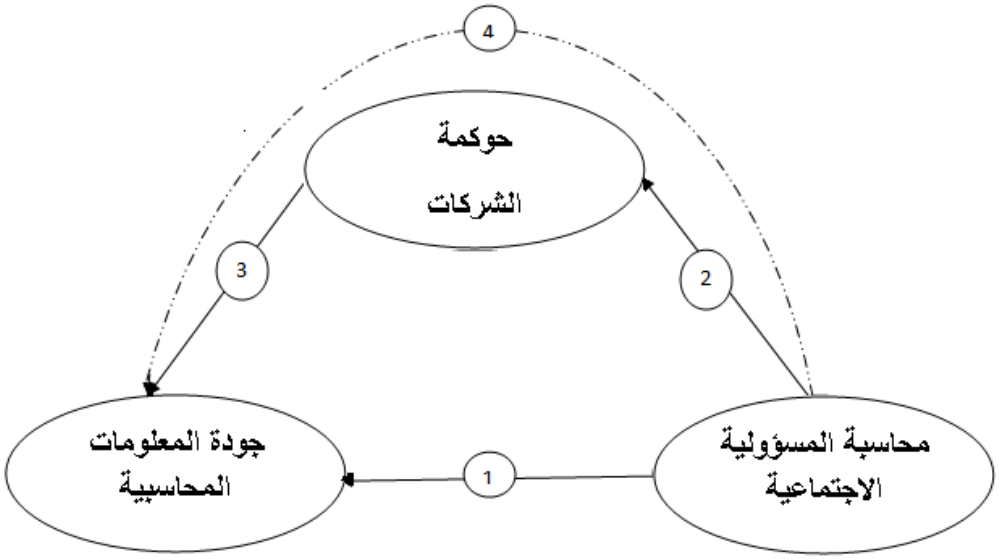

المصدر :إعداد الباحثة

يمثل الشكل نموذج الدراسة المقترح، حيث يمثل محاسبة المسؤولية الاجتماعية المتغير المستقل ويمثل حوكمة الشركات المتغير الوسيط، ويمثل جودة المعلومات المحاسبية المتغير التابع، يشير السهم رقم 01 إلى دراسة أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية، كما يشير السهم رقم 02 إلى دراسة أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على حوكمة الشركات، ويشير السهم رقم 03 إلى دراسة أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، ويشير السهم رقم 04 إلى دراسة الأثر غير المباشر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات.

5. الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة من أهم الدعامات الأساسية لمنهجية الدراسة العلمية، وهي عنصر أساسي من عناصر الدراسة العلمية تساعد الباحث في الاستفادة من الخبرات السابقة، وزيادة معرفته العلمية في مجال الدراسة العلمية، وفهم مشكلة بحثه، وتحديد المنهج، وكيفية صياغة الفروض، وتحديد أهداف الدراسة، وكيفية تحديد مجتمع الدراسة، واختيار حجم العينة ونوعها. فبالنسبة لموضوع الدارسة هناك دراسات تطرقت للمتغير محاسبة المسؤولية الاجتماعية وللمتغير حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية بالعربية والأجنبية، حيث قامت الباحثة بالتركيز بصورة خاصة على الدراسات التي لها علاقة بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وهي تشمل الآتي:

دراسة(يوسف محمود جربوع2007) مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة.

قد استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى وجود منظمات أعمال من الشركات والمؤسسات وغيرها متخصصة لممارسة المسئولية الاجتماعية في قطاع غزة. حيث تدور مشكلة الدراسة في توفير المحاسبة أدوات قياس تستند إليه في قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية التي تساعد على تقديم المعلومات إلى الأطراف المعنية بما يكفل إجراء عملية التقييم الشامل من جانب المجتمع والدولة لمستوى الأداء الاجتماعي الذي يحققه الشركة.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين، كما أظهرت أن الإطار العام للمسئولية الاجتماعية هو إطار غير محدد المعالم ولم يتفق على أبعاده حتى اليوم بشكل قاطع، كما أظهرت الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لهذه المشروعات أنها نشاط يمكن تقنينه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته وأهدافه ومتغيراته، وبالتالي يمكن تحديد سبل قياسه والإفصاح عن نتائجه بشكل موضوعي.

وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات من شأنها مساعدة الشركات بالالتزام بالقوانين والأنظمة لحماية البيئة من التلوث والأضرار التي تلحق بها من جراء مزاولتها لأنشطتها المختلفة وتجنبًا للعقوبات التي قد تفرض عليها إذا خالفت الالتزام بتنفيذ هذه القوانين، وضرورة الإفصاح

عن الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات والتي لها آثار اجتماعية مثل التعليم، والصحة للعاملين، وتلوث البيئة، واستهلاك الموارد.

دراسة (عبد الرضا ناصر الباوي، سناء عبد الرحيم سعيد 2010) الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور أبعاد إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية الشاملة في الأداء الاستراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة بالاعتماد على واقع الأنشطة والممارسات الاجتماعية التي قامت بها الشركة لمدة زمنية معينة.

وأكدت نتائج هذه الدراسة الدور الايجابي لإستراتيجية المسؤولية الاجتماعية الشاملة في بناء وتعزيز الميزة التنافسية خاصة ميزتي خفض التكاليف وتحسين الجودة، وأظهرت النتائج أيضا أن الاهتمام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية الشاملة ينعكس على تحسين سمعة الشركة وزيادة مبيعاتها وتحسين إنتاجيتها.

دراسة(عبد الرزاق حسن الشيخ 2012) دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية تطبيق حوكمة الشركات لما تحققه من جودة المعلومات المحاسبية وتوضيح انعكاسها على سعر السهم وقياس مدى الإدراك لتلك الأهمية وتحديد مدى تطبيق الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لحوكمة الشركات والمعوقات التي تحد من تطبيقها، والتعرف على تأثير تطبيق حوكمة الشركات على العوامل المؤثرة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين .

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تحرص على تطبيق حوكمة الشركات بغرض تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، الأمر الذي كان له تأثير ايجابي على سعر السهم وأن تطبيق حوكمة الشركات يزيد من فعالية بعض العوامل المؤثرة على سعر السهم بالإيجاب فتطبيق حوكمة الشركات ينمي الأرباح المحققة للشركة وبالتالي يدعم الموقف المالي للشركة ، مما يعطي توقعات ايجابية للمستثمرين والمحللين عن مستقبل الشركة .

واهم التوصيات التي أشارت إليها هذه الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري

في المجتمع، والمحافظة على مستوى كاف من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح، وضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالعمل على الرفع من مستوى حوكمة الشركات للحد من أثر الإشاعة على سعر الأسهم في البورصة والتي قد تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار .

دراسة(عائشة سلمى كيحلي، راضية كروش2013) أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير قواعد حوكمة الشركات على كل من جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي من خلال دراسة حالة عينة لموظفين من ثلاث مؤسسات صناعية مختلفة من حاسي مسعود في الجزائر.

توصلت هذه الدراسة إلى أن لحوكمة الشركات دور فعال في تحقيق معلومة محاسبية ذات جودة، في حين أنه لم يتمكن مستوى الحوكمة المعمول به في مؤسسات عينة الدراسة من توفير مقومات فعالة للإفصاح المحاسبي.

أوصت هذه الدراسة بالاجتهاد في التطبيق الحقيقي لأسس حوكمة الشركات للاستفادة من المزايا التي تحققها والعمل على تنمية الوعي المتعلق بمفهوم الحوكمة والعمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لما لها من أثر ايجابي في دعم تطبيق الحوكمة.

دراسة(مقدم وهيبة 2014) تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية– دراسة تطبيقية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية تتمحور حول تقييم مدى ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لبرامج المسؤولية الاجتماعية من خلال دراسة واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في عينة من المؤسسات الاقتصادية الواقعة في بعض ولايات الغرب الجزائري .

كشفت هذه الدراسة مجموعة من النقاط أهمها:

- غياب أي فلسفة أو رؤية واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة حيث هذه المؤسسات ليس لها أي فلسفة مؤيدة أو معارضة للمسؤولية الاجتماعية، مما يعني غياب الوعي بخصوص هذا المفهوم وأهميته؛
- تمارس المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة مسؤولياتها بشكل متوسط عموما تجاه كل من العاملين والبيئة والمستهلكين ولا تمارس مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل؛

- ضعف الأداء المالي لهذه المؤسسات انشغالها به كهدف أساسي .

وأهم ما أوصت به الدراسة:

- تبني تعريف محلي واضح للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال متفق عليه من أجل أن يتم تحديد طبيعة برامج المسؤولية الاجتماعية بشكل صحيح وصياغة إستراتيجية واضحة في هذا المجال وضرورة وضع أنظمة محاسبية تتعلق بقياس الأداء الاجتماعي؛
- يجب على المؤسسات التعامل مع برامج المسؤولية الاجتماعية بجدية لان إهمالها لمثل هذه البرامج من شأنه إن يضعف قدرتها التنافسية، ويؤدي إلى تدهور صورتها و سمعتها؛
- ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها ومجالاتها والمكاسب التي يمكن أن تجنيها المؤسسات من ورائها.

دراسة (بلال فايز عمر وآخرون 2014) اثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

هدفت الدراسة إلى تقسيم الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة أنشطة : أنشطة خاصة بتنمية الموارد البيئية، الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية، الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات ودراسة أثر الإفصاح عن كل نشاط من الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة ولكن تم التركيز في هذه الدراسة على العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين كمقياسين لقياس الأداء المالي.

وأشارت النتائج المتوصل إليها انه يوجد تأثر ايجابي للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات في العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين وبالتالي في الأداء المالي، أي أن الاستثمار في هذه الأنشطة يعزز من سمعتها لدى المستهلك من خلال حرص الشركة على إرضاء عملائها بتحسين جودة المنتجات، في حين لم يوجد إي اثر للأنشطة الأخرى الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين وبالتالي في الأداء المالي.

دراسة (ماهر موسى درغام وآخرون 2015) مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها.

واهم النتائج التي توصلت الدراسة إليها أن الشركات تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، إلا أن مجالاتها المختلفة لا تحظى بالاهتمام الكافي، وبينت الدراسة أن الشركات يتوفر لديها مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والإفصاح الاجتماعي لديها غير كافٍ ، حيث إن بعض الشركات تفصح بصورة وصفية، والبعض الأخر يكاد يكون معدوم، وان تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب إدراك الشركات لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وتوفر كادر محاسبي كفء، وكذا توفر نماذج محاسبية لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، ويتطلب تشريعات وقوانين تلزم الشركات بتطبيقها.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها، واستخدامها كنظام معلومات اجتماعي يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة ابتداءً من الشركة نفسها وانتهاءً بالمستثمر والمواطن.

دراسة (هوام جمعة 2016) دور القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لتحقيق تنمية مستدامة نموذج مقترح .

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتوصلت إلى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بمثابة إستراتيجية وأداة مهمة في أيدي المسيرين لضمان استدامة أعمالهم وتنمية المجتمع .

كما أوصت هذه الدراسة بمحاولة بناء نموذج محاسبي عن كيفية القياس والإفصاح المحاسبي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وعدم دمج المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية مع البيانات المحاسبية وتقديمها للأطراف المهتمة بالأداء الاجتماعي داخل وخارج المؤسسة بشكل منفصل، ودمج سياسات المسؤولية الاجتماعية ضمن إستراتيجية المؤسسة لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى هذه المؤسسات وعلى المجتمع ككل.

A study (Barakat Abdullah and others 2014) Accounting social responsibility in the Islamic banks

محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية

هدفت هذه الدارسة إلى معرفة كيفية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، من خلال التركيز على العلاقة بين هذه البنوك والمستفيدين: المساهمين، العملاء والمنافسين والموظفين والحكومة والمجتمع، كما تهدف إلى معرفة ما إذا كانت البنوك الإسلامية الأردنية تقوم بقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية.

وكشفت الدراسة أن البنك الإسلامي الأردني يقيس التكاليف الاجتماعية الكمية من خلال ما توضحه المبالغ المالية التي تنفق على المؤتمرات والندوات والأبحاث والتدريب المهني، والتبرعات، قروض بدون فوائد، برامج السكن و نقابة المعلمين الأردنية. ومع ذلك فإن نفس البنك لا يقيس الفوائد الاجتماعية من حيث الكمية، في حين يقدم البنك العربي الإسلامي الدولي بيانا وصفياً ولكنه لا يقيس التكاليف والمنافع الاجتماعية الكمية.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة توجيه البنوك الإسلامية إلى أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأهمية إعداد التقرير بطريقة تشير إلى التكاليف والمنافع الاجتماعية، وإظهار الفوائد والتكاليف الاجتماعية كميا من خلال بيان الدخل الاجتماعي الذي يشمل جميع التكاليف والمنافع الاجتماعية.

A study (Toto Rusmanto, and others 2014) The Impact of Corporate Governance on Corporate Social Responsibility Disclosure: Evidence from Indonesia

أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات: أدلة من اندونسيا.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل توفير المعلومات للأطراف المعنية في شركات المدرجة في بورصة إندونيسيا في الفترة من أوت 2010 إلى يناير 2011، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وكما بينت أن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية المفصح عنها في للشركات مدرجة في بورصة إندونيسيا محدودة، وأن الجمهور والمستثمر يجد صعوبات في

تقييم ممارسة وجودة المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تنعكس في خصائص حوكمة الشركات، كما أظهرت أن حوالي 41% من الشركات الإندونيسية أفصحت عن التزامها بالمسؤولية الاجتماعية في تقريرها السنوي.

A study (Baki Yılmaz, and others 2016) The Role of Accounting Information System in Business in Terms of Corporate Governance and Social Responsibility of Accounting in Crisis Periods and a Research.

دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة الأعمال في ظل حوكمة الشركات ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية في فترات الأزمات والبحوث

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة الأعمال في ظل حوكمة الشركات و محاسبة المسؤولية الاجتماعية في فترات الأزمات والبحوث، ومحاولة تحديد آثار تطبيق حوكمة الشركات والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على نظم المعلومات المحاسبية .

وأشارت انه كان لغياب الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات في البنوك وشركات التأمين ومنظمات الإعمال الأمريكية وكذلك تدليس البيانات وإخفاء حقيقتها عن الأطراف ذات العلاقة دورا في وقوع الأزمات، كما أشارت النتائج إلى إن نظم المعلومات المحاسبية تقدم مساهمات كبيرة للشركات في جهودها الرامية إلى منع وإدارة والتغلب على الأزمات حيث تعتبر كالإنذار المبكر لتجنب الأزمات، وتوافر المعلومات المحاسبية الموثوق بها يخفف من حدة أي أزمة. وكما أشارت انه يتطلب نقل المعلومات المالية بشكل واضح وصريح لجميع الأطراف ذات العلاقة، وإدراك دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات في الشركات تحسين نظم المعلومات المحاسبية في الشركات.

A study (Enas Abu Farha 2016)The Relationship between Corporate Social Responsibility's Disclosure and Financial Performance: An Empirical Study of Jordanian Companies Listed on Amman Stock Exchange.

العلاقة بين الإفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي: دراسة تطبيقية من الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي على أساس العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين كمقياسين لقياس الأداء المالي

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات التصنيع والخدمات المدرجة في بورصة عمان في الأردن خلال 2006-2011 قد تحسنت بشكل كبير خلال مقارنة نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة سابقة ل(السويدان، وآخرون، 2004) من 13%إلى39% وأن نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في شركات التصنيع (39٪) أعلى بكثير من ذلك في شركات الخدمات (23٪). وكما أشارت إلى هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وقياس الربحية (العائد على حقوق المساهمين).

6. التعليق على الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية يتضح إن معظم الدراسات السابقة تناولت دراسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية وركزت جوانب جزئية من محاسبة المسؤولية الاجتماعية مثل الإفصاح والقياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية وعلاقتها بالأداء المالي.

لذلك تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بدراسة ثلاث متغيرات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، جودة المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات، ودراسة العلاقة التي تربط بين تلك المتغيرات وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

7. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم " محاسبة المسؤولية الاجتماعية " ومما لا شك فيه أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت في عالمنا الحالي بالغة الضرورة ولا يخفى أثرها الفعال على الشركات والمجتمع، حيث إنها قادرة على إحداث تغيير في الفكر المحاسبي إذا ما استخدمت بفعالية، لأنها تساهم في تغير نمط الحياة الصحية والبيئية وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع .

من بين أهم الأهداف المراد الوصول إليها من خلال هذا الدراسة ما يلي:

- التعرف على العلاقة التي تربط بين تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية؛
- معرفة واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الاسلامية في الجزائر؛
- معرفة واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك الاسلامية في الجزائر؛
- بيان أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛
- محاولة التعرف على انعكاسات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية، والتي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات مما يجعل التقارير المالية أكثر شمولاً ويجعل المجتمع أكثر قبولاً لهذه الشركات.

8. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المحاسبة كونها تركز على القياس والإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية والمساهمة في جعل التقارير المالية لهذه الشركة أكثر شمولا وجعل المجتمع أكثر قبولا بها. كما أن المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية أصبحت أداة رئيسية لمساعدة الإدارة على مواجهة المناخ المتقلب والبيئة المتغيرة لتجنب معوقاتها ومشكلاتها من جانب، واستثمار ما بها من فرص واحتمالات ايجابية من جانب آخر، ولتقليل الآثار التي يمكن أن تنجم عن التهديدات التي تفرزها البيئة المحيطة.

9. حدود البحث:

بالنسبة للحدود الزمنية اقتصرت الدراسة التطبيقية على الفترة الزمنية من 2017/01/01 الى غاية 2019/03/30.

أما الحدود المكانية فهي متمثلة في دولة الجزائر بحيث تم اختيار البنوك الإسلامية المتمثلة في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر بفروعهما لإجراء الدراسة التطبيقية بطريقة المسح الشامل، وتم توزيع الاستبيان بها.

10. منهج الدراسة

تطلبت طبيعة الموضوع الاعتماد على منهج علمي مبدؤه المنهج الوصفي لاستعراض الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، وختامه المنهج التحليلي لعرض وتحليل معطيات وبيانات الدراسة التطبيقية.

11. صعوبات البحث:

رغم أهمية الموضوع وحداثته ورغم سعي الباحثة لتحصيل نتائج موضوعية، لم تخلو الدراسة من بعض الصعوبات والتي يمكن توضيح أهمها في الآتي:

- عدم تجاوب العديد من أفراد العينة مع الدراسة.
- حداثة الموضوع وصعوبة الحصول على أفراد لهم اطلاع جيد عليه؛
- عدم الجدية في الرد على الاستبيان أثناء عملية المقابلة الشخصية من بعض المستجوبين في البنوك محل الدراسة؛
- بعد الفروع عن موقع تواجد الباحثة حيث تطلب الأمر القيام بزيارات متعددة رغم رفض بعض الفروع استقبالنا و تقديم المعلومات في الوقت المحدد.

12. تقسيمات الدراسة:

تبعا للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة تساؤلات الدراسة، ولاختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى أربع فصول، تسبقهم المقدمة وتعقبهم الخاتمة التي تضمنت تلخيص عام لموضوع الدراسة و للنتائج المتوصل إليها، وفي الأخير تم تقديم بعض الاقتراحات بناء على النتائج المتوصل إليها، فكانت تقسيمات فصول الدراسة كما يلي:

يتناول الفصل الأول: "**الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية**" حيث يختص المبحث الأول مدخل للمسؤولية الاجتماعية للشركات، واختص المبحث الثاني بالإطار المفاهيمي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، أما المبحث الأخير فقد اختص بالقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية واهم مشاكلها.

يتناول الفصل الثاني: " **حوكمة الشركات وعلاقتها بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية**" من خلال تقديم ماهية حوكمة الشركات والمبادئ والقواعد التي ترتكز عليها في المبحث الأول، واختص المبحث الثاني بتطبيق حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية لعرض مفهوم حوكمة الشركات في البنوك والفرق بين الحوكمة في البنوك التقليدية ونظيراتها الاسلامية، أما المبحث

الثالث فقد اختص بدراسة الروابط العلائقية بين حوكمة الشركات ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

يتناول الفصل الثالث: "**جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بحوكمة الشركات**" من خلال تقديم مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبية كمنتج للمعلومات المحاسبية في المبحث الأول والتطرق إلى مفهوم المعلومات المحاسبية ومعايير جودتها في المبحث الثاني وكذا دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية في المبحث الثالث.

وأخيرا، يتناول الفصل الرابع: "**الدراسة التطبيقية**" خلال تقديم واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية في الجزائر محل الدراسة في المبحث الأول، وتقديم عرض وتحليل لأداة الدراسة في المبحث الثاني وفي المبحث الأخير تحليل مسار الدراسة .

الفصل الأول

الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

تمهيد الفصل

لم تعد المحاسبة منحصرة في تقييم الأداء الاقتصادي وبيان أرباح وخسائر الشركات فحسب، ولم تعد عملية لمسك الدفاتر وإنما تعددت مهامها ووظائفها، فهناك محاسبة الاستدامة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى تهدف تقييم الأداء الاجتماعي وغيرها.

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم التي نالت كثيرا من الاهتمام سواءا من الناحية البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، ومن الناحية المحاسبية، فبعد إن اتجهت الاقتصاديات الحديثة نحو المساعدة في تحقيق الرفاه الاجتماعي، وفي ظل البيئة التنافسية التي تعمل فيها الشركات اليوم لم يعد تقييم الشركات يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط بل تعدى ذلك إلى الالتزام بواجباتها ومسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وتقييم أدائها الاجتماعي. الأمر الذي أدى بالمحاسبة إلى الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات بجانب أدائها الاقتصادي مما نتج عنه ازدياد الحاجة إلى توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الملائمة لجميع الأطراف.

وإن من ابرز أهداف القياس في محاسبة المسؤولية الاجتماعية توفير معلومات وإعداد التقارير الاجتماعية، والتي من شأنها أن تعكس مدى التزام الشركات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي، سعيا إلى توفير القدر الكافي من المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة لدى مختلف الأطراف.

وانطلاقا مما سبق يتناول هذا الفصل دراسة وتحليل الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وفق ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثالث: القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المبحث الأول: مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات

تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات أبرز وأحدث الآليات التي تبناها النظام الرأسمالي بهدف معالجة فشله في تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الأضرار التي تسببها الشركات من خلال الممارسات الاقتصادية الخاطئة، بعد أن تراجع دور الدولة إلى حد كبير في العملية الإنتاجية، وعدم قدرتها على مواصلة الدعم الاجتماعي للفئات الضعيفة في المجتمع.

المطلب الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للشركات

الفرع الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية

في الواقع لا يوجد تعريف واحد شامل للمسؤولية الاجتماعية ، بل توجد تعريفات عديدة لها وذلك لاختلاف وجهات نظر الباحثين وفيما يلي نستعرض بعض تعريفات:

أولا–تعاريف المنظمات الدولية:

1. تعريف المجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة1999 المسؤولية الاجتماعية على أنها : "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة المجتمع المحلى والمجتمع ككل".[1]

2. تعريف البنك الدولي2005 المسؤولية الاجتماعية هي" التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيه وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد."[2]

3. تعريف الغرفة التجارة الدولية العالمية2011 للمسؤولية الاجتماعية:"هي جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، مما يجعل المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات من رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، لذلك فإن المسؤولية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم".[3]

4. تعريف المنظمة الدولية للمعاييرISO 2012: "المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية المنظمات عن قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة من خلال إلتزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يجب :

---

[1] World Business Council for Sustainable Development (WBCSD). Meeting changing expectations: Corporate social responsibility,1999,p 3.

[2] World Bank, Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania, Working Paper, March 2005, p1.

[3] بلال خلف السكارنة، **أخلاقيات الأعمال**، دار المسيرة النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص162.

* أن يتسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع،
* أن يضع في اعتباره توقعات أصحاب المصلحة،
* أن يضع في اعتباره القوانين المتعلقة، ويتفق مع المعايير العالمية للسلوك،
* أن يكون متكامل مع المنظمة نفسها."[1]

ثانيا-تعاريف الباحثين

1. تعريف (bowen,1953):"المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال تشير إلى التزام رجال الأعمال بالقيام بسياسات واتخاذ قرارات ومتابعة المبادئ التوجيهية التي تستجيب للأهداف والقيم التي تعتبر مرغوبة اجتماعيا."[2]

2. تعريف (Peter Drucker, 1977) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه".[3]

3. تعريف (Sundra Holmes, 1985): "هي التزام منظمة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها"[4]

4. تعريف (David Dunnock, 1995):"هي ضرورة التزام منشات الأعمال اجتماعيا تجاه المجتمع التي تعمل به، وذلك من أجل رفع مستوى الرفاهية للمجتمع بفئاته المختلفة".[5]

ثالثا-تعريف المسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في النصوص الوضعية الغربية ليس بالمفهوم الثابت. فهو محل نقاش دائم وتغيير مستمر خاضع للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها العالم. في حين كل ما توصل إليه الغرب من خلال أبحاثه طوال قرون عديدة قد جاء به ديننا الحنيف فتأمل المبادئ والأسس الوضعية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يجعلنا ندرك أن هذا المفهوم متأصل في ثقافتنا الإسلامية ويندرج ضمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي القاعدة الإسلامية التي بها يصلح الفرد ويصلح المجتمع. إذ يقول المولى عز وجل {كُنتُمْ خَيْرَ

---

[1] مدحت محمد أبو النصر، **ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال المسؤولية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2016، ص78.

[2] Comission des communautés européennes, Livre vert, promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des enterprises.

[3] السحياني صالح، **المسؤولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت، متاح على http://www.Arab-api.org/conf_0309p28.pdf، (اطلع عليه بتاريخ 10 أكتوبر 2017)، ص 04.

[4] محمد الصيرفي، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1 ، الإسكندرية، مصر، 2007 ، ص15.

[5] مدحت محمد أبو النصر، **نفس المرجع السابق**، ص76.

أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ} (آل عمران:110) فالإسلام هو شريعة الحياة وهو شريعة ثابتة صالحة لكل مكان وكل زمان. والمولى عز وجل لمّا خلق الكون وضع له نظام أزلي لا يتبدل و وضع له قوانين جاءت بها جميع الديانات السماوية لتحث الناس على الامتثال لها. هذه القوانين تتمثل في التزام البشر بمكارم الأخلاق كالصدق، الأمانة، الإخلاص، العدل... وغيرها[1]، إذ يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق".

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليس بجديد على الأمة الإسلامية وما دعوة الغرب إلى تبني هذا المفهوم ما هو إلا دعوة للعودة إلى مكارم الأخلاق والتعاليم الدينية وذلك باعتراف الغرب أنفسهم كما هو الحال بالنسبة لأفكار (Bowen وMax Weber) وغيرهما. وبما أن الإسلام هو خاتم الرسالات السماوية وأكملها قد اعتنى بجميع شؤون الإنسان لصلاح دينه ودنياه. إن مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات التي نصت عليها اللوائح الدولية تتلخص في أربعة أبعاد: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد الأخلاقي والبعد البيئي. كل هذه الأبعاد قد اعتنى بها التشريع الإسلامي. ففي تكييف فقهي لنشاطات وبرامج المسؤولية الاجتماعية يثبت مبادئها في الشريعة الإسلامية، يرى الدكتور عبد المؤمن شجاع الدين أن:[2]

- المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال البِر.
- المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال التكافل الاجتماعي.
- المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال وجوب دفع الضرر قدر الإمكان لقوله صلى الله عليه وسلم (لاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرَارَ)[3].
- المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- المسؤولية الاجتماعية تندرج في إطار سد الذرائع وهي النهي عن كل فعل مباح يؤدي إلى محظور.
- المسؤولية الاجتماعية للشركات وقاعدة درء المفاسد أولى من جلب النعم أي إذا اجتمعت المفسدة مع المنفعة فدرء المفاسد أولى.
- المسؤولية الاجتماعية للشركات وقاعدة الغرم بالغنم أي من يجني الأرباح من شيء فإن عليه تعويض الأضرار التي تحدث من جراء ذلك الشيء.

1 بقدور عائشة، بكار آمال، **مداخلة بعنوان المسؤولية الاجتماعية بين الإلزام والالتزام**، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار:14-15 فيفري2012، الجزائر، 2012، ص6.

2 عبد المؤمن شجاع الدين، **المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الفقه والقانون**، تاريخ الاطلاع 2018/07/16 على الساعة 00.49، http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05/

3 حديث حسن رواه ابن ماجة، والدار قطني وغيرهما مسنداً، الحديث الثاني والثلاثون، الأربعين النووية.

واستنادا إلى ما سبق يمكن حصر تعريف شامل للمسؤولية الاجتماعية للشركة **هي مبادرة تلقائية والتزام الشركات اتجاه المجتمع التي تعمل فيه من أجل تقوية الروابط بين الشركة والمجتمع، بغية تعزيز مكانتها في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.**

الفرع الثاني: نشأة وتطور المسؤولية الاجتماعية للشركات وأهميتها

أولا- نشأة وتطور المسؤولية الاجتماعية للشركات

تشكلت البدايات الأولى للمسؤولية مع نشأة المجتمعات وتطورت مع الحضارات، ومع ظهور الأديان ترسخت المفاهيم الاجتماعية، فجاء الإسلام ليركز على التكافل الاجتماعي من خلال إقرار مجموعة من أشكال العطاء الديني مثل الوقف والزكاة والصدقات.

وسنوجز فيما يلي المراحل التي تشكل إطارا فكريا لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية:[1]

1. **الثورة الصناعية والإدارة العلمية:** لم يكن هناك أي وعي بيئي لأن الثورة الصناعية كانت في بدايتها، لهذا شهدت الثورة الصناعية ولفترة طويلة من تطورها الكثير من المآسي الإنسانية من الإهمال وسوء الاستغلال، وقد ظلت هذه الحالة قائمة في القرن 19 والربع الأول من القرن العشرين ليس على مستوى الفكر الاقتصادي فحسب بل انسحب على القيم والأهداف السائدة في المجتمع حيث مصلحة الأعمال هي المصلحة العليا وأقصى الربح هو القيمة الاقتصادية العليا. إلا أن هذه الأفكار لم تصمد كثيرا أمام الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم، وهنا نستطيع القول أن إدارات المؤسسات قد أدركت جانبا بسيطا من المسؤولية الاجتماعية تجسد في تحسين أجور العاملين.
2. **مرحلة العلاقات الإنسانية:** بدأ في هذه المرحلة الاهتمام بالمستفيد الأول والأقرب للمالكين وهم العاملون، نظرا لتزايد استغلال العاملين وإصابات العمل الكثيرة...أدى هذا إلى بروز تيارات تطالب بتأمين السلامة والأمان في العمل وتقليص ساعات العمل، أي ضرورة الاهتمام وإعادة النظر في ظروف العمل، وقد كان ثمرة هذا الشعور هو تجارب هاوثورن وهي دراسات حاولوا من خلالها معرفة تأثير الاهتمام بالعاملين وبظروف العمل على الإنتاج والإنتاجية. وقد أبدت المؤسسات اهتماما للعاملين لغرض زيادة الإنتاج وبذلك زيادة أرباح المالكين، ومن هنا نجد أن المسؤولية الأساسية للمؤسسة هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى.
3. **مرحلة ظهور خطوط الإنتاج وتضخم المؤسسات:** إن التطورات التي أدخلها Henerg ford بابتكاره لخط الإنتاج والذي أفرز إنتاج كميات كبيرة وضخمة من السيارات أدى

[1] نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص200

إلى تضخم وكبر حجم المؤسسات الصناعية وزيادة عدد العاملين فيها، لأن العامل يتخصص بجزء بسيط جدا من العمل ولا يحتاج إلى تدريب طويل ليتقنه، فضلا عن التلوث البيئي الذي تزايد جراء العمليات الصناعية وما تبقى من فضلات الإنتاج والغازات التي انعكست بمجملها على صحة وسلامة أفراد المجتمع، كذلك لا ننس بداية الاستنزاف الموسع للمواد الطبيعية كالغابات وغيرها، وبالتالي هذا يعني عدم مراعاة المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات.

4. **مرحلة تأثير الأفكار الاشتراكية:** تعد الأفكار الاشتراكية التي انتشرت في الدول الصناعية، من العلامات البارزة التي دفعت المؤسسات في الغرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي تخص المستفيدين باختلاف أنواعهم، فمن أبرز المطالب التي نادى بها العاملون هو ما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل...
5. **مرحلة الكساد الاقتصادي والنظرية الكينزية:** إن حصول الكساد العالمي الكبير وانهيار المؤسسات الصناعية التي ينظر إليها بمثابة الركيزة والقاعدة الأساسية للاقتصاد قد يلجأ إلى تصريح آلاف العاملين ما أدى إلى اضطرابات، حيث فقد الأفراد ثقتهم بها كما برزت أصوات تدعو إلى تدخل الدولة لحماية مصالح العاملين، وإيجاد فرص عمل بديلة لهم، حيث نادت نظرية كينز إلى وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي، أدت هذه الدعوات إلى ضبط وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
6. **مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي:** تعد هذه المرحلة من المراحل الحاسمة في انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورته الحديثة، فالحرب العالمية الثانية شكلت تجربة مهمة في تدخل الدولة في مجالات عديدة وتوجيه الاقتصاد في الدول المتحاربة، كما تعزز دور النقابات وتعالت أصواتها بالمطالبة بتحسين ظروف العمل وسن القوانين التي تحمي العاملين وتعزز مشاركتهم في مجالس الإدارة، فالمشاركة بالقرار وتحديد حد أدنى للأجور وظهور جمعيات حماية المستهلك... هو ما أدى إلى قفزة حقيقية في ضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات وليس طرحا نظريا فقط.
7. **مرحلة المواجهات بين الإدارة والنقابات:** تميزت هذه المرحلة بتعاظم قوة النقابات، فقد أصبحت قوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات المؤسسة وزيادة عدد الإضرابات وتعرض الكثير من المؤسسات إلى خسائر كبيرة، كما كان لتطور وسائل الاتصال دورا في توعية المجتمعات في بعض الدول مثل بريطانيا وألمانيا هذا ما أدى إلى تعميق الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، كما تعالت أصوات تدعوا إلى حماية البيئة ونشر الوعي

البيئي كمحاولة للحد من التلوث الحاصل جراء العمليات الصناعية التي اتسعت بشكل كبير. كما تميزت هذه المرحلة بكثرة القضايا أمام المحاكم لأسباب تتعلق بجوانب مهمة من الانتهاكات التي تقوم بها المؤسسات تجاه المجتمع كعدم صلاحية المنتجات والإضرار بصحة وسلامة المستهلك كقضايا التسمم الغذائي أو إصابات العمل أو الانتهاكات البيئية المختلفة.

8. **مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية:** لقد تجسدت النداءات والاحتجاجات في المراحل السابقة في تشكيل قوانين ودساتير أخلاقية، بدأت الدول قبل المؤسسات بصياغتها وتبنيها، وبدأت الأهداف الاجتماعية والاستعداد للالتزام بالقيم الأخلاقية بالظهور في شعارات المؤسسات ورسائلها بشكل واضح وهذا ما سعى إليه الميثاق العالمي Global Compact ، والذي يطرح مجموعة من المبادئ الرئيسية ويكرس مفاهيم التعاون بين قطاع الأعمال والمجتمعات التي تعمل فيها وتركز هذه المبادئ على العناصر التالية: حقوق الإنسان، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، حماية البيئة.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات كان من أهمها:[1]

1. **العولمة**: وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني الشركات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسية Multinational Companies (MNCs) ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
2. **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:** من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف الشركة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.
3. **الكوارث والفضائح الأخلاقية** : حيث تعرضت الكثير من الشركات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة عدم صلاحية المنتجات. وأهم هذه القضايا كارثة التلوث النفطي لمياه المحيط الهادي التي تسببت فيها شركة Exxon Valdez النفطية في ساحل ألاسكا سنة 1989 ، أو كما حدث في فضيحتي الرشوة في شركتي(IBM & Banco Nacion) في الأرجنتين، وفضيحة

[1] رنا عبد الرزاق غنيم، **المسؤولية الاجتماعية بين تعظيم الأرباح والتنمية المستدامة**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2015، ص 151-153.

الرشوة (Lockheed) في عام 1970 في أمريكا، الأمر الذي دعا السلطات الأمريكية إلى سن قانون ينظم التعامل مع قضايا الرشوة.

4. **التطورات التكنولوجية المتسارعة:** والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام الشركات فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين و تنمية مهارات متخذي القرار. خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة اكبر من رأس المال المادي.

وبالتالي نجد انه مع تغير بيئة العمل العالمية، فان متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا، إذ أصبح لزاماً على الشركات أن تضاعف جهودها، وان تسعى نحو بناء علاقات إستراتيجية أكثر عمقاً مع المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق. حيث أن بناء هذه العلاقات من شأنه أن يعمل على تكوين أساس لإستراتيجية جديدة تركز على أفراد المجتمع، وبالتالي تتمكن الشركات من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في عصرنا الراهن.

ثانيا-أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية في الشركات

في ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، يثور التساؤل حول الأسباب التي تشجع الشركات على الالتزام بهذه المسؤولية خاصة في ضوء ما تنطوي عليه من أعباء مالية ومادية. وتشير التجارب الدولية إلى أن أهمية تبني الدور الاجتماعي يتمثل فيما يلي:[1]

1-تحسين الأداء المالي: البحوث التي أُجريت في هذا المجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات قد بيّنت وجود صلة حقيقية بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي الإيجابي.

2- **تخفيض تكاليف التشغيل:** هنالك مبادرات كثيرة تستهدف تحسين الأداء البيئي وتؤدي إلى خفض التكاليف مثل تقليل انبعاثات الغازات التي تسبب تغير المناخ العالمي أو تقليل استخدام المواد الكيميائية الزراعية، كما يمكن تقليل تكاليف التخلص من النفايات من خلال مبادرات إعادة تدويرها. والجهود المبذولة في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الموارد البشرية مثل جداول العمل المرنة، والتناوب على الوظائف وغير ذلك من البرامج المتصلة بمكان العمل

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 65.

تؤدي إلى خفض نسبة غياب العاملين، وزيادة الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين شديدي الحماس للعمل، والفعالية والكفاءة الإنتاجية، وخفض تكاليف التوظيف والتدريب.

3 –تحسين سمعة الشركات: والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه الشركات ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري ويسهم التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.

4–تعزيز المبيعات وولاء العملاء: إن العودة بصورة ملحوظة إلى تثمين النقاء البيئي والمنتجات الطبيعية قد دفع المستهلكين إلى الاهتمام الخاص بعمليات الإنتاج وتأثير هذه العمليات والمنتجات على البيئة، على الرغم من أن الشركات التجارية يجب عليها أن تفي في المقام الأول بالمعايير الشرائية للمستهلكين مثل الأسعار، وجودة السلع، وتوفرها، وسلامتها وملائمتها، فإن الدراسات تظهر تزايد الرغبة في الشراء(أو عدم الشراء) بسبب بعض المعايير الأخرى المستندة إلى قيم مثل قلة التأثير على البيئة، وعدم استخدام مواد أو مكونات ملوثة للبيئة.

5– زيادة الإنتاجية والجودة: إن الجهود التي تبذلها المنظمات في سبيل الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال القوة العاملة والعمليات التي تقوم بها تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض معدل وقوع الأخطاء وتعزز الفعالية والكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار.

6 –زيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم: الشركات المسؤولة اجتماعياً يسهل عليها تعيين موظفين ذوي كفاءة عالية والمحافظة عليهم، ويؤدي ذلك إلى خفض تكاليف التوظيف والتدريب. ويتم في الغالب تعيين الموظفين من المجتمع الذي تعمل فيه الشركة ولهذا السبب، ستصبح القيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات متسقة مع قيم الموظفين، الشيء الذي يستبعد أي تعارض من حيث القيم ويعزز بيئة العمل.

وترى الباحثة أن قيام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها والمساهمة في إنجاح أهدافها، علاوة على ذلك المساهمة في سد حاجيات المجتمع ومتطلباته إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي، يعود بالنفع على الشركة نفسها وعلى المجتمع ككل.

المطلب الثاني : إلزامية المسؤولية الاجتماعية

الفرع الأول: استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية

هناك أربع استراتيجيات أساسية نذكرها على النحو التالي:[1]

1. **إستراتيجية الممانعة أو عدم التبني (Obstructionist Strategy):** وتعرض هذه الإستراتيجية اهتماما بالأولويات الاقتصادية للشركات، دون تبني أي دور اجتماعي لأنه يقع خارج نطاق مصالحها التي يجب أن تتركز على تعظيم الأرباح والعوائد الأخرى.
2. **الإستراتيجية الدفاعية (Defensive Strategy) :** وتهتم الشركة وفقاً لهذه الإستراتيجية بالقيام بدور اجتماعي محدود جدا و بما يتطابق مع المتطلبات القانونية المفروضة فقط وهو لحماية الشركة من الانتقادات وبالحد الأدنى، ويقع هذا الدور ضمن المتطلبات الخاصة بالمنافسة و ضغوط الناشطين في مجال البيئة.
3. **إستراتيجية التكيف (Accommodative Strategy) :** هنا تخطو الشركة خطوة متقدمة أخرى باتجاه المساهمة بالأنشطة الاجتماعية من خلال تبني الإنفاق في الجوانب المرتبطة بالمتطلبات الأخلاقية والقانونية إضافة إلى الاقتصادية، حيث يكون لها دور اجتماعي واضح من خلال التفاعل مع الأعراف و القيم و توقعات المجتمع.
4. **إستراتيجية المبادرة التطوعية (Proactive Strategy) :** تشير هذه الإستراتيجية إلى أن الشركة التي تتبنى هذا النوع من الاستراتيجيات تأخذ زمام المبادرة في الأنشطة الاجتماعية وذلك بالاستجابة للكثير من المتطلبات الاجتماعية وفقا لتقديرات المدراء وتناسبا مع المواقف المختلفة، وتتميز هذه الإستراتيجية بأن الأداء الشامل للشركات يأخذ دائما في الاعتبار أن لا تكون القرارات المتخذة أو التصرفات ذات اثر معاكس لتطلعات المجتمع ومصلحته.

الفرع الثاني: المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة

إن التأكيد على المسؤولية الاجتماعية للشركات لا يعني أن هناك إقرارا كاملا بهذه المسؤولية من قبل المعنيين والمختصين في هذا المجال، فلا زال الجدل على أشده ولازال الخلاف يتأثر بالدراسات والبحوث الكثيرة التي تنقسم بين معارض للمسؤولية الاجتماعية ومدافع عنها ولكل فريق أسبابه وحججه التي يؤكد فيها وجهة النظر ضد أو مع المسؤولية الاجتماعية.[2]

ويمكن أن نستعرض أراء الطرفين كالآتي:

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، "الإدارة والأعمال"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،2007 ، ص 92.

[2] نجم عبود نجم، **نفس المرجع السابق**، ص 206.

1. الاتجاه المؤيد للمسؤولية الاجتماعية

يرى المؤيدون للمسؤولية الاجتماعية أنها تمثل واجب إنساني والتزام أخلاقي طوعي من جانب الشركات تجاه المجتمع بفئاته المختلفة متجاوزة ما تنص عليه القوانين والمساهمة في رفع مستوى رفاهية المجتمع، حيث يستند المؤيدون للمسؤولية الاجتماعية إلى الحجج التالية:[1]

أ- يتوقع الجمهور من الشركات أن تلعب دوراً كبيراً في تحقيق أهدافه ومن خلال مجالات متعددة ليست اقتصادية فقط، وهذا يجسد كون الشركات جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تعيش وتنمو وتزدهر فيه.

ب- يرى أنصار هذا الرأي أن الأرباح على المدى البعيد يمكن أن تزداد من خلال تبني الشركة دوراً اجتماعياً أكبر، حيث أن رضا المجتمع ومد جسور التعاون والتفاهم والثقة معه يمثل مدخلاً مهماً ذي مردود مستقبلي كبير. إن الدور الاجتماعي وإن كان مكلفاً اليوم فإنه يشكل استثمار مستقبلي مهم لشركات.

ج- إن الالتزامات الأخلاقية تملي على الشركات أن يكون لها دوراً اجتماعياً، حيث أن الالتزام الاجتماعي يمثل حالة موازنة معقولة اتجاه النقد الموجه إلى الأعمال لكونها تهتم فقط بزيادة الأرباح وتوسع الاستثمار على حساب العديد من المتطلبات الأساسية للعاملين والمجتمع بشكل عام.

د- الصورة العامة للشركة ستكون أفضل حينما تلعب دوراً اجتماعياً أو تمارس نشاطاً ثقافياً ينعكس مستقبلاً على زيادة المبيعات. إن تبني دوراً اجتماعياً أكبر من قبل الشركات يعزز من الميزة التنافسية الجديدة التي تسعى الشركة إلى تحقيقها وهي السمعة أو الشهرة الشاملة للشركة Corporate Reputation.

ه- بيئة أفضل ونوعية حياة أرقى للمجتمع ككل، لما للتطور الصناعي والتوسع في مجالات الخدمة المختلفة وزيادة الميل إلى الاستهلاك صاحبه العديد من التأثيرات السلبية الجانبية والتي لا يمكن أن تتحمل مسؤولية مكافحتها الدولة لوحدها نظراً لمحدودية مواردها وإمكاناتها، وبالتالي يصبح من الضروري أن تساهم الشركات بتخصيص جانب من عوائدها لمواجهة وتقليل الآثار السلبية على الحياة والمجتمع. وهنا لا يمكن أن يترك المجال دون وجود إطار منظم للعلاقة يستوعب مبادرات الشركات ومن خلال هذه المبادرات تمتد جسور الثقة والتعاون مع الدولة والمجتمع.

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي ، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2010، ص69-72.

و- تقلل من إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون الشركات، حيث إن المبادرات الاجتماعية وحل المشاكل الملقاة تقليدياً على عاتق الحكومة يقطع الطريق على طموحات وطروحات بعض السياسيين الراغبين في تقييد حرية الشركات في المجتمع. إن الإحجام عن القيام بهذا الدور يولد الدافع لدى الحكومة بسن العديد من التشريعات والقوانين التي تقيد من حرية المنافسة وازدهار الشركات، وتضع شركات تلك الدولة في موضع تنافسي ضعيف أمام شركات دول أخرى.

ز- الموازنة بين مسؤولية الشركة ونفوذها حيث أن المسؤولية الاجتماعية تقلل من النقد الموجه لهيمنة الشركات على القرارات المتعلقة بحياة الناس، حيث يبدو في حالة التداخل والعلاقات الوطيدة بين السياسيين الحاكمين ورجال الأعمال المسيطرين على الشركات وخاصة الكبيرة منها قد يثير النقد وربما يولد حالة من عدم الثقة بالحكومات لهيمنة أصحاب رؤوس الأموال والأعمال على القرارات السياسية، إن تبني دوراً اجتماعياً أكبر يساهم في التقليل من الآثار السلبية هذه ويعطي ارتياحاً وثقة من قبل المجتمع تجاه الشركات الخاصة.

ح- تدابير وقائية لتجنب المشاكل الاجتماعية المعقدة التي ستحدث عاجلاً أم آجلاً، وهذه التدابير يجب أن تتطور باستمرار وفي ضوء احتياجات المجتمع لها (الوقاية خير من العلاج).

2.الاتجاه المعارض للمسؤولية الاجتماعية

هناك من يعارض التوجه السابق الذكر والذي ينادي بضرورة أن تلعب مختلف الشركات دورا اجتماعيا أي أن تتبنى مسؤوليتها الاجتماعية فهناك من يعارضه هم رواد النظرية النيوكلاسيكية نموذج Sharholder ومنهم العالم الاقتصادي ميلتون فريدمان Milton Friedman يشير بقوله:"هناك شيء واحد لا شيء غيره في منظمات الأعمال وبما تتحمله من مسؤولية اجتماعية هو استخدامها للموارد وتصميمها للأنشطة المطلوبة لزيادة الأرباح على الأمد الطويل وجعل ذلك قاعدة في انجاز أعمالها[1] " بمعنى مسؤولية الإدارة هي تحقيق أهداف المالكين في مجال الأرباح وزيادة الثروة حيث يرى Milton بأن الدولة هي المسؤولة عن مشكلات المجتمع وحلها وليس من مهام الشركات.

[1] تامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن ، 2001، ص22.

وإن حجج المعارضين لتبني دوراً اجتماعياً أكبر من الشركات الخاصة هي في حقيقتها حججاً علمية وموضوعية تستحق المناقشة وإبداء الرأي بشأنها وتدور أغلب هذه الحجج حول واحدة أو أكثر من الموضوعات التالية:[1]

أ- تحميل الشركات كلفة عالية جراء الأنشطة الاجتماعية المتزايدة حيث أن قدرة الشركة ومهما كانت مواردها فهي محدودة فإذا ما حملت بأهداف اجتماعية تتجاوز هذه القدرة أو تحد منها فإن الشركة ستتعرض للمخاطر وفي المقولة الشهيرة لمدير شركة General Motors إن كل ما هو جيد وصالح لشركة جنرال موتورز هو بالتأكيد صالح لأمريكا ولكن ليس كل ما هو جيد وصالح لأمريكا هو جيد وصالح لشركة جنرال موتورز. إن هذه المقولة يجب أن لا تفهم سطحياً في إطار إعطاء الأولوية لمصالح الشركة على مصالح الدولة ولكن يجب أن تؤخذ في الاعتبار أن قدرة الشركة محدودة قياساً إلى قدرة الدولة أو مواردها وأن إصابة الشركة بأذى يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح البلاد.

ب- صعوبة المساءلة القانونية والمحاسبة عن الأنشطة الاجتماعية، وترجع هذه الصعوبة إلى عدم وجود معايير مطورة لقياس الأداء الاجتماعي (Social Performance Measurement).

ج- لا توجد جهة عليا رسمية من الجمهور يمكن أن تتابع مدى الإنجاز الاجتماعي المتحقق، حيث أن عدم وجود مثل هذه الجهة يعقد من عملية التأكد من مدى الإنجاز المتحقق وقد يترك المجال للإدعاء بدور أكبر مما هو واقع فعلاً أو قد يغمض حق شركة رغم تبنيها دوراً اجتماعياً أكبر.

واستنادا إلى ما سبق إن حجج كلا الطرفين المؤيد والمعارض للمسؤولية الاجتماعية تبدو منطقية ومقنعة، لذلك تؤيد الباحثة وجهة النظر التي تنادي بوجود مدخل وسط يحاول أن يجعل من الشركات نظاماً مفتوحاً على البيئة وضمنه تجد الشركات صيغة للموازنة معقولة بين الدور الاقتصادي الذي تلعبه بشكل فعّال وتنافسي وكفء وبين الدور الاجتماعي الذي تتبناه وتحاول من خلاله أن تكون مواطناً صالحاً في المجتمع يساهم في تطويره ويعالج قضاياه الملحة ولكن حسب قدرتها.

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)**، نفس المرجع السابق، ص ص7ص-74.

المطلب الثالث : أبعاد و مجالات المسؤولية الاجتماعية

الفرع الأول :أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تختلف وجهات نظر الكتاب والباحثين في محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، فوضعوا لها مسميات متباينة، ويعد تقسيم الباحث كارول (Archie Carroll) لأبعاد المسؤولية الاجتماعية هو الأكثر شهرة وتداولاً حيث حددها في أربع أبعاد تمثلت في:[1]

1. **المسؤولية الإنسانية (الخيرية)**Philanthropic responsibility: أي أن تكون الشركات صالحة، وأن تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع، وأن تعمل على تحقيق نوعية الحياة. وأن تلتزم الشركة طواعية بتقديم خدمة للمجتمع من خلال تحسين جوانب الحياة فيه والمساهمة في حل مشاكله، ودعم القضايا البيئية كاستخدام مواد صديقة للبيئة، وتبني أنظمة إنتاج خضراء مثل نظام الإنتاج الأنظف، ودعم مؤسسات المجتمع المدني.
2. **المسؤولية الأخلاقية** Ethical responsibility: بمعنى أن تكون الشركة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين. فالأخلاق هي الضوابط والمعايير التي تستند إليها الشركة لتحديد ما هو صحيح وما هو خاطئ وما هو عادل وما هو خلاف ذلك في المجتمع، وبما أن القيم والأخلاق أصبحت من الدعائم التي يقوم عليها الاقتصاد اليوم، ولم تعد مسألة هامشية، فعلى الشركة أن تستوعب الجوانب الأخلاقية والقيمية للمجتمع وأن تمارس أعمالها ضمن قواعد وضوابط هذه القيم ومنها احترام حقوق الإنسان، واحترام عادات وتقاليد المجتمع وتقديم ما يتوافق معها من منتجات.
3. **المسؤولية القانونية**Legal responsibility: أي أن الشركة يجب أن تلتزم بإطاعة القوانين، وأن تكسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون. حيث يعمل البعد القانوني على حماية الشركات من بعضها، وحماية العمال الذين يشتغلون فيها مثل: القوانين المتعلقة بسلامة العمال وظروف العمل، وكذا حماية المستهلكين، إضافة إلى حماية البيئة كما يتضمن هذا البعد حق المساءلة، وهو حق الأطراف ذات المصلحة في طلب توضيحات من المديرين حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتقبل الانتقادات الموجهة إليهم وتحمل المسؤولية عن الفشل أو عدم الكفاءة أو الخداع.
4. **المسؤولية الاقتصادية** Economic responsibility: ويقصد بها أن تكون الشركة نافعة ومجدية اقتصادياً، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين. ويمثل هذا البعد مجموعة من المسؤوليات التي يجب أن تتحملها الشركة، كإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة للمجتمع بنوعية جيدة وبأسعار معقولة، من خلال تبني طرق إنتاج حديثة تقلل الضائع من المواد الأولية والمنتجات

[1] رنا عبد الرزاق غنيم، **نفس المرجع السابق**، ص161.

وتخفض التكاليف، وتمكن الشركة من تحقيق العائد الكافي لاستمرارها وتلبية حاجات المساهمين. إضافة إلى مكافحة الممارسات التي قد تضر بالمستهلكين مثل: احتكار السلع والرفع من أسعارها، وعدم احترام قواعد المنافسة الشريفة والإضرار بالمنافسين بطريقة غير شرعية. ويندرج ضمن هذا البعد كذلك توفير البيئة الملائمة للعمل، والعدالة الوظيفية وإتاحة فرص التقدم للعمال والحفاظ على أمنهم وسلامتهم، وكذلك العمل على المحافظة على البيئة من خلال استخدام تكنولوجيات حديثة غير ملوثة.

الشكل رقم (1-1): هرم كارول Carroll لمستويات المسؤولية الاجتماعية

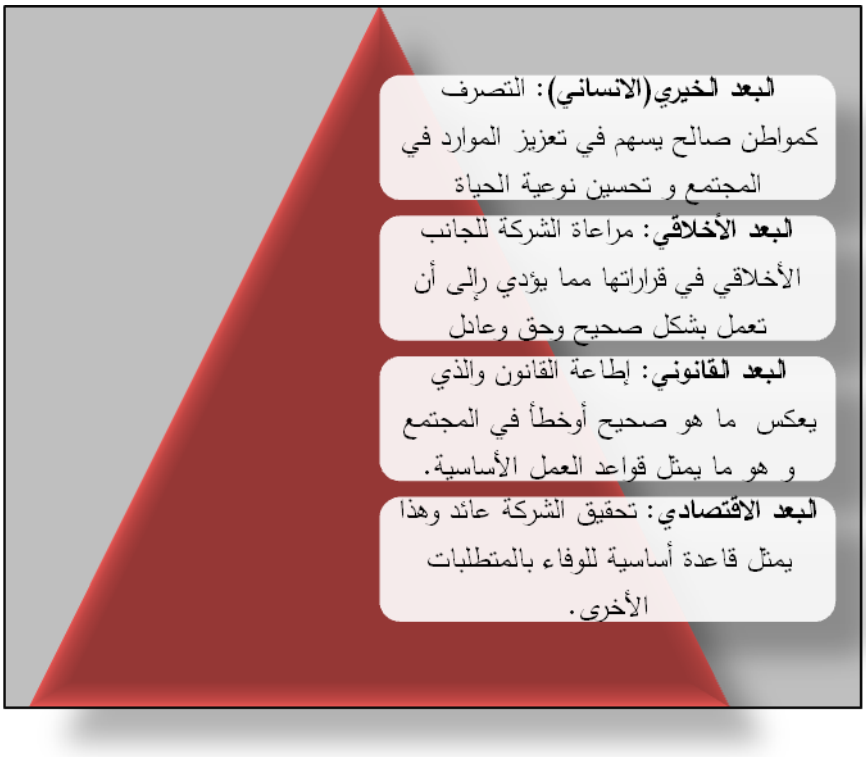

المصدر : طاهر محسن الغالبي، صالح العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة**، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص83.

حسب نظر كارول أن حاصل مجموع العناصر أو المستويات الأربعة السالفة الذكر هي المسؤولية الاجتماعية الشاملة والتي يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:[1]

المسؤولية الاجتماعية الشاملة =المسؤولية الاقتصادية +المسؤولية القانونية +المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرية(الإنسانية)

والشكل الموالي يوضح عناصر المسؤولية الاجتماعية الشاملة

[1] رنا عبد الرزاق غنيم، **نفس المرجع السابق**، ص159.

الشكل (1-2): المسؤولية الاجتماعية الشاملة

المصدر: رنا عبد الرزاق غنيم، **نفس المرجع السابق**، ص159.

وتجدر الإشارة إلي إن كل من المسؤولية الاقتصادية والقانونية في هذا النموذج من المطالب الأساسية للمجتمع والتي يجب تلبيتها من قبل الشركات، وفي حين تمثل كل من المسؤولية الأخلاقية والخيرية توقعات المجتمع والتي يجب إن تتبناها. إذ لا يمكن للشركة من أن تتحمل مسؤولية الأنشطة الخيرية قبل تحمل المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمع.

الفرع الثاني: مجالات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية

إن مجالات المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة، تتغير من زمن إلى آخر، تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ولتقدم المعرفة العلمية بآثار بعض الظواهر البيئية والاجتماعية وتبعاً لتغيرات القيم والمواقف في المجتمع، وما هو مستبعد حالياً من الرقابة وتقييم الأداء الاجتماعي في الشركات قد يصبح محورًا للاهتمام، لذلك ليس هناك نطاق ثابت محدد للأنشطة الملائمة اجتماعياً، فمن الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها في مجموعات متجانسة.[1]

وبديهي إذا ما اتسمت المشكلات والتوقعات الاجتماعية بصفة الحركة (الديناميكية) فانه يصبح من الصعب أو من غير المنطقي تحديد مجموعة ثابتة للأنشطة الاجتماعية يمكن أن يقال عنها أنها التزامات اجتماعية كفيلة إذا ما أوفت الشركات بها بان تسهم في حل المشكلات الاجتماعية السائدة في كل مجتمع وفي كل زمان أو التخفيف من حدتها فالمشكلات الاجتماعية للشركات التي قد تصلح للتعامل مع مشكلات اجتماعية في مجتمع ما وزمن ما قد لا تصلح هي بذاتها للتعامل مع مشكلات المجتمع نفسه في زمن لاحق، ولذلك فان مجالات وأنشطة المسؤولية

[1] حسين هادي عنيزة، ماهر ناجي علي، **تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد26، السنة التاسعة، ص164-165.

الاجتماعية سيختلف تبعا لذلك عليه نجد أن هنالك عدة أراء حول مجالات المسؤوليةالاجتماعية فيقسمها البعض إلى أربعة مجالات ويصنفها آخرون إلى خمسة مجالات وغيرهم إلى ثلاثة مجالات.[1]

و إلا أن الاتجاه السائد لتحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات هو تقسيمها إلى أربعة مجالات وهي: [2]

أ- **مجال المساهمة في تنمية الموارد البشرية**(العاملين): يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة الشركة على الأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف الشركة، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام كتقديم العلاج للعاملين مجانًا، تحسين ظروف العمل، تقديم وسائل الأمن الصناعي، ويمثل هذا المجال مجالا داخليًا من مجالات المسؤولية الاجتماعية.

ب- **مجال المساهمة بتنمية الموارد البيئية:** يشمل مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي تهدف الحفاظ على الموارد البيئية والحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة الشركة لنشاطها والتي تؤثر على البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالشركة والمحافظة على الموارد الطبيعية، كالقيام بمبادرات تخدم البيئة وتحسن من الظروف البيئية في المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية، ويعتبر هذا المجال من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية نظرًا لما تسببه بعض الشركات من أضرار على البيئة مثل تلوث المياه، والهواء، والتربة، والتلوث الضوضائي .

ج- **مجال الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات (العملاء أو المستهلكين):** يشمل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا العملاء والمستهلكين، والمحافظة على هذا الرضا كالاهتمام بزيادة أمان المنتج، والصدق في الإعلان وطريقة الاستخدام ومدة صلاحية الاستخدام، وتوفير البيانات اللازمة عن المنتج أو الخدمات المقدمة كتوفير البيانات اللازمة عن عملية الاقتراض، وتقديم خدمات ذات جودة عالية وغيرها من الأنشطة.

[1] المرجع السابق، ص165.

[2] مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر دراسة تطبيقية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم التسيير، جامعة وهران ، الجزائر، 2013-2014، ص 175.

د- **مجال التفاعل مع المجتمع** :يشمل مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام كتشغيل المعاقين، إفساح المجال أمام طلبة الجامعات والمعاهد للتدريب، إقامة حضانة لأطفال المنطقة، المساهمة في الرعاية الصحية، دعم الجمعيات الخيرية، التبرع لبعض المشروعات الخيرة ذات النفع العام كبناء مساجد أو مستشفيات، وكل هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

وخلاصة القول أن مجالات المسؤولية الاجتماعية السابق ذكرها تكمل بعضها البعض من أجل دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية في صنع القرار ليتم تطبيق أحسن الممارسات، والتي تعود بالفائدة على الشركات وتعمل على تحسين مستوى المعشية والارتقاء برفاهية المجتمع، وأن نجاح الشركة فيما يخص أدائها الاجتماعي يتوقف على احترام الشركة للبيئة الداخلية والخارجية، دعم المجتمع وحماية البيئة، مما ينعكس إيجابا على تحقيق أهداف الاقتصادية للشركة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

إن تطور واتساع المسؤولية الملقاة على عاتق الشركة لابد أن يصاحبه تطور مماثل في الوظيفة المحاسبية والذي يتمثل بظهور محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وأن التزام الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية يتسبب في تحملها لنفقات كبيرة مما بتوجب قياسها والإفصاح عنها، فضلا عن المنافع التي قد تحققها الشركة.

المطلب الأول: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي ولقد نشأ هذا التطور نتيجة للازدياد في حجم وقدرات الشركات بصفة عامة والشركات التي لها تأثيرات مالية واجتماعية وبيئية واسعة سواءً من جهة الاقتصاد الوطني أو من حيث تعدد الأطراف ذوي المصلحة.

الفرع الأول : تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تعددت المفاهيم والتعاريف الخاصة بمحاسبة المسئولية الاجتماعية، ويمكن استعراض بعض هذه التعاريف بهدف إظهار وجهات النظر المختلفة كالتالي:

تعريف 1: عرف جري وبيركز(Gray and Perks 1984) محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها " : عملية قياس وتوصيل المعلومات ذات الصلة بآثار ونشاطات منظمة على رفاهية العاملين والمجتمع المحلي والبيئة[1]. "

تعريف 2: عرفت محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها: "المحاسبة التي تقوم على تقويم وتقييم الأحداث الاجتماعية والاقتصادية معا سواءً للحكومات والمشروعات، على اعتبار المحاسبة التقليدية تقوم بقياس الأحداث الاقتصادية فقط **"**.[2]

تعريف 3: عرفت محاسبة المسؤولية الاجتماعية: "بأنها مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات"[3].

تعريف 4: تعرف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها :"نظام معلومات للقياس والتقرير عن مجموعة الأنشطة التي تضطلع بها المشروعات التي تفي بالاحتياجات الاجتماعية سواءً كانت هذه الاحتياجات لا تعود بفائدة اقتصادية أو كان الاضطلاع بها اختيارياً أو إجبارياً ومعرفة المنافع الاجتماعية من هذه الأنشطة سواء كانت خارجية كالبيئة مثلاً أو داخلية كالمنافع التي تعود على العاملين وغيرهم بحيث يمكن إجراء موازنة بين التكاليف والمنافع لمعرفة صلاحية استمرار المشروع".[4]

حيث يبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للشركات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي شركة من قبل المجتمع.

---

[1] عبد الناصر نور، إياد عودة ،**" قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية دراسة ميدانية (تطبيقية) على فنادق ذات فئات خمس نجوم في الأردن "، على الموقع:** www.kantakji.com/media/9037/6.doc 2017/01/02، 00.23.

[2] علاء جميل مكط الزحيم، **دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية دارسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 01، 2015، ص167.

[3] يوسف محمود جربوع، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة** ، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، يناير 2007، ص246.

[4] مجيد جاسم الشرع، **المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص51.

تعريف 4: عرفت على أنها "عملية اختيار تقوم بها المنظمة للمتغيرات والمقاييس وأساليب القياس والعمل على التطوير المنظم للمعلومات المفيدة في تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وتوصيل هذه المعلومات للمجموعات ذات العلاقة، سواءا من بداخل المنظمة أو خارجها".[1]

ومن جملة التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتمحور حول حصر جميع أنشطة الشركة ذات المضمون الاجتماعي ومن ثم قياس أدائها الاجتماعي، وأخيرًا الإفصاح والتقرير عن نتائج القياس بصورة تتناسب وتتلاءم مع احتياجات الأطراف ذات العلاقة بنشاط الشركة.

الفرع الثاني : الاتجاهات الرئيسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية ظاهرة حديثة نسبيا تبلورت صورتها بعد أن اتجهت الاقتصاديات الحديثة نحو المساعدة في تحقيق الرفاه الاجتماعي، وبسبب الدور المحوري الذي تلعبه المحاسبة في الشركات أصبحت المحاسبة بشكل أو بأخر عامل أساسي في السعي لتحقيق الرفاه الاجتماعي لكل فئات المجتمع بينما كانت مسؤوليتها في السابق تقتصر على تحقيق الرفاه الاقتصادي لملاك الشركات. ولكن رغم التطور الذي مثلته محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجال المحاسبة غير أن علماء المحاسبة يحاولون وضع إطار فكري واضح لاستيعاب هذا الفرع الجديد. ولقد أسفرت جهودهم عن ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي:[2]

الاتجاه الأول: تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية امتدادا لمجال المحاسبة المالية من أجل تغطية الأداء الاجتماعي للشركة. ويتطلب هذا الاتجاه تضمين التقارير المالية التقليدية بعدا جديدا بإضافة الأداء الاجتماعي جنبا إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية التقليدية نفسها. ويظهر هذا الاتجاه جليا في محاولة تطوير مفاهيم لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية مقابل تلك المفاهيم التقليدية في المحاسبة المالية، مثل العمليات الاجتماعية Social Transactions، التكاليف الاجتماعية، المنافع الاجتماعية، العائد الاجتماعي، الدخل الاجتماعي، حقوق المجتمع، التدقيق الاجتماعي الداخلي والخارجي.

[1] علاء جميل مكط الزحيم، **نفس المرجع السابق**، ص167.
[2] رضوان حلوه حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2003، ص ص 266-267.

ويتضح هذا الاتجاه بصورة أكبر في محاولات إعداد تقارير اجتماعية كجزء مكمل للقوائم المالية التقليدية :

- قائمة الدخل المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية؛
- قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات الاجتماعية؛
- القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية؛
- تقرير الأداء الاجتماعي متعدد الأبعاد.

الاتجاه الثاني: تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظرة جديدة للمحاسبة من حيث أخذها لوجهة نظر المجتمع وليس وجهة نظر الشركة. وتجري هذه المحاولات في اتجاه تفسير طبيعة الشركة وفق نظرية المشروع باعتبار مختلف فئات المجتمع ككل أصحاب مصلحة في الشركة. وهذا يعني إعادة تعريف المحاسبة وتأسيس مفاهيم جديدة على ضوء أفكار اقتصاديات الرفاه. وطبقا لهذا الاتجاه ينظر إلى المحاسبة المالية –مالية وإدارية –على أنها جزء من إطار أشمل هو إطار المحاسبة الاجتماعية.

الاتجاه الثالث: تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظرية فرعية إلى جانب نظريات أخرى في علم المحاسبة. أي أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية وفق هذا الاتجاه تعتبر فرعا متميزا له خصوصياته داخل الإطار العام للمحاسبة، مثل الفروع المحاسبية الأخرى المستقلة كمحاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، محاسبة الموارد البشرية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

وخلاصة القول أن الاتجاه الأول لعلماء المحاسبة هو الدمج في المحاسبة المالية أما الاتجاه الثاني يجعل محاسبة المسؤولية الاجتماعية الأساس أو الإطار العام كباقي المحاسبات تابعة لها، الاتجاه الثالث هو الاستقلالية. من خلال ما سبق ترى الباحثة أن الدمج أي الاتجاه الأول أحسن من الاتجاهات الأخرى لأنه توجد في بعض الأحيان صعوبات في الفصل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

الفرع الأول:أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية

ازدادت أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية نتيجة عدة عوامل أهمها:[1]

- ✓ تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات: حيث لم يعد معيار تقييم الأداء للشركة هو تعظيم الربح بقدر ما يجب أن يتسق هذا الربح مع مراعاة الأثر الاجتماعي للشركة وتوفير البيانات الملائمة عن التكاليف وما يترتب عليها من منافع وكيفية توزيعها على المجتمع .
- ✓ نتيجة للتطور الصناعي والتجاري والتكنولوجي وزيادة التلوث في البيئة المحيطة بالشركات تزايدت المطالبة من قبل الجهات المهنية للشركات بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي.
- ✓ تلعب التكاليف الاجتماعية دورا هاما في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط الشركة من خلال مقابلة الإيرادات بجعل القوائم المخصصة لتلك الأنشطة تعبر عن التكلفة الحقيقية لنشاط الشركة.
- ✓ التركيز الكثير من قبل المفكرين والدارسات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية من ناحية التكاليف وإهمال المنافع الاجتماعية المتحققة منها في مجال قياس الأداء الاجتماعي مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الكلية للشركة التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية. وعليه يجب التركيز على المضمون الاجتماعي لأنشطة الشركة سواء في مجال التكاليف أو المنافع الاجتماعية، وهذا ما تسعى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيقه.

الفرع الثاني: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تتمثل أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية بصورة عامة في النقاط التالية: [2]

أ –تحديد وقياس المساهمة الاجتماعية للشركة التي لا تقتصر على تكاليف والفوائد والعناصر الداخلية للشركة بل يشمل أيضا التكاليف والفوائد الخارجية العناصر الاجتماعية والتي لها تأثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من فشل المحاسبة التقليدية في قياس الأداء الاجتماعي للشركات، ويتعلق هذا الهدف بوظيفة **القياس المحاسبي** .

---

[1] عبد الناصر نور، اياد عودة ،**" قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية دراسة ميدانية (تطبيقية) على فنادق ذات فنات خمس نجوم في الأردن "، على الموقع:** www.kantakji.com/media/9037/6.doc ،2017/01/02 .00.23

[2] Barakat Abdullah, Samhan Hussein, **ACCOUNTING SOCIAL RESPONSIBILITY IN ISLAMIC BANKS,** International Journal of Economics, Commerce and Management**,** United Kingdom**,** Vol. II, Issue 10, Oct 2014 **,** p07**.**

ب –تنظيم الأداء الاجتماعي للشركة من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية الشركة وأهدافها تنسجم مع الأولويات الاجتماعية من جهة، وطموح الشركة بتحقيق في نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين الأداء الاقتصادي للشركة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية يتعلق بوظيفة **الإفصاح المحاسبي** .

ج – الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها شركة لها آثار اجتماعية، ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وإيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة منها الداخلية أو الخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة والتي تتعلق بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع، وهذا يتعلق بوظيفة **الإفصاح المحاسبي**.

نلاحظ من ما سبق أن كل هدف من أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية يتعلق بوظيفة من وظائف المحاسبة وبالتالي محاسبة المسؤولية الاجتماعية نابعة من المحاسبة التقليدية وعليه فإن معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية تتكامل وتترابط مع معلومات المحاسبة التقليدية وبالتالي تهدف إلى خدمة كافة الأطراف المستفيدة.

المطلب الثالث: المبادئ الرئيسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

تقوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية على عدة مبادئ أهمها:[1]

1. على الشركة الالتزام تجاه المجتمع الذي تعمل في بيئته ويجب أن تقبل هذا الالتزام، مما يتعين على إدارة الشركة أن تبادر إلى إنشاء ذلك النظام من تلقاء نفسها وينبع ذلك من انه بدون قيامها بتحمل مسؤولياتها داخل المجتمع الذي تعمل فيه فإنها تبقى خارج بيئة ذلك المجتمع وبالتالي الحد من قدرتها على استغلال موارده بشكل أمثل.
2. إن الموارد الاقتصادية للمجتمع نادرة ومحدودة، ولأنها كذلك يجب الاستفادة منها بأفضل الوسائل والطرق بحيث تؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي، إي أن الموارد التي تقوم الشركة باستخدامها لإدارة أنشطتها المختلفة هي موارد نادرة أصلاً في المجتمع، وبالتالي عليها استغلالها بما يحقق الفائدة للطرفين وبالطريقة المثلى.
3. لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الموارد الاقتصادية العامة المستنفذة من قبل الشركة في نشاطها التشغيلي كالماء والهواء سلعا مجانية Free goods ، وإنما هي موارد اقتصادية اجتماعية يجب على الشركة تعويض المجتمع عما تستنفذه منها.

[1] محمد مطر، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية**، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 114، ربيع الثاني 2000 ، ص51.

4. للمجتمع المحلي الحق الكامل في الإطلاع على مدى تنفيذ الشركة لالتزاماتها تجاهه، وذلك ضمن مجموعة من المبادئ والأسس المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي ويتم ذلك من خلال قيام الإدارة بوضع تصور واضح لطريقة عرض مخرجات نظامها المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية، سواء من خلال الإفصاح عن ذلك من خلال تقاريرها الدورية أو ضمن تقرير منفصل، على أن يراعى في ذلك التزام الشركات بالشفافية والوضوح في البيانات المقدمة إلى المجتمع .

المبحث الثالث: القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يعد القياس والإفصاح المحاسبي ركيزة أساسية من ركائز المحاسبة ومن أهم المواضيع المعاصرة ضمن محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تعنى بقياس الأداء الاجتماعي للشركات والتقرير عنه، وبالرغم من أهمية القياس والإفصاح في محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلا أن هاته الأخيرة تعاني من بعض المشاكل الصعوبات تحول دون تطورها.

المطلب الثاني : القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية ومعاييره

إذا كان جوهر المحاسبة هو عملية القياس، فجوهر محاسبة المسؤولية الاجتماعية هو قياس الأداء الاجتماعي كوسيلة لتحقيق هدف توفير المعلومات التي تحتاجها الفئات المختلفة المرتبطة بالشركة بغرض اتخاذ القرارات، وتتطلب المحاسبة عن الأداء الاجتماعي إيجاد مقاييس نقدية وغير نقدية لمدخلات ومخرجات المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الشركات، كذلك تطوير الفروض والمبادئ المحاسبية واستحداث الجديد الملائم منها لطبيعة الأداء الاجتماعي بما يمكن من تصميم نظام محاسبي مستقل أو مندمج يسمح بحصر وقياس وتحليل هذه المدخلات والتقرير عن المخرجات، بما يمكن الإدارة وكافة الفئات المعنية المرتبطة بالشركة داخلياً وخارجياً من تتبع حجم وأداء مسئوليتها الاجتماعية.

الفرع الأول: مفهوم قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية

يعتبر القياس المحاسبي الوظيفة الثانية للمحاسبة المرتبطة بوظيفة التحديد أو الاعتراف المحاسبي التي بموجبها يتم تحديد العمليات أو الأحداث موضوع المحاسبة، ولقد تعددت التعاريف للقياس المحاسبي من باحث لآخر، ولكن وإن اختلفت إلى حد ما في الشكل إلا أنها تتفق في المضمون، ولقد تم تعريف القياس المحاسبي كالتالي:[1]

- يتمثل القياس بشكل عام في مقارنة الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء لقواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة

[1] وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص100.

- ولكن Steven أضاف بعدا رياضيا إلى تعريف عملية القياس حيث عرفها بما يلي" يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي".
- إلا أن أكثر التعريفات تحديدا لعملية القياس المحاسبي فهو الصادر في تقرير الجمعية المحاسبية الأمريكية (A.A.A) في تقريرها لعام 1979 القياس المحاسبي هو" تحديد أرقام الماضي والحاضر والمستقبل للمنشأة، أو تحديد الظاهرة الاقتصادية في المستقبل، وذلك على أساس الملاحظة، وتبعا للقواعد المحددة". [1]
- أما لجنة معايير المحاسبة الدولية(I.A.S.C) عند عرضها لإطار إعداد القوائم المالية عرفت القياس بأنه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر والتي سوف يعترف بها في القوائم المالية، وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس ويتم استخدام أسس مختلفة للقياس مثل التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية القيم القابلة للتحقق، القيم الحالية.[2] حيث في هذا التعريف يشير إلى ضرورة استعمال القيم النقدية وبضرورة توفر أسس للقياس، وكما أشار إلى النماذج المستعملة في عملية القياس.

ويعتبر القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية من أبرز المواضيع المعاصرة في الوقت الراهن، والذي يهدف بالأساس إلى إيجاد طرق واختيار إجراءات تمكن الشركات من قياس أدائها الاجتماعي، وتقييم مدى تنفيذها لالتزاماتها الاجتماعية. وعموما يمكن القول بأن عملية القياس المحاسبي الاجتماعي تتمحور في الأساس حول قياس كل من التكاليف الاجتماعية والعوائد الاجتماعية.

1. قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية

يقصد بالتكاليف الاجتماعية المبالغ التي تنفقها الشركة دون الحصول على منفعة أو عائد اقتصادي يقابل هذه التكاليف هذا من ناحية كما أنها تفسر من ناحية أخرى تلك المبالغ المصروفة دون ارتباطها بالنشاط الاقتصادي للشركة وتستدعيها ضرورات التزام الشركة إيفاءً ببعض المسؤوليات الاجتماعية، وهذه التكاليف تشكل عبئا مفروضا تتحمله حسابات النتيجة.[3]

وتعرف أيضا على أنها: " التكاليف التي يتحمل عبئها المجتمع ككل أو بعض الأطراف الخارجية وليس المشروع الذي يتسبب في إحداثها. حيث أنها تمثل التضحية التي يتحملها المجتمع في الموارد التي تستنفد نتيجة لمزاولة المشروع لأنشطته[4]."

---

[1] سي محمد لضر، **أسس وقواعد التقييم المحاسبي دراسة تحليلية نقدية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في علوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017/2016، ص81.

[2] **المرجع السابق**، ص82.

[3] مجيد جاسم الشرع، **نفس المرجع السابق**، ص53.

[4] مهند جعفر حسن حبيب، محمد موسى أحمد عباس، **دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية(دراسة ميدانية على شركتي أسمنت عطبرة وأسمنت السلام)** ، على الموقع: http://www.alshargahlia.edu.sd/journal/pdf/ver_5/s5_2.pdf ،بتاريخ2018/12/02 على الساعة:23.38، ص11.

وكتعريف آخر لتكاليف الاجتماعية: هي التضحية التي يتكبدها المجتمع نتيجة الأضرار والآثار السلبية المتولدة عن الأنشطة الاقتصادية للمنشآت، وبذلك فهي تعبر عن أضرار اجتماعية كان على المنشأة اتخاذ الإجراءات اللازمة مقدما لتجنب حدوثها، فهي بعبارة أخرى الأعباء التي ألقيت على عاتق المجتمع نتيجة للآثار السلبية الخارجية للنشاط الاقتصادي للمنشآت كالتلوث البيئي، والضوضاء وغيرها من الأضرار التي يتولد عنها تكاليف إصلاح وعلاج يتحملها ذلك المجتمع.[1]

من التعاريف السابقة نلاحظ أن هناك تباين في ما بينها وتكمن المشكلة الأساسية في أن هناك اختلاف بين وجهة النظر المحاسبية ووجهة النظر الاقتصادية في قياس هذا النوع من التكلفة:[2]

❖ **وجهة النظر المحاسبية:**

تعتبر أن التكلفة الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها الشركة نتيجة اضطلاعها بمسئولياتها الاجتماعية بصفة اختيارية أو إلزامية والتي لا يتطلبها نشاطها الاقتصادي، بالإضافة إلى عدم حصولها على منفعة أو عائد اقتصادي مقابل هذه التكاليف، نجد أن هذا المفهوم يعتمد التكلفة الفعلية أساسًا في القياس.

❖ **وجهة النظر الاقتصادية:**

تعتبر أن التكلفة الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة لممارسة الشركة لنشاطها الاقتصادي (مثل تلوث الهواء، والماء، والتربة، والضجيج.. الخ) فهي بذلك تعبر عن قيمة الموارد التي يُضحي بها المجتمع من أجل إنتاج السلع والخدمات، ونجد أن هذا المفهوم يعتمد تكلفة الفرصة البديلة أساسًا في القياس.

مما سبق يتضح إن الأخذ بمفهوم التكلفة الفعلية أساسًا في قياس التكاليف الاجتماعية من وجهة النظر المحاسبية لا يُعبر عن التكاليف الاجتماعية المتمثلة بالإضرار والآثار السلبية التي تلحقها الشركة بالبيئة المحيطة بها وبالمجتمع بسبب تلوث البيئة الناتج عن ممارسة الشركة لنشاطها الاقتصادي، فهي لا تمثل تكاليف اجتماعية وفقًا لهذا المفهوم على اعتبار أن الشركة لم تدفع مقابلا لهذه الأضرار، وهنا نجد أن المفهوم يعاني من القصور في إيجاد أساس ملائم لقياس التكاليف الاجتماعية، وعليه يتضح أن كلا من وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية تكمل أحداهما الأخرى، وبالتالي لا يمكننا الأخذ بوجهة النظر المحاسبية دون وجهة النظر الاقتصادية والعكس صحيح، بل يقضي الأمر الأخذ بوجهتي النظر معًا لتلافي القصور في كل منهما .

---

[1] بن عمارة نوال، **طرق الإفصاح والقياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، العدد الأول، 2010 ،ص 100.

[2] بلال خلف السكارنه، **نفس المرجع السابق**، ص176.

ولكن لابد الإشارة إلى أن قياس التكاليف وفقا للمفهوم الواسع يواجه صعوبة بالغة تتمثل في كيفية القياس الكمي للأضرار التي تلحقها الشركة بالمجتمع والتعبير عنها بقيم نقدية وتحويل هذه التكاليف من تكاليف خارجية غير خاضعة للرقابة إلى تكاليف داخلية تتحملها الشركة على أساس أنها السبب في حدوثها، فالإضرار التي يتحملها المجتمع تشترك فيها العديد من الشركات وبالتالي تكون صعوبة في معرفة ما تتحمله الشركة من هذه الأضرار. ولقد تعددت أساليب القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية فمنها القياس النقدي، والقياس الكمي إضافة إلى القياس الوصفي لبعض مجالات وأنشطة الأداء الاجتماعي التي يتعذر فيها القياس النقدي والكمي.

2. **قياس العائد الاجتماعي**

ركزت معظم الدراسات على التكاليف الاجتماعية في حين يعتبر قياس العائد الاجتماعي المشكلة الجوهرية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها فمثلاً كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام الشركة بتشجير المنطقة المحيطة بها؟ يرى البعض أن العائد الاجتماعي يمثل المزايا التي يحصل عليها المجتمع وتتمثل بالقيمة المضافة للمجتمع نتيجة مباشرة الشركة لأنشطتها الاجتماعية.[1]

وتعود صعوبة قياس العوائد الاجتماعية لسبب رئيسي المتمثل في انه معظم العوائد الاجتماعية تتحقق لأطراف خارج الشركة، فالأنشطة الاجتماعية ينشأ عنها منافع للمجتمع وليس للشركة خاصة في المدى القصير، والعديد منها يصعب قياسها نقدا فمثلا كيف يمكن قياس أو تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع كانطباع حسن عن الشركة لدى المجتمع.

الفرع الثاني: معايير ومداخل قياس التكاليف الاجتماعية

1.معايير قياس التكاليف الاجتماعية

من المعلوم أن محاولات التنظير المحاسبي تنقسم إلى مدرستين فكريتين، الأولى : هي مدرسة تنظير المحاسبة، كما هي كائنة فعلاً ويطلق عليها المدرسة الوصفية التي تقوم على طريقة الاستقراء من الواقع وتتخذ القواعد المحاسبية في ظلها شكل المبادئ المقبولة قبولاً عاماً . ومن روادها بول جريدي وبوجي ايجيري وغيرهما. وأما الثانية : فهي تنظير المحاسبة أي ما يجب أن يكون ويطلق عليها المدرسة المعيارية في التنظير المحاسبي وتقوم على طريقة الاستنباط المنطقي وتتخذ القواعد المحاسبية في ظلها شكل المعايير المحاسبية التي تلقى اتفاقاً عاماً . ومن روادها ريموند شاميرز ومونتز وسيروز ومو نتر وأدواردس وبل وغيرهم.

[1] أزهر يوسف الشكري، **أسس القياس المحاسبي لتكاليف منافع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في التقارير المالية،** مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، السنة الثامنة، ص242.

وفي ضوء ذلك يرى البعض أن المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية عام 1963م ونشرت في عام 1966م هي أنسب أسلوب وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة كالتالي: [1]

أ-معيار الصلاحية: حيث لابد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامه وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من أعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

ب-معيار الخلو من التميز: يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق و التقارير عنها بنزاهة وتجرد بحيث لا تنطوي على أي تحيز بالتضمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التميز واضحا والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.

ج-معيار النسبية: يكمن مضمون هذا المعيار في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية و كذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط الشركة.

د-معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية: يقابل هذا المعيار مبدأ التكلفة التاريخية المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.

هـ-**معيار العائد الاجتماعي:** ويمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلا من مبدأ تحقيق الإيراد في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها مقابل نقدي في السوق.

و-معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها: يقابل هذا المعيار مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف في المحاسبة المالية، يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد ويتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية.

---

[1] عبد الرحمن عمر محمد، **العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وتعظيم الأرباح: من وجهة محاسبية**، مجلة امارابك، المجلد08، العدد26، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017، ص ص25-26.

2. مداخل قياس التكاليف الاجتماعية : تتعدد مداخل قياس التكاليف الاجتماعية، وتتمثل فيما يلي:[1]

أولا –مدخل القياس الكمي ذو المضمون الواحد :يقوم مدخل القياس الكمي ذو المضمون الواحد على قياس الأشياء والظواهر كمياً بمعيار موحد يعكس خاصية مشتركة بينها، بحيث يمكن أن تتوافر المعلومات الناتجة عن قياس هذه الأشياء والظواهر خاصية التجميع الرياضي على مستوى جميع العناصر المكونة لها ويتم التفريق بين اتجاهين بخصوص المعيار الموحد الذي يستخدم في قياس العمليات الاجتماعية هما:

أ –القياس باستخدام وحدة المنفعة الاجتماعية: ويستند في ذلك إلى تمييز الاقتصاديين بين نوعين من القيمة للشئ، قيمة المبادلة وقيمة الاستعمال، ويقصد" بقيمة المبادلة "قدر شئ ما له صفات معينة على أن يتبادل بشئ آخر له صفات مختلفة، أما" قيمة الاستعمال "فيقصد بها قدرة الشئ على إشباع حاجة إنسانية مباشرة عندما يستعمله الإنسان، أو منفعة الشئ لمن يستعمله أو يتأثر به، ولكن بالرغم مما تستند إليه فكرة وحدة المنفعة الاجتماعية من منطق يدور حول ما ينبغي أن يكون يختلف عن ما هو كائن، وصعوبة قياس المنفعة عملياً يعتبر سبباً كافياً لعدم استخدامها كأساس يعتمد عليه في مجال قياس الأداء الاجتماعي.

ب –طريقة القياس النقدي : يعتمد القياس في المحاسبة المالية على أسعار التبادل، أما فيما يخص المحاسبة الاجتماعية غالبا ما تكون هذه الأسعار غير متاحة، أو تعد مؤشرا غير صحيح للقيمة عندما لا يعبر السعر عن المنفعة التي تحققها السلعة أو الخدمة، وللتغلب على هذه الصعوبة يتم الاستناد إلى بعض طرق التقدير غير المباشر ومنها :

1–طريقة التقييم البديل: ومن خلال هذه الطريقة يتم الاعتماد على قيمة الظواهر البديلة التي يتوقع أن تتضمن بالتقريب نفس المنافع أو التضحيات للظواهر محل القياس، فعلى سبيل المثال يمكن تقدير قيمة التكاليف التي يمكن تحملها في سبيل منع الضوضاء بتكلفة بناء حائط أو تركيب زجاج عازل للصوت، والمشكلة التي تواجه استخدام هذه الطريقة هي مدى توافر البدائل الملائمة لإمكانية الاختيار بينها.

2–طريقة الاستقصاء: وتعتمد هذه الطريقة في القياس على تحليل البيانات التي يتم الحصول عليها من الفئات الاجتماعية المتأثرة بالأداء الاجتماعي موضوع القياس، بشرط أن تكون تلك الفئات على دراية بكافة التأثيرات التي تقع عليها بسبب هذا الأداء، وأن تكون قادرة على التعبير عن هذه التأثيرات في صورة نقدية، وتعتبر صياغة الأسئلة من المحددات الأساسية التي ترتكز عليها صحة النتائج.

---

[1] محمد عباس بدوى، **المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص ص144-150.

3-طريقة تكلفة التصحيح أو التجنب : ومن خلال هذه الطريقة يتم تقدير الأضرار الاجتماعية على أساس المبالغ اللازمة لتصحيح الضرر أو إقتناء الأجهزة والمعدات الضرورية لتجنبه، تمثل تكلفة إصلاح الضرر، وكذلك المبالغ التي تتحملها الشركة لتطهير المجاري المائية التي تستخدمها للتخلص من مخلفات عملياتها، مثل تكلفة تجنب ضرر المبالغ التي تتحملها الشركة لمعالجة وتنقية هذه المخلفات قبل إلقائها في المجاري المائية، وإن كان القياس النقدي يمكن تطبيقه في مجال قياس التكاليف الاجتماعية ولا يمكن الاعتماد عليه في تقدير قيم المنافع.

ثانيا -مدخل القياس متعدد الأبعاد : يقوم مدخل القياس متعدد الأبعاد على قياس الأشياء والظواهر بأساليب ومقاييس مختلفة توفر معلومات تعكس تباين وتعدد أبعاد خصائص الأشياء والظواهر موضوع القياس، وذلك دون التقيد بأسلوب قياس معين أو بنظام قياس محدد أو الاعتماد على مقياس وحيد، فالمعلومات عن عدد العاملين الذين استفادوا من برنامج التدريب قد تكون لها دلالة اجتماعية أفضل من المعلومات المتولدة من استخدام مدخل القياس النقدي، وإذا كان مدخل القياس الكمي ذو المضمون الواحد ينحصر نطاقه في أسلوب القياس الكمي الذي يقوم على نظام العد الأصلي فإن نطاقه يتسع ليشمل أسلوب القياس الكمي بأنظمته المختلفة إلى جانب القياس الوصفي، وفيما يلي عرض لهذين الأسلوبين :[1]

أ -أسلوب القياس الكمي متعدد الأبعاد: تختلف صورة المعلومات التي تعكس نتائج القياس الكمي باختلاف نظام القياس المستخدم، حيث توجد إلى جانب نظام العد الأصلي أنظمة القياس التالية:

1-نظام القياس الترتيبي : يقوم على ترتيب الأشياء أو الأحداث وإعطائها رتبا وفق أكبر أو أصغر ما تحتويه من الخاصية محل القياس، أو يتم الترتيب طبقا لدوال تفضيل تتعلق بخصائص معينة حسب أفضلية كل عنصر من العناصر موضوع القياس بالنسبة للعناصر الأخرى، وعلى ذلك فإن توافر البيانات التي يولدها هذا النظام توفر نوعاً من المعلومات تفيد في الاختيار بين الأشياء، ويمكن الاعتماد على هذا النظام في مجال القياس الاجتماعي في توفير بعض المعلومات التي لها دلالة اجتماعية، فعلى سبيل المثال يمكن قياس أثر برنامج تدريبي تعده الشركة على أساس ترتيب العاملين المستفيدين به طبقا لدرجة المهارة التي اكتسبوها من التدريب.

2-نظام القياس الفاصلي : يقوم هذا النظام على تحديد القدر الذي تتصف به الأشياء أو الأحداث من الخاصية محل القياس تحديداً كمياً، فلا يكتفي القياس الفاصلي بتحديد دالة التفضيل بين الأشياء والأحداث، إنما يحدد أيضا مقدار الفروق التي تحتويها من الخاصية محل

[1] محمد عباس بدوي، **نفس المرجع السابق**، ص ص 151-156.

القياس، ويستخدم لتحديد الانحراف عن المعايير المحددة قانونا لتأثير بعض العمليات الاجتماعية مثل المعدل المحدد قانونا لأدخنة الزنك المنبعثة في الهواء وهو 0.05 ملجم/م.

3-نظام القياس النسبي : ويقوم هذا النظام على أساس قياس العلاقات النسبية بين الأشياء، ويتصف بصفات النظام الفاصلي من حيث تحديد الفروق في الخاصية محل القياس، ويستخدم في قياس نتائج الأداء البيئي في بعض الحالات مثل تحديد معدل تكرار الإصابة الذي يوضح مدى تعدد الإصابات التي تلحق بالعاملين بالشركة خلال فترة زمنية معينة كأن تكون مثلا 60 إصابة لكل مليون ساعة عمل.

وتتوقف شمولية القياس على توافر مقاييس كمية لكافة التأثيرات الاجتماعية، ولكن قد يصعب هذا في بعض الحالات إما بسبب عدم وجود مقاييس كمية لبعض العمليات الاجتماعية أو بسبب أن تكلفة الحصول عليها تفوق ما يمكن أن تتحمله الشركة أو ما تحققه من منافع وفي مثل هذه الحالات يستخدم أسلوب القياس الوصفي.

ب -أسلوب القياس الوصفي : يقوم على التوصيف الإنشائي لخصائص أو مظاهر حدث معين بحيث يمكن لقارئ التوصيف تخيل هذا الحدث على الطبيعة ويعتبر من أسهل الأساليب التي يمكن تطبيقها في مجال القياس الاجتماعي وأقلها تكلفة، فهو يعتمد على وصف الأنشطة الاجتماعية للشركة بأسلوب روائي لا يخضع لقواعد محددة، إلا أن الاعتماد عليه بصفة مطلقة في مجال القياس الاجتماعي لا يوفر معلومات موضوعية عن الأداء الاجتماعي للشركة لذلك ينبغي أن يقتصر استخدامه في الحالات التي يستحيل فيها القياس الكمي، ففي هذه الحالات فقط تعتبر المعلومات الوصفية عن الأداء الاجتماعي للشركة أفضل من عدم وجود معلومات.

ولاشك أن مدخل القياس متعدد الأبعاد هو المناسب من حيث إمكانية التطبيق العملي للقياس الشامل لتأثيرات العمليات والاجتماعية التي تدور في نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركة، وذلك بسبب ما يوفره من معلومات تفيد في التعرف على الأبعاد المختلفة الهامة للأداء الاجتماعي للشركة وتتدرج طبيعة هذه المعلومات في ظل هذا المدخل إلى ثلاثة مستويات:

- ✓ **المستوى الأول :** معلومات مالية بنتائج قياس العمليات الاجتماعية التي يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدي.
- ✓ **المستوى الثاني :** معلومات كمية بنتائج قياس العمليات الاجتماعية التي لا يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدي ويتوافر لقياسها مقاييس كمية غير نقدية.
- ✓ **المستوى الثالث :** معلومات وصفية تعبر عن تأثيرات العمليات الاجتماعية التي لا يمكن قياسها بمقاييس كمية.

وخلاصة القول بأن مدخل القياس متعدد الأبعاد أفضل من منهج القياس الكمي ذو المضمون الواحد لأنه يحاول معالجة عيوب منهج القياس الكمي في قياس الأداء الاجتماعي

للشركة. هذا وان كان موضوع القياس للمسؤولية الاجتماعية يشكل الركيزة الأساسية لمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فأن هذه الأخيرة لا تقف عند هذا الحد، بل تمتد لتشمل توصيل المعلومات التي تنتج عن القياس لمن يرغب فيها في الصورة الملائمة وفي الوقت المناسب وبالمغزى الذي يفيد في الاستخدامات المختلفة لهذه المعلومات وهذه هي وظيفة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التي يتم التطرق له في المطلب التالي.

المطلب الثالث : الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأهم نماذجه

يعتبر الإفصاح والتقرير عن المعلومات والبيانات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للشركة الوظيفة الرئيسية الثانية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى جانب وظيفة القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية، وقد أوصت العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية بإلزام الشركات بالإفصاح والتقرير عن أنشطتها المرتبطة بالمجتمع.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

يعتبر الإفصاح أحد الأركان الرئيسية والهامة التي يرتكز عليها الفكر المحاسبي ويشير مفهوم الإفصاح عموما إلى إظهار الشيء بحيث يكون واضحاً ومعلومًا.

ويعد الإفصاح إجراء يتم من خلاله اتصال الشركة مع بيئة الشركة سواء الداخلية أوالخارجية، وأن الحصيلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية بحيث تتسم بعدالة ووضوح وموثوقية المعلومات التي تساعد على اتخاذ مختلف القرارات تجاه الشركة. وقد تم تصنيف الإفصاح إلى ثلاث طرق كما يلي:[1]

- ✓ **الإفصاح العادل** : يعني التطبيق الكامل لكل المتطلبات الجوهرية لمعايير المحاسبة التي تطبقها الشركات وتتطلب:
  - اختيار وتطبيق السياسة المحاسبية؛
  - عرض المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بأسلوب يوفر معلومات ملائمة وموثوق فيها وسهلة الفهم يمكن استخدامها لأغراض المقارنات؛
  - عرض إفصاح إضافي عندما تكون المتطلبات الواردة في المعايير المطبقة غير كافية لتمكين مستخدميها من فهم تأثير معاملات معينة أو أحداث معينة عن المركز المالي للشركة وأدائها المالي.
- ✓ **الإفصاح الكافي** : هو أن تحتوي التقارير المالية على جميع البيانات والمعلومات والحقائق ذات الأهمية النسبية اللازمة لإعطاء صورة واضحة عن نتيجة أعمال الشركة

[1] مهاوات لعبيدي، **القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، منشورة، الجزائر، 2014 ، ص86.

ومركزها المالي، ويمكن أن يكون عن طريق القوائم المالية أو الملاحظات الملحقة بها ومثل هذا الإفصاح سوف يجعل القوائم المالية أكثر فائدة وأقل عرضة لسوء الفهم.

- ✓ **الإفصاح الكامل** : هو إظهار جميع الحقائق الهامة المالية وغير المالية بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، بصورة شاملة لإعطاء مستخدميها صورة واضحة وحقيقية عن الشركة والتي من شأنها أن تؤثر على ما يتخذه قارئ القوائم المالية من تفسيرات وقرارات.

وعليه فإن الإفصاح المحاسبي يقضي بأن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية لابد أن تضيف إلى متخذي القرار رؤية واضحة حول البدائل المتاحة سواء من خلال توفير قيمة رقابية في الوقت المناسب ويكون من الصعب الحصول عليها من مصادر المعلومات الأخرى مما يبرر معه تكلفة توفير المعلومات.

فقد كان الإفصاح قديما يقتصر على قائمتين الدخل والمركز المالي أما الآن فلقد تطور مفهوم الإفصاح ليشمل المسؤولية الاجتماعية، ويمكن تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بأنه:" الطريقة التي بموجبها تستطيع المنشأة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية"[1]

ولقد تزايد الاهتمام بالإفصاح عن بيانات الأداء الاجتماعي التي تتحملها الشركة وذلك للأسباب التالية: [2]

1-أسباب تتعلق بتحسين المستوى الإعلامي للتقارير المالية: منها ما يلي:

- ❖ إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في معالجة القصور بشأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركات.
- ❖ إن تضمين القوائم المالية عن الأنشطة الاجتماعية يساهم بشكل أفضل في تقويم أداء الشركة اجتماعيًا.
- ❖ لم يقتصر المستثمرون على الجانب الاقتصادي فقط لاتخاذ قرار الاستثمار، بل تعدى ذلك إلى الجوانب والمعايير الأخرى مثل الدينية والسياسية والاجتماعية، وهذا ما نتج عنه ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقيEthic investors .
- ❖ ازدياد ضغط الرأي العام بالنسبة للمشكلات البيئية والاجتماعية التي قد تسببها الشركات، مما دفع الحكومات لإصدار القوانين وتحقيق نوع من الأشراف وفرض العقوبات

---

[1] جعفر عثمان الشريف عبد العزيز، **مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، العدد 17 (1) ، 2016، ص111.

[2] محمد سالم اللولو، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية-غزة ، فلسطين، 2009، ص65.

والغرامات على الشركات المخالفة الأمر الذي أدى إلى حث الشركات على إعطاء قدر أكبر من الاهتمام ببيانات التكلفة الاجتماعية لتتجنب العقوبات والإجراءات القانونية. وأن التحديد السليم للوعاء الخاضع للضريبة يتم بالمقابلة السليمة بين الإيرادات والتكاليف التي قد تكون غير موضوعية بسبب عدم أخذ التكلفة الاجتماعية بعين الاعتبار.

2-أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة

أوضحت جمعية المحاسبين الأمريكية (A.A.A) أسباب ضرورة اهتمام المحاسبين بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية يمكن تلخيصها كالتالي:

- ❖ إن البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية هي ذات طبيعة كمية ومالية تؤثر على أصول الشركة ونفقاتها والتزاماتها وهي من طبيعة عمل المحاسب.
- ❖ إن التغير في الفلسفة الاجتماعية التي تميل نحو وجهة النظر بضرورة تحمل الشركة لتكاليف المحافظة على البيئة يؤدي إلى معالجة بيانات الأنشطة الخاصة بالبيئة عن طريق وظيفة المحاسبة في الشركات.

الفرع الثاني: أساليب ومعايير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

1 .أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تختلف أساليب الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، ويمكن التمييز بين الأسلوبين الآتيين:[1]

1.1 الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في تقارير منفصلة عن القوائم المالية:

وفقاً لهذا الأسلوب لا يتم عرض المعلومات الاجتماعية في صلب القوائم المالية المنشورة، بل يكتفي بعرضها كملاحظات هامشية أو تقارير إضافية .

ويرى مؤيدو هذا الأسلوب أن مشكلات قياس المنافع والتكاليف الاجتماعية تفرض ضرورة إعداد تقارير اجتماعية منفصلة عن تقارير المحاسبة المالية، نظراً لاختلاف المعلومات الاجتماعية عن المعلومات المالية .وتأخذ التقارير الاجتماعية المنفصلة أحد ثلاثة نماذج هي:

أ- التقارير الوصفية : تتجنب هذه التقارير مشكلات قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، وتكتفي بوصف الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها الشركة، إذ يعتبر هذا النوع من التقارير ابسطها وأسهلها إعدادا، ويعاب عليه أنه لا يمكن استخدامه لإجراء المقارنات بين الشركات.

ب- تقارير تفصح عن جانب التكاليف فقط دون التطرق لقيمة المنافع.

---

[1] نجلاء إبراهيم يحي عبد الرحمن، **دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية**، مجلة المحاسبة والمراجعةAUJAA ، المجلد1، العدد02، 2013، ص186.

ج- تقارير تفصح عن كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية، وتبين صافي الفائض أو العجز الاجتماعي على مستوى الشركة من خلال المقارنة بين مجموع تكاليف تلك الأنشطة والمنافع التي حققتها الشركة للمجتمع نتيجة أنشطتها، وتعتبر هذه المجموعة من التقارير أكثر تحليلاً من سابقتها للأنشطة المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية .

2.1. دمج معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية التقليدية:

وفقاً لهذا الأسلوب يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم مالية تعرض الأداء الاجتماعي إلى جانب الأداء الاقتصادي، وذلك بالنسبة إلى التكاليف والمنافع التي يمكن قياسها كمياً. أما بالنسبة إلى البنود التي لا يمكن قياسها كمياً، يتم عرضها في قوائم ملحقة أو كملاحظات.

ويرى مؤيدو هذا الأسلوب أن الأنشطة الاجتماعية تؤثر بالفعل في نتائج النشاط الاقتصادي، ويجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة . وأن التقرير عن أداء الشركة يجب أن يكون تقريراً عن الأداء الكلي له، حيث يتضمن كلاً من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية ولا بد من الإفصاح عن المنافع الاجتماعية، حيث إن الاهتمام بالتكاليف الاجتماعية دون المنافع يؤدي إلى تضخيم التكاليف، وبالتالي تخفيض الأرباح، وما يترتب على ذلك من ظهور مركز مالي للشركات التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية مقارنة بتلك التي لا تتحمل هذه المسؤوليات.

2.معايير إعداد التقارير عن المسؤولية الاجتماعية

أظهرت العديد من الدراسات أن من بين أهداف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو الإفصاح وإعداد تقارير للأطراف المعنية حول الأداء الاجتماعي للشركة، وذلك لغرض استخدام بيانات الأداء الاجتماعي باتخاذ القرارات المناسبة وإجراء التقييم اللازم.

وحيث إن التقارير تمثل أداة اتصال بين معد البيانات ومستخدمها، فيجب أن تتصف ببعض الخصائص ومراعاة بعض المعايير الواجب توافرها حتى يمكن الاستفادة منها، وتحقيق الغرض من إعدادها.

ويلاحظ أن الباحثين اختلفوا في تحديد معايير محدده لإعداد التقارير والقوائم في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وحلا لهذه المشكلة يمكن استخدام معايير إعداد التقارير التي أصدرتها جمعية المحاسبين الأمريكية(A.A.A) وذلك من خلال تقسيم المعايير إلى ثلاث مجموعات كالتالي:[1]

[1] محمد سالم اللولو، **نفس المرجع السابق**، ص67.

- مجموعة المعايير الأساسية وتتكون من ثلاثة معايير وهي: الملائمة، البعد عن التحيز، القابلية للفهم.
- مجموعة المعايير الثانوية وتتكون من ستة معايير وهي: التوقيت، الفحص المستقل، القابلية للمقارنة، القابلية للفحص، الكمال والإيجاز.
- مجموعة الاعتبارات الإضافية وتتكون من عشرة معايير وهي:مغزى البيانات، الحيطة والحذر، إتاحة الفرصة للرأي المعارض، القابلية للقياس الكمي، ملائمة العرض، المحلية، القابلية للقبول، الثبات، التعبير النقدي، المقابلة والقابلية للتقييم.

ويتضح مما سبق أن الكثير من العناصر السابقة الذكر تستخدم في المحاسبة المالية عند إعداد التقارير والقوائم المالية، لكن سنقوم بشرح بسيط لكل معيار:

1.2.الملائمة

ويعد هذا المعيار من أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات التي تدرج بالتقرير الاجتماعي، وتنصب على علاقة المعلومات بالهدف الذي تعد من أجله، فالمعلومات التي يحتويها التقرير الاجتماعي ينبغي أن تكون قادرة على إشباع حاجات مستخدميها، من خلال انعكاسها لصورة واضحة لتأثيرات مساهمات الشركة الاجتماعية في المجالات الاجتماعية.

2.2.البعد عن التحيز

خاصة والنظام المحاسبي التقليدي يعكس وجه نظر الملاك أو أصحاب الأسهم، إلا أنه في ظل تحمل الشركة للمسؤولية الاجتماعية ينبغي أن تكون المعلومات المنشورة حيادية بحيث تعكس الحقائق بنزاهة دون تحريف، سواء التأثيرات الايجابية أو السلبية لأنشطة الشركة.

3.2.القابلية للفهم

بحيث يتم إظهار الأحداث الاجتماعية بطريقة سهلة ومبسطة تسمح لجميع مستخدمي التقارير الاجتماعية من فهمها واستيعابها دون تعقيد أو غموض، خاصًة وإنه يمكن حصول سوء فهم إذا ما تم عرضه بصورة غير واضحة من وجهة نظر مستخدمي تلك التقارير، وبالتالي ستكون نتائجه سلبية على الشركة، خصوصًا وأن التعامل مع بعض هذه المعلومات أمرًا حديثًا لكل من المعد والمستفيد من هذه المعلومات.

4.2.الكمال

ويقصد به الإفصاح عن جميع البيانات الاجتماعية الجوهرية والضرورية لمقابلة احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير التي تعدها الشركة.

5.2.مغزى البيانات

ويعني ذلك ضرورة الاهتمام بنوعية البيانات التي تشتمل عليها التقارير الاجتماعية للشركات، بحيث تتصف بالجودة المناسبة وأن تتجنب الإفصاح عن المعلومات التي ليس لها معنى أو ضرورة.

6.2.القابلية للقبول

ويعني ذلك ضرورة تمتع كافة المعلومات التي تتضمنها التقارير الاجتماعية بثقة مستخدميها، وذات منفعة ويمكن الاعتماد عليها .

7.2.إتاحة الفرصة للرأي المعارض

ويعني ذلك إتاحة الفرصة للأطراف المعنية والتي لها رأي معارض لكي تدلي بآرائها وانتقاداتها، وهذا ما تم ملاحظته من خلال وجود اتجاهات متعددة حول الإفصاح عن البعد الاجتماعي للشركة.

8.2.القابلية للتقييم

وهذا يظهر أهمية الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للشركة، وذلك من أجل تقييم أدائها ودورها الاجتماعي أثناء تحقيق الرفاه الاجتماعي.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

هناك عدد من العوامل والاعتبارات المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية والتي يمكن تناولها على النحو التالي[1]:

1.عوامل اقتصادية تتعلق بالشركات:

إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤدى إلى تحمل الشركات تكاليف إضافية لذلك قد لا تلجأ هذه الشركات إلى تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لأنه سيولد تكاليف إضافية ناجمة عن متطلبات التوسع في الإفصاح، وتتمثل العوامل الاقتصادية المتعلقة بالشركات في الآتي:

أ – **حجم الشركة** : إن الشركات الكبيرة الحجم تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بصورة أكبر من الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم ويرجع ذلك لعدد من الأسباب منها:

- ❖ إن الشركات الكبيرة يكون تأثيرها أكثر وضوحًا في المجتمع من حيث عدد العاملين فيها ونوعية المنتجات التي تقوم بإنتاجها وحجم تأثيرها في البيئة.
- ❖ ضغط وسائل الإعلام والمجتمع بصورة عامة يتجه نحو الشركات الكبيرة ويتطلب منها ذلك إفصاح موسع أكبر من الشركات الصغيرة الحجم.

[1]حسين هادي عنيزة، ماهرة ناجي علي، **نفس المرجع السابق**، ص161-164.

- ❖ إن الشركات الكبيرة يمكن أن تتحمل التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية طواعية، وتستطيع أن تستخدم الأفراد المؤهلين للقيام بذلك.
- ❖ تحاول الشركات الكبيرة الحجم المحافظة على صورتها، أو لكي تمنع التدخل الحكومي.

وترى الباحثة أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، أي كلما كان حجم الشركة كبيرًا كلما كان إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية أوسع.

ب –طبيعة النشاط: تؤثر طبيعة نشاط الشركات على درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فالشركات التي تعمل في مجال النفط والمنتجات الكيماوية والصناعات الاستخراجية والاتصالات تقوم بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية بصورة أكبر من الشركات التي تعمل في المجالات الأخرى.

ج –أرباح الشركة: هناك علاقة بين أرباح الشركة ودرجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث تجدر الإشارة إلى أن الإدارة التي لها القدرة والمعرفة بكيفية توليد الأرباح ستكون لديها المعرفة والفهم الكافي حول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وآثار ذلك على أرباح الشركة، فكلما ازدادت أرباح الشركة ازداد مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث أن الشركات ذات الأرباح الجيدة تستطيع أن تتحمل تكاليف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

د – الشركات متعددة الجنسيات: إن الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بصورة أكبر من الشركات المحلية ذلك للآتي :

- ❖ عندما تحتاج هذه الشركات إلى زيادة في رأسمالها فإن الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية يعتبر أحد الوسائل التي تستخدم لجذب عدد كبير من المستثمرين وبأقل تكلفة.
- ❖ لان الشركات المتعددة الجنسيات تكون أسهمها مدرجة في أكثر من سوق مالي بالتالي فإن عدد المساهمين فيها كبير ولإرضاء هؤلاء المساهمين فهي تحتاج إلى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

هـ– عمر الشركة : أن هناك علاقة إيجابية بين عمر الشركة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث كلما ازدادت نشاطاتها الاجتماعية ازدادت خبرتها فيها.

و–ملكية الشركة : إن الشركات المملوكة للدولة تفصح عن المعلومات الاجتماعية بنسبة أكبر من الشركات المملوكة للقطاع الخاص وذلك للأسباب التالية:

- ❖ الشركات المملوكة للدولة تسعى لأن تكون نموذجًا جيدًا يحتذى به من قبل الشركات الأخرى.

- ❖ إن الضغط على شركات القطاع العام من قبل الدولة ووسائل الإعلام أكثر من الشركات المملوكة للقطاع الخاص.
- ❖ في بعض الدول يفرض القانون على الشركات المملوكة للدولة أن تتمتع بدرجة عالية من الشفافية، الأمر الذي يتيح لأي مواطن الاطلاع على سجلاتها.

2.عوامل تتعلق بالمدقق الخارجي: قد يظهر المدقق الخارجي معارضته لأي توسع في الإفصاح من شأنه إلقاء مسؤوليات جديدة على عاتقه، ولاسيما تلك المجالات التي تتطلب مراجعة عمليات وأنشطة غير تقليدية إلا أنه على المدققين الخارجيين أن يحثوا عملائهم لممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وبما أن شركات المراجعة الكبرى غير خاضعة لتأثير الزبائن عليها، فهي بالتالي تمتلك تأثيرًا كبيرًا عليهم ويجب عليها حثهم على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعليه فإن الشركات التي تقوم بتدقيقها شركات المراجعة الكبرى يمكن أن تفصح بصورة أكبر من مثيلاتها.

3.عوامل تتعلق بالضغط الإعلامي: يمكن أن يؤثر الضغط الإعلامي تأثيرًا واضحًا في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على مخلفات الشركات غير المرغوبة وبالتالي تحفيز المجتمع لمطالبة الشركات أن تخفف من آثارها السلبية وأن تلعب دورًا اجتماعيًا أكبر.

4.عوامل أخرى: وتتمثل في ضغط الأجهزة الحكومية على الشركات ومدى استعداد الشركات وامتلاكها للكوادر المؤهلة التي تتبنى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ولأهمية كل من الإفصاح والقياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اعتبرت من خلاهما المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كنظام للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (1-3): محاسبة المسؤولية الاجتماعية كنظام للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

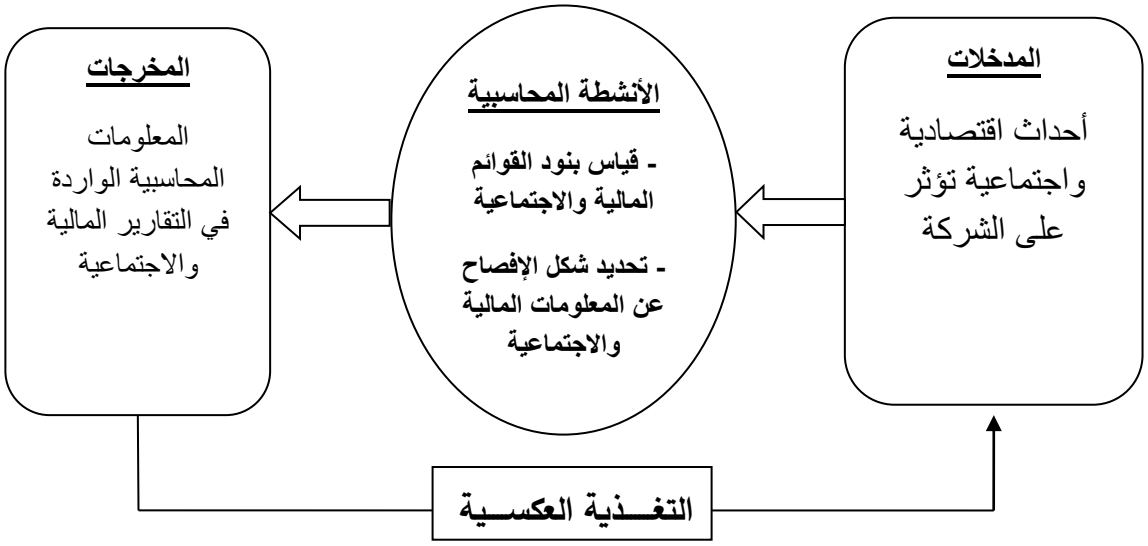

المصدر:من أعداد الباحثة

وخلاصة القول أن تصميم نظام محاسبي يحقق أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية يتطلب ضرورة التحديد الواضح لنطاق ومكونات العمليات الاجتماعية حيث يمكن التمييز بين ثلاث مكونات للعملية الاجتماعية (أطراف مستفيدة من داخل المجتمع، استخدام معدلات لتسعير التكاليف والمنافع الاجتماعية، تأثير الملموس على المجتمع من القيام بالعملية الاجتماعية). وبالرغم من ذلك إلا أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تواجه مشاكل وصعوبات تحول دون تحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: مشاكل محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

إن من أهم مشاكل التي تواجه مصممي التقارير الاجتماعية ما يلي:

الفرع الأول: مشكلة التداخل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية

إن التحدي الذي يواجهه مصممي التقارير الاجتماعية هو صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية، فالتشابك بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية نابع من طبيعة نشاط الشركة الذي يؤدي إلى مشاكل كيفية القياس لكل نشاط بشكل مستقل. [1]

[1] Sadoon M.AL.Saki, and others**, Social Responsibility Accounting and its Role in the Assessment of the Social Performance of the Business Organizations**, European Journal of Business and Management, Vol.6, No.19, 2014, p.61.

وإذا كانت مشكلة التداخل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية تمثل أهم مشكلة للمحاسبة الاجتماعية، فإن هناك مشاكل أخرى على مستوى القياس المحاسبي الاجتماعي من جهة ثانية.

الفرع الثاني: مشكلة قياس الأداء الاجتماعي

ولعل المشكلة الأولى التي لم يتوصل المحاسبون لحلها حتى الآن هي مشكلة قياس الأداء الاجتماعي ويرجع السبب في ذلك إلى الطبيعة المعنوية غير الملموسة للتكاليف والمنافع الاجتماعية واختفاء ظاهرة التبادل السوقي للعمليات الاجتماعية التي تؤديها الشركة، الأمر الذي أدى إلى صعوبة تحديد التكلفة والمنافع الاجتماعية على وجه الدقة نظرا لصعوبة قياسها في صورة نقدية أو كمية في بعض الأحيان.

1. **مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى الشركة:** تكمن هذه المشكلة في غياب معظم الأركان الرئيسية التي يقوم عليها القياس المحاسبي كتفسير ماهية الخاصية محل القياس هذه التكاليف فهناك وجهتان نظر مختلفتين محاسبية واقتصادية كما رأينا سابقا ووحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس نظرا لعدم خضوعها لاختبارات السوق. فكيف يمكن قياس التكاليف الاجتماعية الناتجة فقدان سمعة الشركة بسبب قرار تخفيض مدة الضمان على منتجاتها، أو إغلاق بعض المراكز صيانة السلع بعد البيع(خدمات ما بعد البيع) أو كيف يمكن قياس الخوف والإحباط وانخفاض الأمن والأمان لديهم بسبب بعض قرارات الشركة .
2. **مشكلة قياس العوائد(المنافع) الاجتماعية على مستوى الشركة :** تتعمق مشكلة قياس العوائد الاجتماعية وتأخذ أبعاداً أكثر من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظراً لكونها تتحقق لأطراف قد تكون من خارج الشركة كالمستهلكين أو العملاء أو البيئة المحيطة، أو قد تكون من داخل الشركة كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد سواء داخل أو خارج الشركة، وذلك حسب الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها الشركة، هذا فضلاً عن أن العديد من العوائد الاجتماعية قد يصعب قياسه نقدياً بصورة مباشرة، وخاصة بالمقاييس المحاسبية التقليدية المتعارف عليها، وتكون بعيدة عن التقدير الشخصي ، الأمر الذي يقلل درجة الثقة في النتائج إلى حد كبير، وكل ذلك في الأصل يرجع إلى أن العوائد الاجتماعية قد تكون في صورة سلوكية تؤثر على النواحي النفسية أو المعنوية فتؤدي إلى حالة من الرضا لدى الأفراد عن الشركة ينعكس أثره بالتالي مرة أخرى على الشركة في صورة إمداد المجتمع له بالموارد اللازمة أو خلق أسواق جديدة

لمنتجاته أو تتدفق الاستثمارات عليه بشكل أفضل من غيره .. وهكذا، ولا شك أن هذه الظواهر غير كمية يصعب قياسها بالوحدات النقدية مباشرة، فمثلاً كيف يمكن لنا قياس القيمة النقدية للمنفعة التي يحصل عليها أفراد البيئة المحيطة نتيجة تقليل الضوضاء الناتجة عن الآلات أو الحد من تلوث البيئة الناتج عن عمليات التشغيل، أو قيمة الانطباع الحسن المتولد عن المستهلكين تجاه الشركة، الأمر الذي أدى بكثير من الكتاب والباحثين إلى تجاهل العوائد الاجتماعية والاكتفاء بقياس التكاليف الاجتماعية.[1]

وقد بذلت عدة جهود من قبل الهيئات والجمعيات العلمية في محاولة للسير في اتجاه تطبيق أساليب قياس الأداء الاجتماعي لشركات، فقد قامت جمعية المحاسبين الأمريكيين(A.A.A) بتشكيل لجنة لقياس التكاليف الاجتماعية والمحاسبة عن الموارد البشرية والمحاسبة عن التلوث البيئة، وكما قام مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي(A.I.C.P.A) بتشكيل لجان خاصة مهمتها البحث عن الأسلوب الأمثل لقياس الأداء الاجتماعي. [2]

3. مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي

تعرف عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي لأية شركة بأنها عناصر التكاليف الناشئة عن التزام الشركة بمسئولياتها الاجتماعية، وقد يسهل على الباحث للوهلة الأولى تحديد عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي ولكن المشكلة تكمن في كيفية قياسها وكيفية مقارنتها بالمنفعة الاجتماعية التي يمكن للشركة اكتسابها نتيجة هذه التضحية والتي تنبع من تعريف المسئولية الاجتماعية للشركة باعتبارها النشاط المسبب لعملية الاجتماعية وبالتالي في حدوث عناصر التكاليف الاجتماعية، فهي في ذاتها مفهوم غير محدد وليس هناك إجماع على تعريفه وإبعاده بشكل نهائي من وجهة النظر العملية، وهذا يعني عدم القدرة على تحديد مفردات أو عناصر التكاليف الاجتماعية المتولدة من تلك المسؤولية بشكل دقيق، وهذا مما ينعكس على حصر وقياس هذه العناصر من خلال التقرير بشكل مناسب تماماً وإضافة إلى ذلك ما يواجهه مصممي التقارير الاجتماعية من صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية والاقتصادية، فالتشابك الموجود بين مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية يولد صعوبة الفصل[3].

نظرا لصعوبة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، لا تجد الباحثة مانعا من توافر نوعين من التكاليف لكل التزام اجتماعي، يمثل النوع الأول التكاليف النقدية وتتعلق بالعناصر القابلة

---

[1] Sadoon M.AL.Saki , , and others, **Ibid**, p61.

[2] سمير عبد الغني محمود، **تطورات في علم الاجتماع الاقتصادي: المرجعة الاجتماعية أداة فعالة لتقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص94.

[3] Sadoon M.AL.Saki , and others, **Ibid**, p61.

للقياس النقدية، والنوع الثاني يتمثل التكاليف غير النقدية والتي تتعلق بالبيانات الوصفية التي يتعذر قياسها بالأسلوب النقدي. أما بالنسبة للمنافع الاجتماعية يمكن إعطاء قيمة متوقعة لها من خلال اختيار عينات من المجتمع المستفيد من المنافع وتحليلها. ولاشك أن قياس الأداء الاجتماعي له أهمية كبرى في ضمان التقدم نحو أهداف المسؤولية الاجتماعية ويساعد الشركات في عملية التخطيط والرقابة على التزاماتها الاجتماعية.

الفرع الثالث: مشاكل التقرير عن الأداء الاجتماعي

تكتنف عملية التقرير عن الأداء الاجتماعي الكثير من المشاكل والصعوبات، تتلخص أهمها في ما يلي:[1]

1. **عدم تحديد ماهية التقارير الاجتماعية والجهة التي تقدم إليها:**

لم يتم تحديد ماهية التقارير الاجتماعية بمعنى ما هي النماذج التي يجب إعدادها وتمثل نظاما متكاملا للتقرير الاجتماعي للشركات، كما لم يتم الاتفاق على أسلوب إعداد تلك التقارير.

بالرغم من هنالك وجهتي نظر فيما يتعلق بأسلوب التقرير عن الأداء الاجتماعي، الأولى ترى ضرورة انفصال التقارير الاجتماعية عن التقارير المالية التقليدية، وذلك لاختلاف المساءلة المحاسبية في كل من نظام المحاسبة الاجتماعية ونظام المحاسبة المالية. والثانية تنظر للمحاسبة الاجتماعية والمالية على أنهما نظام متكامل ولا تحبذ انفصال التقارير الاجتماعية عن التقارير المالية. حيث لم يتم الاتفاق على أسلوب إعداد التقارير الاجتماعية تمكن من تقييم كفاءة وفعالية البرامج الاجتماعية وتعكس الأداء الاجتماعي للشركات.

2. **عدم وضوح أهداف التقارير الاجتماعية**

تكمن هذه المشكلة في عدم تحديد أهداف واضحة للتقارير الاجتماعية، إلا أن البعض قد استند إلى أهداف التقارير والقوائم المالية للسعي نحو وضع أهداف للتقارير الاجتماعية. وأشار البعض إلى أنه ينبغي أن تخدم تلك التقارير كل من الشركة، والأهداف الاجتماعية. فبالنسبة لخدمة الشركة ينبغي أن تسعى تلك التقارير لتحسين الصورة العامة لها بهدف قبول المجتمع وأطرافه لها. بالإضافة لإظهار مدى وفائها بمسؤوليتها الاجتماعية حتى يتمكن المجتمع من التعرف على تأثير تلك الأنشطة عليه. وبالنسبة للهدف الثاني وهو السعي نحو خدمة الأهداف الاجتماعية ينبغي أن تصمم تلك التقارير لتقديم معلومات نافعة

[1] سمير عبد الغني محمود، **نفس المرجع السابق**، ص43.

حتى يمكن تخصيص أفضل لموارد المجتمع بين الشركات، أو تصميم تلك التقارير لتعبر عن وكالة الشركة عن الموارد التي وضعها المجتمع تحت تصرفها بحيث يمكن التعرف على مدى وفائها بمسؤوليتها الاجتماعية، وبذلك يمكن أن تحقق هدفي الفائدة والوكالة.

ونظرا لعدم التعرف حتى الآن على مستخدمي القوائم والتقارير الاجتماعية ومدى منفعة التي يكمن أن تحققها لهم، وعدم أمكانية التعرف على الرغبات الاجتماعية حيث أنها في تغير مستمر.

3. عدم وجود معايير متفق عليها لإعداد التقارير الاجتماعية:

تعتبر التقارير الاجتماعية أداة الاتصال بين معد المعلومات الاجتماعية ومستخدمي هذه المعلومات. ولذلك ينبغي أن تتسم تلك التقارير ببعض الخصائص، كما ينبغي أن تخضع لمجموعة من المعايير حتى يمكن الاستفادة منها وتحقيق الهدف من إعدادها. وتهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن التقارير المعدة ذات معنى وعادلة، وتوفر معلومات الملائمة التي يمكن استخدامها كأداة لتخطيط الأنشطة الاجتماعية. ورغم محاولة بعض الباحثين في وضع بعض المعايير اللازمة لإعداد التقارير الاجتماعية إلا أنه لا توجد معايير متفق عليها في إعداد تلك التقارير.

4. عدم وجود نماذج متفق عليها للتقارير الاجتماعية

ظهرت نماذج للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في الفكر المحاسبي والتطبيق العملي في دول العالم المتقدم. فقد اقترح (ABT) قائمة الدخل الاجتماعي، وقائمة مركز مالي اجتماعي، كما ظهرت عدة تقارير اجتماعية كالتقرير الوصفي عن النشاط الاجتماعي وتقارير تعرض التكاليف الاجتماعية فقط وأشهرها قائمة النشاط الاجتماعي الاقتصادي التي اقترحها (Linowes)، إضافة للتقارير التي تفصح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية كقائمة التأثير الاجتماعي التي تبناها (Estes). وبتحليل التقارير السابقة الذكر نجد أنها لا ترقى إلى نماذج متفق عليها، فهي لا تزيد عن محاولات صادرة عن المنظمات المهنية والعلمية العالمية، ومحاولات فردية من قبل بعض الباحثين الذين تناولوا الموضوع.

ومن أجل التغلب على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يجب أخذ العوامل التالية بعين الاعتبار:

- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية الاجتماعية التي يجب الإفصاح عنها؛
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الاجتماعية؛
- تحديد الجهة المستفيدة من التقارير الاجتماعية بصفة عامة والجهة الحكومية بصفة خاصة؛

- تحديد الغرض أو المنفعة من التقارير الاجتماعية؛
- تحديد التوقيت الملائم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية الاجتماعية.

خلاصة الفصل

تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي التي تقوم على تقويم وتقييم الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والإفصاح والتقرير عنها بصورة تتناسب وتتلاءم مع احتياجات الأطراف ذات العلاقة بنشاط الشركة. وقد لقيت محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتماماً من قبل العديد من المؤسسات والهيئات الدولية، باعتبارها مصدر للمعلومات الخاصة بالنشاط الاجتماعي، إلا أن القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية لم يجد الاهتمام الكافي لإرساء أسس لقياسها والتقرير عنها بالرغم من الاتفاق على أهمية قياسها، حيث يتصف قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية بنوع من التعقيد والصعوبة وذلك بسبب وجود عدة متغيرات بعضها قابلة للقياس الكمي وأخرى غير قابلة للقياس. كما يواجه مصممي التقارير الاجتماعية تحديات عديدة أهمها صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية وهذا راجع للتشابك بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلى مشكلة كيفية القياس لكل نشاط بشكل مستقل.

ورغم المشاكل التي تعاني منها محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلا أن قياس الأداء الاجتماعي والإفصاح عنه له أهمية كبرى في ضمان التقدم نحو أهداف المسؤولية الاجتماعية ويساعد الشركات في عملية التخطيط والرقابة على التزاماتها الاجتماعية.

الفصل الثاني

حوكمة الشركات وعلاقتها بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

تمهيد الفصل

لاقى مفهوم حوكمة الشركات في الآونة الأخيرة الكثير من القبول والاهتمام في مختلف دول العالم ولدى مختلف المنظمات والهيئات العمومية والمدنية الدولية خاصة بعد إنتشار الفضائح المالية التي حدثت في كبرى الشركات عبر أنحاء العالم، وذلك لما للمفهوم من أهمية بالغة ومساهمة فعالة في تحسين الطرق التي تدار بها الشركات مما يساعدها على تفادي التعرض لخطر الإفلاس والتقليل من إنتشار الفساد المالي والإداري والرفع من مكانتها في الأسواق المالية والدولية، كما أن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية وتعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، حيث تحتوي البنوك على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في القطاعات الأخرى تؤثر بشكل كبير على طبيعة نظام الحوكمة وكما تختلف البنوك عن الشركات في أن انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعا حيث يؤدي إلى إضعاف النظام المالي ذاته مما يكون له أثار سلبية على الاقتصاد بأسره. ولتزداد هذه الأهمية وهذا التعقيد في البنوك الإسلامية لما تتميز به من عمليات مصرفية معقدة تختلف عن العمليات المصرفية التقليدية.

وانطلاقا مما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتفرع بدورها إلى جملة من المطالب وهي كالآتي:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: تطبيق حوكمة الشركات في البنوك في البنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: الروابط العلائقية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات.

المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات

تعتبر ظاهرة حوكمة الشركات احد أهم الآليات التي نالت اهتمام عالمي كبير من قبل المنظمات العالمية، نظرا لدورها في حماية الشركات من التعرض لحالات الفساد والفشل المالي والإداري، هذا فضلا عن دورها في تعظيم قيمة الشركة في السوق و ضمان بقائها ونموها و استمرارها على المستوى المحلي والدولي.

و لذلك سنحاول خلال هذا المبحث التطرق إلى العناصر التالية:

المطلب الأول: نشأة ومفهوم حوكمة الشركات

الفرع الأول: نشأة وتطور حوكمة الشركات

إن نشأة حوكمة الشركات تعود بدايتها الغير المباشرة بتنبؤات ادم سميث عام 1776 التي ذكرها في كتابه ثروة الأمم حيث قال: "انه من غير المتوقع من مديري شركات المساهمة أن يشرفوا على الشركات كأنه من يدير هذه الشركات هم نفسهم أصحابها، وذلك لأن المديرين يقومون بإدارة أموال غيرهم وليس أموالهم الشخصية"، فمن المتوقع أن يكون هناك إهمال بشكل أو بأخر في إدارة شؤون الشركات ومراجعة الحسابات والفساد في الحسابات.[1]

وبعد ذلك جاء في مناقشات كل من الأستاذين A .Berle وG. Means سنة1932 عن آثار فصل الملكية عن وظيفة اتخاذ القرار في كبرى شركات الأسهم بالولايات المتحدة الأمريكية، مما يترتب عن ذلك خطر انتهاك حقوق صغار المساهمين من طرف المسيرين الذين عادة ما يتهربون من آليات المراقبة.

ثم بعد ذلك جاء دور الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد Jensen & Meckling سنة 1976 حين قدما تعريفا لهذه النظرية الشهيرة: "نحن نعرف نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجأ شخص "الرئيسي –Principal" صاحب الرأسمال لخدمات شخص آخر العامل" Agent" لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة (العلاقة) تستوجب نيابته في السلطة.[2]

---

[1] بن ثابت علال، بن جاب الله محمد، **الحوكمة المؤسسية ومتطلبات الإصلاح لتطبيقها في الدول النامية**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول :أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، ص2.

[2] غلاي نسيمة، **الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات دراسة حالة بعض مؤسسات تلمسان**، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان الجزائر، 2014 - 2015، ص16.

إذاً يستمد مفهوم حوكمة الشركات جذوره من صورتين من صور نظرية المنشأة الأولي هي نظرية الوكالة، التي تبحث في التعارض بين مصالح الملاك وبين مصالح إدارة الشركة الذين لا يملكون ولكنهم يسيطرون على إدارة الشركة. والثانية هي نظرية أصحاب المصالح، التي تبحث في حل التعارض بين أصحاب مصالح عديدة من داخل وخارج الشركة.[1]

وقد تعاظم الاهتمام بحوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، والناشئة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من تداعيات الانهيارات لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002، ونظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه الاهتمام بهذا المفهوم، فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، وعلى رأس هذه المؤسسات الدولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، شملت عدة محاور تتعلق بالإدارة وأصحاب المصالح وحقوق المساهمين ومسؤوليات مجلس الإدارة ومتطلبات الإفصاح، كما قامت لجنة بازل الثانية في نفس العام بإصدار إرشادات تتعلق بحوكمة الشركات والتشجيع من قبل العديد من الدول في العالم .[2]

وهناك جملة من الأسباب والتداعيات التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى حوكمة الشركات، وتبوئها صدارة الأحداث والقضايا المرتبطة باقتصاديات دول العالم المتقدمة والناشئة منها على حد سواء يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. انفصال الملكية عن الإدارة "الوكالة"

يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور نظرية الوكالة ويعتبر كلا من بيرل ومينز (Berle & Means) أول من تناول هذا الموضوع 1932م، في ندوة بعنوان "الشركات الحديثة والملكية الخاصة"، حيث أشارت الندوة إلى أن الشركة صارت ضخمة الحجم، وأن هذا سيؤدي إلى الانفصال بين الملكية والرقابة مما قد ينجر عنه ما يعرف بنظرية

[1] علا محمد شوقي إبراهيم عيسى، **تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجزائرية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة1، الجزائر ومصر، 2015، ص18.

[2] بن عيشي بشير، يزيد تقرارت، **حوكمة الشركات من منظور محاسبي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2017، ص ص12-13.

الوكالة التي تعني الخطر الناجم عن استخدام المديرين لاستراتيجيات تتعارض تماما مع مصالح الملاك وتخدم أغراضهم الخاصة. [1]

2. العولمة الاقتصادية

إن ظهور العولمة الاقتصادية وسياسات التحرير الاقتصادي، وبما أفرزته من معطيات وتغيرات كبيرة وتزايد دور وأهمية الشركات متعددة الجنسية وعولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال، جعلت حوكمة الشركات تحتل موقعا متقدما في الاهتمام العالمي، ويأتي في مقدمة تلك المعطيات توسيع دائرة المنافسة بين الشركات وزيادة الخيارات لدى المستثمرين، فقد كان المستثمرون في الماضي يشترون أسهم الشركات المحلية ولا تعترضهم أية معوقات في متابعة ومراقبة أعمال هذه الشركات التي يستثمرون فيها، أما حاليا وفي ظل العولمة فإن أي مستثمر بإمكانه شراء أسهما لأي شركة في أي مكان من العالم. مما أدى إلى خلق الكثير من الصعوبات في متابعة أعمال وأداء تلك الشركات، ومن هنا تنبع أهمية الدور الذي تلعبه قواعد ومعايير الحوكمة القائمة على الصراحة والشفافية والإفصاح الكافي في قطاع الشركات مما يوفر الحماية للمساهمين ولكافة الأطراف ذات الصلة.[2]

3. الأزمات والانهيارات المالية:

منذ عام 1997 ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية التي وصفت بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين الشركات والحكومة. وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى الأفق أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات عمال الشركات وأقاربهم وبين الجهات الحكومية، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل دون علم المساهمين بهذه الأمور، وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة"، وما إلى ذلك. مما أظهر الحاجة إلى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات لما لها من دور في الحد من الأزمات المالية.

وقد أخذت حوكمة الشركات بعداً آخر بعد الانهيارات والفضائح المالية والمحاسبية بالشركات العملاقة في العديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن الحادي والعشرون خلال عامي2001، 2002 كشركة انرون "Enron" للطاقة، وشركة الاتصالات ورلدكوم "WorldCom"، وهذا نتيجة التلاعب بمصداقية القوائم المالية وضعف مستوى الرقابة الداخلية ودرجة الإفصاح والشفافية، والممارسات المحاسبية الغير سليمة. وما تلا ذلك من سلسلة

---

[1] أمينة فداوي، **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية-دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر250 SBF-** أطروحة الدكتوراه شعبة مالية ومحاسبة وتسويق في المؤسسة، جامعة باجي مختارعنابة، الجزائر، 2014/2013، ص28.

[2] بن عيشي بشير، يزيد تقرارت، **نفس المرجع السابق**، ص ص 20-21.

اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، كانت بمثابة جرس الإنذار لتطوير ممارسات حوكمة الشركات.[1]

4. الفساد المالي والإداري:

إن ظاهرة الفساد المالي والإداري ليست وليدة اليوم، وليست مرتبطة بمكان ولا زمان، فهي ظاهرة قديمة ظهرت في أغلب الحاضرات التي عرفها الكائن البشري، حيث يعد من أخطر المشكلات التي تواجهها الشركات الخاصة والشركات المملوكة للدولة بصفة خاصة، مما أدى إلى وقوع ركود في عملية البناء والتنمية الاقتصادية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام والتفكير في وجود مجموعة من القوانين واللوائح والآليات التي تعمل على حماية المساهمين وأصحاب المصالح للحد من التلاعب المالي والإداري ومعالجته، من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقا للمعايير المحاسبية.

ومن خلال ما سبق ترى الباحثة أن سلسلة الأحداث والانهيارات والفشل والعسر المالي للشركات وفقدان ثقة المتعاملين معها، قد وضعت موضوع حوكمة الشركات على رأس اهتمامات العديد في المنظمات الدولية المهنية والأكاديمية، الأمر الذي ساعد وبشكل مهم على ظهور وتطور مصطلح الحوكمة في دول العالم كنظام يوجه ويضبط أعمال الشركات ويحد من التصرفات غير السليمة والحفاظ على مصالح الأطراف المرتبطة بها.

الفرع الثاني : مفهوم حوكمة الشركات

تعتبر الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة والتميز في الأداء. وحتى الآن لا يوجد تعريف موحد متفق عليه للحوكمة بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين، وهو ما قد يرجع إلى تداخل مفهوم الحوكمة في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، فيما يلي ستتطرق الباحثة لبعض التعاريف لحوكمة الشركات مرتكزة على البعد المحاسبي والمالي لها:

* تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) الحوكمة على أنها " مجموعة من العلاقات التي تربط بين إدارة المنشأة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها توفر أيضا الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ورقابة الأداء" [2]

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007/2006، ص15.

[2] محمد حلمي الجيلاني، **الحوكمة في الشركات**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان –الأردن، 2015، ص11.

* عرفت لجنة كادبورى cadbury البريطانية حوكمة الشركات على أنها " نظام الذي بمقتضاه تدار الشركات وتراقب".[1]
* عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC على أن الحوكمة هي" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".[2]
* عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي الحوكمة بأنها :" العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة مخاطر المنشأة والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم المنشأة من خلال أداء التحكم المؤسسي في المنشأة".[3]

استنادا على التعاريف السابقة يتضح لنا أن هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات :

- ✓ تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى؛
- ✓ مجموعة من الأنظمة التوجيهية لأنشطة الشركة والرقابة على أداء الشركة؛
- ✓ ترشيد مختلف الممارسات في إدارة الشركة والرقابة عليها؛
- ✓ مجموعة من الإجراءات لضمان حقوق الملاك والأطراف ذات العلاقة مع تعظيم ثروة المساهمين.

وهناك ثلاثة ركائز ترتكز حوكمة الشركات عليها وهي :[4]

- ❖ **السلوك الأخلاقي:** أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة والشفافية عند عرض المعلومات المالية.
- ❖ **تفعيل أدوار أصحاب المصالح:** مثل الهيئات الإشرافية العامة "هيئة سوق المال ، وزارة الاقتصاد، البنك المركزي" والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة "المساهمون، مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة، المراجعون الداخليون، المراجعون الخارجيون" والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة "الموردون، العملاء، المستهلكون ، المودعون، المقرضون".
- ❖ **إدارة المخاطر:** من خلال وضع نظام لإدارة المخاطر.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات(شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم–المبادئ-التجارب-المتطلبات)**، دار الجامعية، الطبعة 02، القاهرة،2007، ص11.

[2] محمد حلمي الجيلاني، **نفس المرجع السابق**، ص11.

[3] صلاح حسن، **البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال معايير حوكمة المؤسسات المالية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2010، ص30.

[4] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 3.

الفرع الثالث : خصائص حوكمة الشركات

تتصف حوكمة الشركات بعدة مميزات نذكر منها ما يلي: [1]

1- **الانضباط Discipline:** إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، ويقصد بذلك الانضباط في كل شيء مثل الانضباط في أداء كل عمل.

2- **الشفافية Transparency:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ويجب أن ترتكز على المصداقية والوضوح والإفصاح والمشاركة.

3- **الاستقلالية Independence:** والتي تتحقق من خلال:

* وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا.

* وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي.

* وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.

4- المساءلة Accountability: تعني باختصار الحساب عن أعمال معينة أو المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب، إمكان تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية، بحيث يتيح نظام الحوكمة مساءلة الشركة أمام جميع المساهمين، وتقدم إرشادات لمجلس إدارة الشركة في كيفية وضع إستراتيجية الشركة ومراقبة الإدارة.

5- المسؤولية Responsibility: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة وتعنى أن الشركة تدرك حقوق جميع الأطراف المهتمة بالشركة والتي تتضمنها اللوائح والقوانين وأيضا تشجع على التعاون المشترك بينها وبين تلك الأطراف.

6- العدالة Justice: يجب احترام حقوق مختلف أصحاب المصلحة في الشركة وتعني أن الشركة تتعهد بحماية مصالح المساهمين وتؤكد على معاملتها المتساوية لهم بمن فيهم صغار المساهمين والأجانب.

7- المسؤولية الاجتماعيةSocial Responsibility: يجب على الشركات أن تضع المسؤولية الاجتماعية ضمن سياساتها وأن تراعي الجانب الأخلاقي والاجتماعي، وتدعم المجتمع وتعمل على المحافظة على البيئة التي تعمل فيها.

[1] **المرجع السابق**، ص03.

الشكل رقم (2-1): خصائص حوكمة الشركات

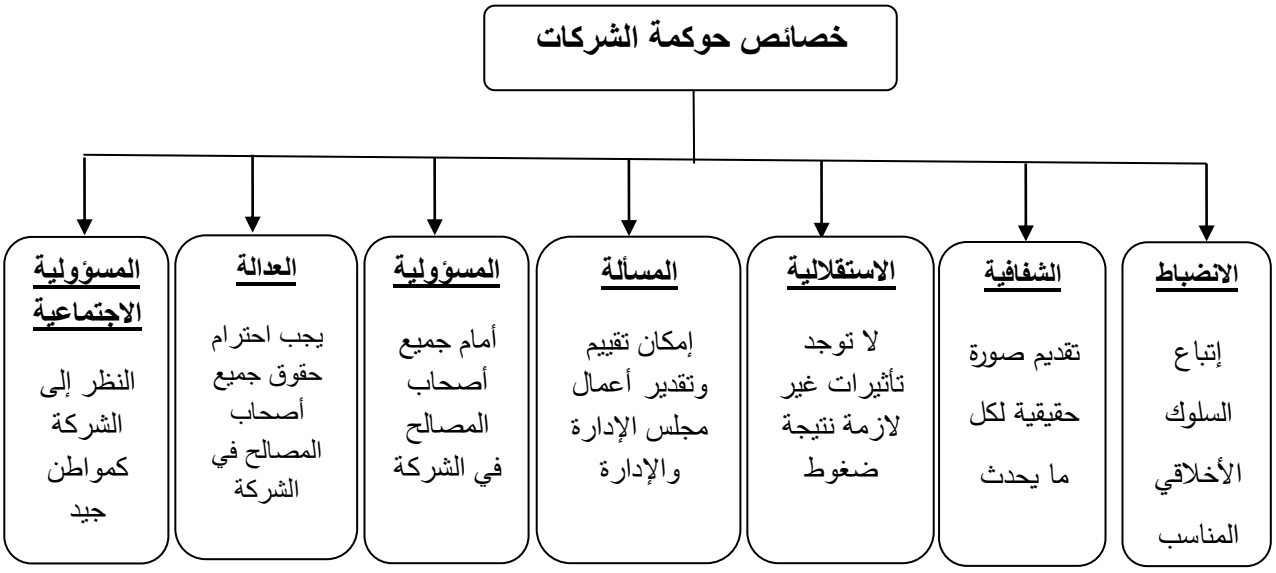

المصدر: طارق عبد العال حماد، **نفس المرجع السابق**، ص23.

من خلال الخصائص الموضحة في الشكل أعلاه يتضح أن تطبيق الجيد حوكمة الشركات يؤدي إلى تحقيق الرقابة الجيدة والشفافية، مما يقلل من تضارب المصالح ويحفز على العمل من أجل خلق القيمة المضافة وزيادة ثروة المساهمين.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

الفرع الأول : أهمية حوكمة الشركات

تعد الحوكمة من أهم العمليات الضرورية واللازمة للتأكد من حسن سير عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات لأهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم بالإضافة إلى ما توفره من وسائل ضبط تعمل على زيادة الجودة وتطوير الأداء مما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف.

فللحوكمة أهمية كبيرة بالنسبة للشركات، و للمساهمين على حد سواء، والاقتصاد كله وذلك على النحو الآتي[1]:

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، **نفس المرجع السابق**، ص ص 28-29.

1. أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات:

تتمثل أهمية الحوكمة بالنسبة الشركات في النقاط التالية:

* تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين.
* تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصلحة المساهمين.
* تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل المشاريع التوسيعية، فإذا كانت الشركات لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية، يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي ومن ثم زيادة رأس المال بتكلفة أقل.
* تحظى الشركات بزيادة ثقة المستثمرين لأن قواعد الحوكمة تضمن حماية حقوقهم.

2. أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين:

* تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، وحق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل.
* الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقرارات المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتّبة على الاستثمار في هذه الشركات.

3. أهمية الحوكمة بالنسبة للاقتصاد الوطني:

تعد حوكمة الشركات ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد كله, إذ إن هناك ارتباطا وثيقا بين حوكمة الشركات ونظام الاقتصاد في أي بلد، فالمشاكل الناجمة عن ضعف حوكمة الشركات لا تعزى فقط إلى فشل الاستثمارات, وإنما تمتد إلى ابعد من ذلك متمثلة في ضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال كلها، وفقدان مصداقية النظام الاقتصادي كله، وعليه تبرز أهمية الحوكمة بالنسبة للاقتصاد في النقاط التالية:[1]

* تجنب الانهيارات المالية واستقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية والإفصاح؛
* جذب الاستثمارات من الخارج والداخل على حد سواء؛

[1] هيئة السوق المالي، **حوكمة الشركات**، المملكة العربية السعودية، ص05.

* الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لأنشطتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع؛[1]
* تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي كمخاطر الاستثمار.

استنادا إلى ما سبق فإن تطبيق الحوكمة يساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها، وتقليل المخاطر، وتعزز مستوى ثقة جميع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، ورفع مستوى كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال النشاط المستقر والمستمر والأكثر كفاءة للشركات التي تعمل في ظله .

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات

إن الأهداف التي تسعى الحوكمة إلى تحقيقها تكسبها الأهمية البالغة لعظم تلك الأهداف ومشروعيتها وأهميتها، وقد ذكر الباحثون جملة متنوعة من أهداف الحوكمة يمكن للباحثة تلخيصها فيما يلي:[2]

1. تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة المطلوبة لإدامة الشركات وتمكينها من القيام بأنشطتها الاستثمارية من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة.
2. زيادة الثقة في الشركات التي تطبق معايير الحوكمة وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها وآلياتها، لأن الاحتكام إلى تلك القواعد والمبادئ والآليات يشيع جواً من الثقة في الشركة ولوائحها وأنشطتها.
3. العمل على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية واستقطابها فإن الشركة التي تطبق قواعد الحوكمة ومعاييرها تكون أقدر من غيرها على جذب الاستثمارات لما تشيعه من الثقة والمصداقية في تعاملاتها، الأمر الذي يولد بدوره طمأنينة تجاه تلك الشركة وأنشطتها وممارساتها.

[1] ماجد إسماعيل ابو حمام، **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير"دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فيسوق فلسطين للأوراق المالية"**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص17.

[2] انظر في تفصيل ذلك:
- محمد حلمي الجيلاني، **نفس المرجع السابق**، ص82.
- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، **نفس المرجع السابق**، ص30.

4. مكافحة الفساد المالي والإداري في تلك الشركات من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية، وكذلك من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية تؤدي إلى تقليل الأخطاء والانحرافات سواءً كانت تلك الأخطاء متعمدة أو غير متعمدة.
5. زيادة تنافسية الشركة التي تطبق معايير الحوكمة وتمكينها من الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من السوق في مجال أنشطتها، لأن الحوكمة تعمل على رفع مستوى الأداء للشركة وبالتالي زيادة قدرتها على المنافسة، الأمر الذي يستتبع في الغالب زيادة حصتها في السوق.
6. حماية أموال المساهمين عبر توفير معلومات صحيحة وشفافة عن أنشطة الشركة والوضع المالي له بما يمكن المساهمين الحاليين والمتوقعين من اتخاذ قراراتهم بناءاً على ما يظهر من الوضع المالي لتلك الشركات.
7. منع قيام مجلس الإدارة من الإضرار بمصالح المساهمين من خلال تحديد صلاحيات محددة لهم بحيث لا تؤدي تصرفاتهم إلى الإضرار بالأطراف الأخرى ذات العلاقة بأنشطة الشركة كالعملاء والدائنين أو المقرضين أو غيرهم.
8. تدعيم الشركات والمؤسسات المطبقة لمعايير الحوكمة لمراكزها المالية عبر تحقيق معدلات عالية من الربحية مما يساهم في تقوية المركز المالي للشركة ويجعلها أكثر قدرة وقابلية على التطور وتوسيع مجال وحقل أنشطتها.
9. يضبط العلاقات الإدارية بين الأطراف ذات العلاقة في الشركات، والمتمثلة في مجالس الإدارة وحملة الأسهم والأقسام والهياكل الإدارية المتفرعة عن جسم الشركة الرئيس إلى غير هؤلاء ممن تهمهم أنشطة الشركة واستثماراتها، بعد إحداث التوازن بين المصالح التي قد تبدو متعارضة بين أطراف العمليات الإنتاجية أو الاستثمارية التي تمارسها تلك الشركات بحيث يتم رعاية جميع المصالح وحمايتها دون أن تطغى بعض المصالح على بعض.

وخلاصة القول إن هدف حوكمة الشركات هو المساعدة في تشيع جوٍ من الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لتشجيع الاستثمار على المدى الطويل، والاستقرار المالي ونزاهة العمل، والذي يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق النمو المستدام.

المطلب الثالث : معايير ومحددات حوكمة الشركات

الفرع الأول: معايير حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. من هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل Basel، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

وفي الواقع نجد أن التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة اختلفت تماماً كاختلاف المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت هذا المفهوم، وقد قدر لكل جهة بأن تضع مفهوما لهذه المعايير، وذلك على النحو التالي:

1. معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

يتم تطبيق الحوكمة وفق عدة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999م، علما بأنها أصدرت تعديلا لها عام 2004م وتتمثل في: [1]

أ- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات

ينص المبدأ الأول بشأن حوكمة الشركات على الآتي: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية".

ب- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات على حماية وتسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم التي تشمل الحصول على عائد في الأرباح، واختيار مجلس الإدارة، نقل ملكية الأسهم ومراجعة القوائم المالية وحق في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

ج- المعاملة المتساوية للمساهمين

وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

د- دور أصحاب المصالح

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات احترام حقوق كافة الأطراف ذوي المصلحة القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك تفعيل آليات مشاركتهم في الرقابة على الشركة، وتوفير المعلومات اللازمة لهم وفي الوقت المناسب.

[1] محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، المؤتمر العلمي الدولي بعنوان عولمة الإدارة في عصر المعرفة يومي 15-16ديسمبر 2012، جامعة الجنان ، طرابلس لبنان، 2012 ، ص ص 19-20.

هـ- الإفصاح والشفافية

ينص هذا المبدأ على أنه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن نشر المعلومات الصحيحة، والإفصاح عن المعلومات الهامة ودور محافظ الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

و- مسؤوليات مجلس الإدارة

ينبغي على إطار حوكمة الشركات ضمان قيام مجلس إدارة الشركة بالتوجيه الاستراتيجي للشركة، والرصد الفعال للإدارة وتحمل المسؤولية الكاملة تجاه الشركة والمساهمين.

طبقا لهذا المبدأ فإن إطار حوكمة الشركات يجب أن يركز الضوء على الخطوط الإستراتيجية لتوجه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مسؤولية مجلس الإدارة على أساس توافر المعلومات الكاملة وعلى أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.[1]

2. معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية(Basel Committee)

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:[2]

أ- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

ب- توفير إستراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.

ج- التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

د- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

هـ- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات

[1] علا محمد شوقي إبراهيم، **نفس المرجع السابق**، ص30.
[2] محمد حلمي الجيلاني، **نفس المرجع السابق**، ص ص 18-19.

.(Checks & Balances).

و- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين

ثم أصدرت اللجنة ذاتها نسخه معدلة من المبادئ عام 2006 وتتمثل مبادئ الحوكمة المعدلة فيما يلي :[1]

- **المبدأ الأول:** ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشان أعمال البنك.
- **المبدأ الثاني:** ينبغي على مجلس الإدارة المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك وعلى قيمته كوحدة اقتصادية.
- **المبدأ الثالث:** ينبغي على مجلس الإدارة وضع الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة وتعزيزها.
- **المبدأ الرابع:** على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياسته.
- **المبدأ الخامس:** ينبغي على المجلس والإدارة العليا بشكل فعلي استعمال الأعمال التي تقوم بها المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجين ووظائف الرقابة الداخلية.
- **المبدأ السادس:** على البنك ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية، ومع الأهداف الإستراتيجية والطويلة الأجل وكذلك مع محيط الرقابة.
- **المبدأ السابع:** ينبغي إدارة البنك وفق أسلوب واضح وشفاف.
- **المبدأ الثامن:** ينبغي على المجلس و الإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

3. معايير مؤسسة التمويل الدولية :

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:[2]

أ- الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛

[1] حبار عبد الرازق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد07، 2009، ص 87.
[2] محمد حلمي الجيلاني، **نفس المرجع السابق**، ص19.

ب- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد؛

ج- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛

د- القيادة.

الفرع الثاني: محددات تطبيق حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هما : المحددات الخارجية والمحددات الداخلية ويمكن عرض هاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي[1]:

- **المحددات الداخلية** : تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين، بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛
- **المحددات الخارجية** : تتمثل في عناصر تنظيمية تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل القوانين المنظِّمة للسوق وكفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية سوق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، ودور المؤسسات ذاتية التنظيم غير الحكومية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومن الجمعيات المهنية ، بالإضافة إلى عناصر خاصة تتضمن أصحاب المصالح والمؤسسات الخاصة والمهنيين من المحاسبين والمدققين والقانونيين وغيرهم.

ومما سبق يمكن أن نوضح محددات حوكمة الشركات في التالي:

[1] شوقي عشور بورقية، عبد الحليم عمار غربي، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية**، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01، سبتمبر2014، ص113.

الشكل رقم (2-2): المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات

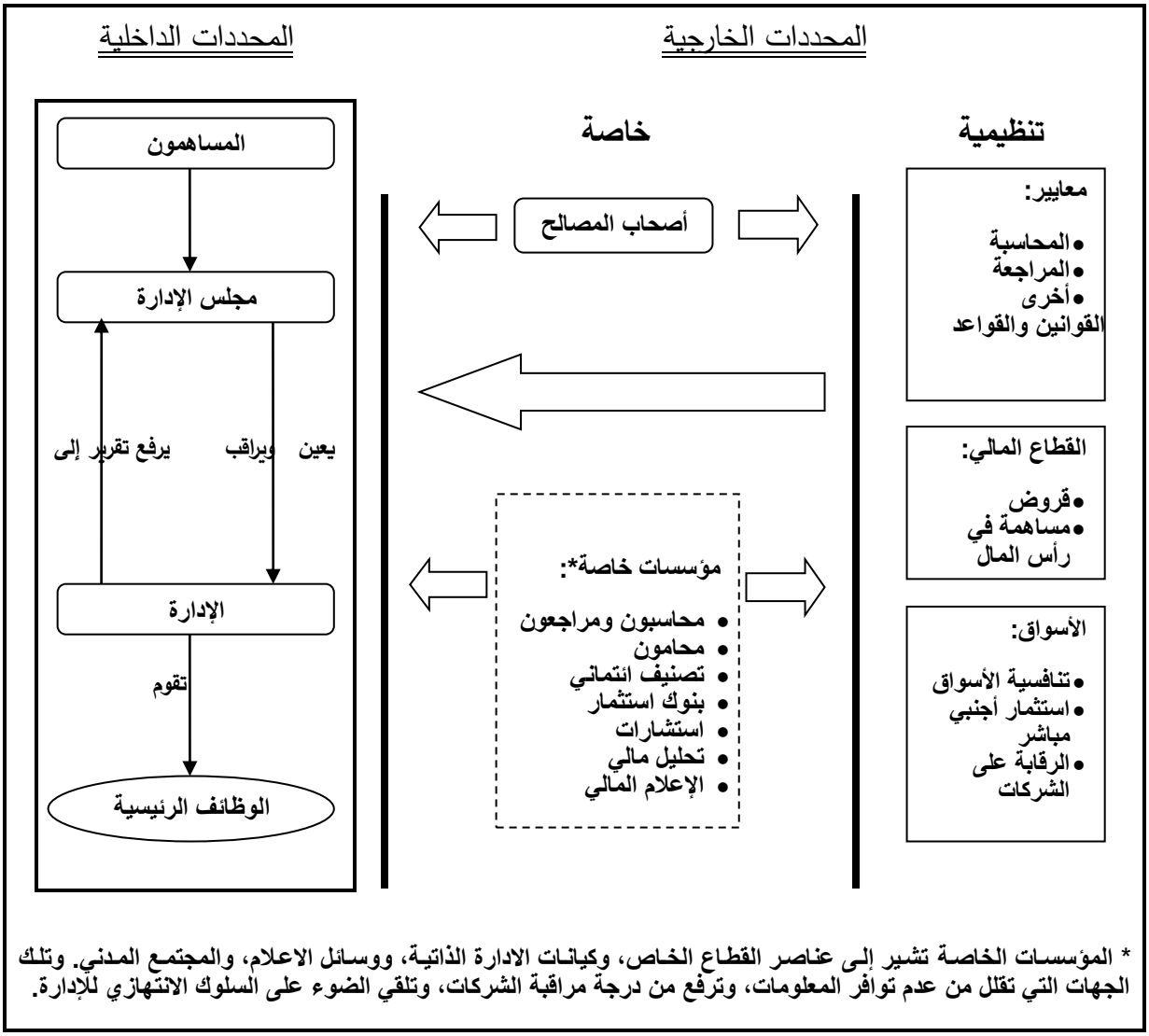

*** المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الادارة الذاتية، ووسائل الاعلام، والمجتمع المدني. وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.**

المصدر: محمد ياسين غادر، **الحوكمة ومعاييرها**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان الخاصة، لبنان، أيام 15-17ديسمبر 2012، ص17.

وجدير بالذكر أن أهمية المحددات الخارجية ترجع لكون وجودها يضمن تنفيذ القواعد والقوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة والتحكم في أعمالها، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي للشركة والعائد الخاص لها.

المبحث الثاني: تطبيق حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية

لقد أصبحت الحوكمة ضرورية في البنوك خاصة بعد تعقد نشاطها في الآونة الأخيرة وبالتحديد في إدارة المخاطر، إذ أصبح هذا الأمر يتطلب التدخل المباشر للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس إدارة البنك.

ويختلف تطبيق الحوكمة في البنوك الاسلامية عن تطبيقها في المؤسسات والبنوك الأخرى وذلك راجع لطبيعة عمل البنوك الإسلامية وفلسفة التي تقوم عليها يحتم عليها وجود اختلافات جوهرية بين آليات عمل تلك البنوك، واليات عمل البنوك والمؤسسات الأخرى.

وعليه سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات في البنوك وأهميتها وتوضيح الفروقات في تطبيق الحوكمة في البنوك الإسلامية ونظيراتها التقليدية وإبراز مظاهر الحوكمة في البنوك الإسلامية والأطراف المعنية بتطبيقها ومبادئها.

المطلب الأول : مفهوم وأهمية تطبيق حوكمة الشركات في البنوك

الفرع الأول : مفهوم حوكمة الشركات في البنوك

هناك عدة تعاريف لحوكمة الشركات في البنوك منها :

تعرف الحوكمة في الجهاز المصرفي "بمراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق المساهمين والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات البيئة الرقابية، وتتطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والخاصة والمشتركة".[1]

ويعرف بنك التسويات الدولية حوكمة البنوك بأنها" الأساليب التي تدار بها البنوك أعمالها من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا لها وتحدد كيفية وضع الأهداف البنك، التشغيل، حماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية المودعين".[2]

وتعرف أيضا بأنها" مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها ليس فقط أمام المساهمين الذين هم اساساً من منظومة حاكمية المصارف ولكن أيضا أمام المودعين الذين هم اساساً الدائنون الرئيسيون

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري دراسة مقارنة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص309.

[2] حبار عبد الرزاق، **نفس المرجع السابق**، ص80.

للمصارف ومن ثم أمام أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع المصرفي"[1].

ووفقا للجنة بازل فإنها ترى: أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها، والإدارات العليا، والتي توثر في كيفية قيام البنوك بالاتي:[2]

* وضع أهداف وخطط وسياسات البنك مع مراعاة تحقيق العائد الاقتصادي الملائم للمساهمين.
* مراعاة حقوق ومصالح أصحاب المصالح بما فيهم الموظفين، العملاء والمساهمين.
* إدارة أنشطة البنك وتعاملاته بطريقة أمنة وسليمة وفقا للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء مفهوم للحوكمة في البنوك على أنها **النظام الذي يقوم بوضع الخطط والسياسات، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والإجراءات التي يتم من خلالها إدارة البنوك والتحكم في العمليات المصرفية.**

الفرع الثاني: أهمية تطبيق حوكمة الشركات في البنوك

تزداد أهمية حوكمة الشركات في البنوك مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة حيث أن إفلاس البنوك لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من عملاء ومودعين ومقترضين ولكن أيضا يؤثر على استقرار البنوك الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهما، فيما يعرف بسوق مابين البنوك(marché interbancaire)، وتحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء البنكي والمحافظة على أمواله مما يعزز فيه الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الإقتصادي. ومن أهم مزايا تطبيق الحوكمة في البنوك:[3]

- الشفافية والدقة، والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من إعتماد المستثمرين عليها في إتخاذ القرار ؛
- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها البنوك ومن تم الدول؛
- رفع أداء المستوى البنكي ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية الدولية؛
- جذب الإستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الإستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية؛

---

[1] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، اليازوري، الأردن، 2011، ص32.

[2] **المرجع السابق**، ص30.

[3] أمال عياري، ابوبكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة للمؤسسات المصرفية- دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الوطني حول الحوكمة الشركات كآلية الحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يوم 05 و07 ماي 2012، ص10.

- تجنب إنزلاق البنوك في مشاكل مالية ومحاسبية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط البنوك العاملة بالإقتصاد ومنع حدوث الإنهيارات بالأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية والعالمية؛
- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع إختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة البنك في إطار القوانين واللوائح الحاكمة بطريقة أخلاقية؛
- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا من المستثمرين الصغار أو من المستثمرين الكبار وسواء كانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائدهم، مع مراعاة مصالح المجتمع؛
- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة البنوك أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة؛
- تعظيم قيمة أسهم البنك وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية؛
- إضافة إلى ما تقدمه الحوكمة في البنوك على المستوى الداخلي فيه فإنها ضرورية كذلك على المستوى الخارجي إي بالنسبة لأصحاب المصالح الخارجيين، من خلال مساهمتها في تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه المحيط الذي تعمل فيه ودعمها للتنمية التي تمس كل القطاعات بفضل تطبيق الجيد لمبادئها.

يؤدي إتباع المبادئ السليمة للحوكمة في البنوك إلى إتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية والإفصاح، وقد أدت الأزمة المالية إلى إتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية إستخدام الحوكمة الجيدة لتجنب حدوثها، والحوكمة الجيدة التي تؤدي إلى الإفصاح عن المعلومات المالية يمكن أن تعمل على تحقيق ميزة تنافسية تساعد على جذب الإستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، وتحد من هروب رؤوس الأموال وتعمل على مكافحة الفساد الذي يؤدي إلى إعاقة النمو.

المطلب الثاني : الفرق بين الحوكمة في البنوك الإسلامية والتقليدية.

لا يكاد يختلف تعريف حوكمة البنوك الاسلامية عن نظريتها التقليدية إلا في البعد الشرعي الذي تفتقر البنوك التقليدية له، وعليه يمكن تعريف حوكمة البنوك الاسلامية بأنها: النظام الذي يتم بواسطته توجيه المؤسسات المالية الاسلامية والرقابة عليها بحيث يتم فيها تحديد المسؤوليات لجميع الأطراف المشاركة وبما فيها الهيئات الشرعية، وصولا لتحقيق العدالة والنزاهة والشفافية والاستقلالية بين الإدارة والمساهمين والعاملين فيها، وذوي العلاقات والمصالح،

بالإضافة إلى وجود قنوات واضحة لتحقيق أهداف المؤسسة وتحقيق الرقابة على الأداء وتوفير نظام جزاءات واضح ومتفق عليه مع أحكام الشريعة الاسلامية ومبادئها.[1]

وعليه ستعمد الباحثة في هذا المطلب إلى تسليط الأضواء الكاشفة على أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحوكمة في البنوك التقليدية والحوكمة في البنوك الإسلامية عبر الفرعين التاليين:

الفرع الأول : أوجه الاتفاق بين الحوكمة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

توجد جملة من الأوجه التي تتفق فيها حوكمة في البنوك التقليدية مع نظيراتها الإسلامية وذلك لأوجه الشبه في بعض الأنشطة التي تمارسها البنوك التقليدية وتلك التي تمارسها البنوك الإسلامية، والتي يمكن إبراز أهمها من خلال النقاط التالية:[2]

1. الحوكمة في المؤسسات المالية عموما سواء كانت تقليدية، أو إسلامية غالبا ما يركز فيها على الجوانب الائتمانية عن سائر المنشأت الاقتصادية كالشركات وغيرها، وذلك لإحداث التوازن في المصالح بين الأطراف ذات العلاقة بأنشطة تلك المؤسسات، وإن كان التفاوت يبدو واضحًا بين التقليدية والإسلامية في توسيع مظلة الحوكمة في هذه الأخيرة، لتشمل أكبر قدر ممكن من مصالح الأطراف المختلفة.
2. الحوكمة في المؤسسات المالية عموما تفترض وجود مبادئ عامة أساسية لا تختلف فيها التقليدية عن الإسلامية، وذلك عندما يتعلق الأمر بالجوانب التقنية والإدارية والمهنية، حيث إن هذه الجوانب غالبا ما تنبثق عن اعتبارات علمية، وبالتالي يصعب وصفها بالتقليدية أو الاسلامية، نظرا لحيادتها وعدم قابليتها للتأثر بالانتماءات الفكرية.
3. تحتل الرقابة في جانبيها المالي والإداري بالإضافة إلى جانبها التقني مكانا بارزا في أدبيات الحوكمة في المؤسسات المالية سواء كانت حوكمة تقليدية أو إسلامية، وإن الجهود التي تبذل لتطوير الرقابة في تلك الجوانب في الغالب لا يظهر فيها فرق بين المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية، لاعتمادها بالدرجة الأولى على التجربة والخبرة الفنية التي تكتسبها المؤسسات المالية عبر التاريخ من التطبيق للمبادئ القانونية والإدارية، والتي يتم من خلالها رصد الأخطاء والثغرات، ومحاولة تجنبها وتلافيها من خلال رسم الخطط والآليات، ومن خلال التعديل المستمر في اللوائح والأنظمة، وصولا إلى بيئة قانونية وإدارية قادرة على تصحيح مسار تلك المؤسسات عبر الاستفادة من التجارب الذاتية أو الإقليمية، وهذا يولد

[1] خولة فريز النوباني، عبد الله صديقي، **حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية**، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2016، ص17.

[2] سليمان ناصر، ربيعة ابوزيد، **دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن علي بالشلف ، الجزائر، يومي 19-20نوفمبر2013، ص15-17.

بدوره أعرافًا قانونية وإدارية ومهنية وفنية يتم الاحتكام إليها عندما لا تتمكن اللوائح والأنظمة القانونية من إيجاد الحلول المناسبة للإشكالات والتحديات التي تفرضها طبيعة العمل.

4. تحتل الشفافية والنزاهة والإفصاح مكانها البارز أيضا في أدبيات حوكمة المؤسسات المالية بقسميها التقليدي والإسلامي، لأن النزاهة والشفافية والإفصاح هما بمثابة غايات للحوكمة الرشيدة ووسائل لتحقيقها في نفس الوقت، نظرًا لان الحوكمة ليست غاية بحد ذاتها وإنما هي وسيلة لرفع الأداء للمؤسسة المالية ولإحداث التوازن المطلوب بين مصالح الأطراف المشتركة في عمليات تلك المؤسسة وأنشطتها.
5. تفعيل الأداء المالي والإداري والفني والمهني للمؤسسة المالية هو الثمرة المرجوة والمتوخاة لمبادئ الحوكمة وآلياتها ووسائلها، لأن هذا التفعيل ينعكس على سمعة المؤسسة المالية ويكون قادرا على استقطاب مدخرات الجمهور. وهذا الأمر لا تختلف فيه المؤسسات التقليدية عن نظيراتها الإسلامية، حيث تتفق في قصدها إلى استدراج السيولة التي تمكنها من القيام بأنشطتها التمويلية والائتمانية، وترفع مستوى أدائها في المجالات المختلفة التي تتجه إليها هذه الأنشطة.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الحوكمة في البنوك التقليدية ونظيراتها الإسلامية

إن البنوك الإسلامية تختلف شكلا ومضمونا عن البنوك التقليدية، حيث تعتمد الأولى على مجموعة من المبادئ لا يمكن التنازل عن أي واحد منها، وإلا فقد البنك إسلاميته، وتتمثل هذه المبادئ أساسا في: [1]

- مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أو الغنم بالغرم؛
- مبدأ المتاجرة على أساس الملكية لا على أساس الدين؛
- مبدأ التزام البنك في معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية.

بينما تعتمد الثانية على مبدأ الفائدة الثابتة أخذا وعطاء، ولا تشترط في ذلك مشروعية المشاريع الممولة. وعلى هذا نجد أن العقود التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة تتميز بدرجة عالية من المخاطرة مقارنة بالعقود التي تقوم على الفائدة المحددة مسبقا، مما يستلزم إدارة عادلة ورقابة فعالة وشفافية واضحة توضح حقوق وواجبات كل طرف.

كما أن مبدأ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لا ينظر إليه فقط من باب تطبيق مبدأ الغنم بالغرم أو عدم تمويل المشاريع الحرام، وإنما ينظر إليه أيضا من باب التزام الأشخاص القائمين على البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية من سلوكياتهم وتصرفاتهم.

[1] فلفلي الزهرة، بوريش هشام، **حوكمة المصارف الإسلامية بين المعايير الدولية وهيئات الرقابة الشرعية**، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الاغواط الجزائر، العدد48، نوفمبر 2016، ص ص200-201.

سنحاول إبراز أهم الفروقات التي تختلف فيها الحوكمة في البنوك التقليدية مع نظيراتها الإسلامية، وذلك للاختلافات في بعض الأنشطة التي تمارسها البنوك التقليدية وتلك التي تمارسها البنوك الإسلامية، والتي يمكن إبراز أهمها من خلال النقاط التالية:[1]

1. اختلافات في المنطلقات الفكرية والفلسفية الموجهة للحوكمة والضابطة لمسارها، إذ أن التوسع الائتماني والتمويلي والإقراضي وتعظيم العوائد هو الموجه الأكبر للحوكمة في المؤسسات التقليدية، بينما تحتل المنظومة القيمية الاسلامية بامتداداتها العقائدية والفكرية والفقهية والسلوكية المكان الأبرز والاهم في توجيه الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية وضبط مسارها وتحديد آلياتها وأفكارها، لأن الحوكمة في هذه الأخيرة منبثقة عن الرؤى والتصورات الإسلامية في المجالات الاقتصادية، حيث أن هذه الحوكمة هي نتاج للفكر الاقتصادي الإسلامي الذي هو اقتصاد عقائدي وفكري وأخلاقي وسلوكي.
2. الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ذات مفهوم أعم وأشمل من نظيرتها في المؤسسات المالية التقليدية، نظرًا لأن الحوكمة الإسلامية تعتمد بالإضافة إلى المعايير المالية على معايير أخرى اجتماعية وشرعية باعتبارها مؤسسات مالية ذات رسالة توجهها بأنها في خدمة المجتمع، دون أن يعني ذلك إغفال المعايير المهنية، بينما لا يوجد مثل هذا الشمول ولا قريبًا منه في المؤسسات المالية التقليدية، نظرا لأن تلك المؤسسات لا تنظر إلا لتعظيم العوائد الربحية، ولا تقدر دورها الذي ينبغي أن تقوم به في خدمة المجتمع، وإن فعلت ذلك في بعض الأحيان، فان ذلك غالبا ما يكون من قبيل الدعاية والإعلان لتحقيق أهداف مالية وربحية محضة.
3. تختلف التركيبة الأساسية للحوكمة في كل منهما، حيث تتضمن البنوك التقليدية أربعة عناصر تتمثل في المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة وكذلك أصحاب المصالح الأخرى، بينما يزيد عن هؤلاء في البنوك الإسلامية عنصر خامس يتمثل في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التي تسهر على مراقبة مدى توافق أعمال البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية.[2]
4. تجمع الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية بين معايير الحوكمة التقليدية في الجوانب المالية والإدارية وتحقيق قدر من الشفافية والنزاهة والإفصاح، وبين المعايير الشرعية من حيث توافق أنشطة المؤسسة المالية الإسلامية مع الأحكام الشرعية. لذلك تواجه هذه المؤسسات نظام حوكمة ثنائية(governance double)، يرتكز الأول على مبادئ الحوكمة التقليدية المفروضة من طرف المساهمين والزبائن غير المسلمين والهيئات الدولية لتنظيم المؤسسات المالية، ويرتكز النظام الثاني على مبادئ الحوكمة

[1] سليمان ناصر، ربيعة ابوزيد ، **نفس المرجع السابق**، ص ص18-20.
[2] فلفلي الزهرة، بوريش هشام، **نفس المرجع السابق**، ص201.

الإسلامية المفروضة من طرف المساهمين والزبائن المسلمين بالإضافة إلى الهيئات الرقابية الشرعية، مما ينتج عنه وجود مجلسين مختلفين هما مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري، وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية.

5. هناك تحديات تواجه الحوكمة في البنوك الإسلامية لا تواجهها الحوكمة في البنوك التقليدية ومن أهم هذه التحديات :[1]

- تعدد الفتاوى في المسألة الواحدة مما يضعف الثقة بشرعية معاملاتها وأنشطتها كما يضعف القدرة على حوكمة تلك الأنشطة من الناحية الشرعية؛
- الجهل النسبي بالبدائل التي تقدمها الصناعة المالية الإسلامية من خلال أدواتها الاستثمارية والتمويلية والائتمانية والتردد الملحوظ في الانفتاح على صيغ التمويل الإسلامي الكثيرة مما يضعف في أذهان المستثمرين والمودعين الفرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية بحيث لا يشجعهم ذلك على اختيار البنوك الإسلامية كوجهة لمدخراتهم أو مشاريعهم، وكذلك ما تعانيه البنوك الإسلامية من ضعف توجيه تلك المدخرات وضخ تلك الأموال في المشاريع الاستثمارية تحقق عوائد عالية رغم انطوائها على نسبة مخاطرة عالية نسبيا(حسابات الاستثمار المطلقة).
- إشكالية المواءمة بين رقابة البنك المركزي والرقابة الشرعية حيث تستند عمليات البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أساسا على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يتطلب رقابة شرعية موازية للرقابة المصرفية، الأمر الذي يطرح بعض الإشكالات أمام البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ويحد من نشاطها في ظل التضارب بين الرقابتين.

المطلب الثالث: مظاهر الحوكمة في البنوك الإسلامية والأطراف المعنية بتطبيقها

الفرع الأول: مظاهر الحوكمة في البنوك الإسلامية

إن طبيعة عمل البنوك الإسلامية وفلسفة التي تقوم عليها يحتم عليها وجود اختلافات جوهرية بين آليات عمل تلك البنوك، واليات عمل البنوك والمؤسسات الأخرى، وبالتالي عند الحديث عن مفهوم الحوكمة في البنوك الإسلامية لابد من الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المميزة لهذا القطاع البنكي الذي تحكمه العديد من القواعد والمفاهيم التي تختلف عن القواعد والمفاهيم

[1] عبد المجيد الصلاحين، **الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية**، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني بليبيا، 2010، ص24.

المطلقة في البنوك والمؤسسات الأخرى، وفيما يلي سوف نستعرض مظاهر الحوكمة في البنوك الإسلامية والتي تتمثل في:[1]

1. الإطار القانوني للبنوك الإسلامية :

إن ازدهار ونمو البنوك الإسلامية وزيادة الإقبال عليها أدى بالعديد من الدول إلى إصدار العديد من التشريعات و القوانين التي تنظم العمل المالي الإسلامي بها. وقد أظهرت في دراسة قام بها المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية في مجموعة من الدول الإسلامية أن هناك تشابها وتباينا في القوانين المنظمة لعمل البنوك الإسلامية وذلك من دولة لأخرى، وأجمعت تلك القوانين على الاعتراف بخصوصية العمل المصرفي الإسلامي وضرورة رقابة البنوك المركزية لنشاط البنوك الإسلامية وضرورة وجود هيئة الرقابة الشرعية .

وسنتناول هذه المحاور محل إجماع تلك القوانين:

-**خصوصية العمل المصرفي داخل البنوك الإسلامية:** إن كل القوانين التي كانت محل موضوع الدراسة أخذت بخصوصية العمل المصرفي داخل البنوك الاسلامية. ومن أمثلة ذلك ما ورد في مشروع القانون اللبناني الذي أخذ بخصوصية البعد الاستثماري للبنوك الإسلامية عندما أجاز إجراء المشاركات والمساهمات دون التقيد ببعض أحكام القانون العام التي تحدد نسباً لا يمكن تجاوزها.

-**خصوع العمل المصرفي لرقابة البنك المركزي:** ويعتبر هذا التوجه على غاية من الأهمية بالنسبة للبنوك الإسلامية نفسها وبالنسبة للمتعاملين معها من عملاء ودائنين، وبالنسبة للمحيط الاقتصادي والاجتماعي لأن البنك الإسلامي رغم طبيعته الخاصة يشكل جزءا من الجهاز البنكي، الشيء الذي يؤدي حتما إلى خضوع البنك الإسلامي كغيره من البنوك في كل ما يقوم به من أعمال مصرفية إلى رقابة البنك المركزي.

وتجدر الإشارة إلى أن على السلطات النقدية الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية في تطبيق قواعد المراقبة بشكل يتلاءم وخصوصية العمل البنكي الإسلامي. كما جاء في المادة 97 من القانون الكويتي أن مجلس إدارة البنك المركزي يضع القواعد والأحكام التي تتبع في الرقابة على البنوك الإسلامية في شأن سيولتها وملاءمتها وانتظام العمل بها.

-تعدد وظائف البنوك الإسلامية

حيث نجدها تجمع بين عمل البنوك التجارية و بنوك التنمية والاستثمار وبنوك الأعمال في بنك واحد، فالبنك الإسلامي يعتبر بنكا من نوع خاص ولا يدخل تحت التصنيف التقليدي

[1] محمد مصطفى سليمان، **نفس المرجع السابق**، ص ص 364-367.

لأنه يمارس أنشطة تدخل في وظائف البنوك التقليدية جميعا عدا ما هو مخالف للشريعة الإسلامية.

2.دور هيئة الرقابة الشرعية: تعتبر هيئة الرقابة الشرعية الدعامة الأساسية التي يقوم عليها مفهوم حوكمة الشركات في تلك البنوك، وعند دراسة هيكل حوكمة الشركات داخل البنوك الإسلامية نجد أن مركز هذا الهيكل هو هيئة الرقابة الشرعية مع وجود أنظمة رقابة داخلية تقوم بتدعيمها.

حيث برزت فكرة تأسيس هيئة رقابة شرعية منذ بداية تأسيس البنوك الإسلامية وذلك للحاجة الماسة إلى التأكد من مدى شرعية العمليات التي يعتمدها البنك في نشاطه، أي التأكد من عدم تعارض ما يقوم به البنك من معاملات مع عملائه والبنوك المراسلة وأطراف أخرى مع قواعد الشريعة الإسلامية سعيا لتطابق القول مع العمل وأن تكون ممارسة البنك في الواقع مطابقة لما أعلن عنه في نظامه الأساسي، وبمرور الوقت أصبحت الرقابة الشرعية هيكلا رسميا داخل البنك شأنه شأن الجمعيات العامة ومجالس الإدارة ومراقبي الحسابات.

3. دور هيئة المحاسبة و المراجعة للبنوك الإسلامية:

إن الاهتمام الذي منيت به المؤسسات المالية الإسلامية ركز اهتمام المعنيين على توفير جميع عناصر النجاح لها، والابتعاد عن آليات العمل المصرفي التقليدي، وذلك عن طريق إرساء مجموعة من المبادئ والمعايير التي تنظم عملها، وخاصة فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية التي تعمل على تأصيل المعاملات والتطبيقات الخاصة بالأنشطة المالية الإسلامية وتضع أسس للرقابة على هذه الأنشطة من الناحية الفنية والشرعية.

وانطلاقا من هذه الأهمية ومن ضرورة إيجاد معايير معتمدة في المحاسبة والمراجعة بالمؤسسة المالية الإسلامية، تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام 1991 م، وذلك بهدف معالجة العمليات المالية الإسلامية ذات الطبيعة الخاصة والتي تحتاج معالجات محاسبية لا تتوفر في معايير المحاسبة التي تطبق داخل البنوك التقليدية حيث أصدرت الهيئة 57 معيار في المحاسبة والمراجعة والشريعة، وتتميز هذه المعايير بالقبول في جميع الدول الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية نظرا لجودتها وتماشيها مع المبادئ الإسلامية التي تستخدمها تلك البنوك كمنهاج لها. حيث يبلغ عدد هذه الهيئة 113 عضو يمثلون 25 دولة، كما لم يقتصر دور هذه الهيئة على إصدار المعايير فقط بل امتد هذا الدور إلى قيامها بإعداد محاسبين قانونيين متخصصين في العمل المصرفي الإسلامي ممن يحملون شهادة محاسب قانوني إسلامي، إضافة إلى توفير برامج تأهيلية.

وجدير بالذكر أن المعايير التي تصدرها الهيئة تعتبر معايير غير ملزمة وتستخدمها البنوك الإسلامية، بل بمثابة إرشادات العمل، وبالتالي أدى ذلك إلى وجود تباين في المعالجات

المحاسبية بين الدول بعضها البعض والتباين أيضا في الإفصاح والشفافية في البيانات والمعلومات المالية التي تصدرها البنوك في قوائمها المالية، وبالتالي سيكون لوضع معايير محاسبية ومرا جعة واحدة تتصف بالإلزام دور هام في تطوير العمل المصرفي الإسلامي، إضافة إلى احتياج هذه المؤسسات إلى معايير في القياس ومعايير للأخلاقيات في المعاملات والعمل المهني تتفق مع المبادئ الشرعية ولا توجد في الممارسات التقليدية.

الفرع الثاني :الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة في البنوك الإسلامية

يوجد خمسة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد الحوكمة في البنوك الإسلامية، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وهي كما يلي:[1]

1. **المساهمين Shareholders:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.
2. **مجلس الإدارة Board of Directors:** هم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ويقوم مجلس الإدارة بإختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.
3. **الإدارة التنفيذية Managers:** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، كما تعتبر المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشر للمساهمين.
4. **أصحاب المصالح Stockolders:** عرف أصحاب المصلحة في اجتماع معهد ستانفورد للأبحاث في الولايات المتحدة عام 1963 م أين كان أول ظهور للمصطلح على أنهم " الجماعات التي بدونها تتوقف المنظمة عن العمل"[2] أو بتعبير آخر تلك الجماعات التي تعتبر حيوية لبقاء ونجاح الشركة. كما عرفهم فريمان ووافقه في ذلك العديد من الكتاب والمنظرين على أنهم" الجماعات أو الأفراد التي يمكن أن تؤثر أو

[1] عبد الوهاب نصر على، شحاته السيد شحاته، **نفس المرجع السابق**، ص ص 20-21

[2] R. Edward Freeman, david L reed, " **Stockholders and Stakeholders: A New Perspective on Corporate Governance",** California Management Review, the regents of the university of California, vol 27 n° 3, 1983, p89**.**

تتأثّر بإنجازات وأهداف المنظمة"[1]. وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والعملاء والموظفين ويجب الملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم الموظفين بمقدرة الشركة على الإستمرار.

5. **هيئة الرقابة الشرعيةShari'a Supervisory Board** : وهي هيئة متخصصة تضم مجموعة من العلماء المختصين في الفقه الإسلامي وخاصة فقه المعاملات، ولا يقل عددهم عن ثلاثة ممن وهبهم الله فقهاً في الدين، وعلماً في القضايا الاقتصادية المختلفة، ويقومون بمتابعة كافة أعمال وسلوكيات الأفراد والشركات، ثم فحصها ومراجعتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وبيان المخالفات والأخطاء وإبداء الرأي والتقويم، وبعدها تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة للعلاج وتقرير الجزاءات المناسبة للمتسبب في المخالفات والأخطاء.[2]

الشكل رقم(2-3) : يوضح الأطراف الرئيسية المعنية بتطبيق حوكمة في البنوك الإسلامية

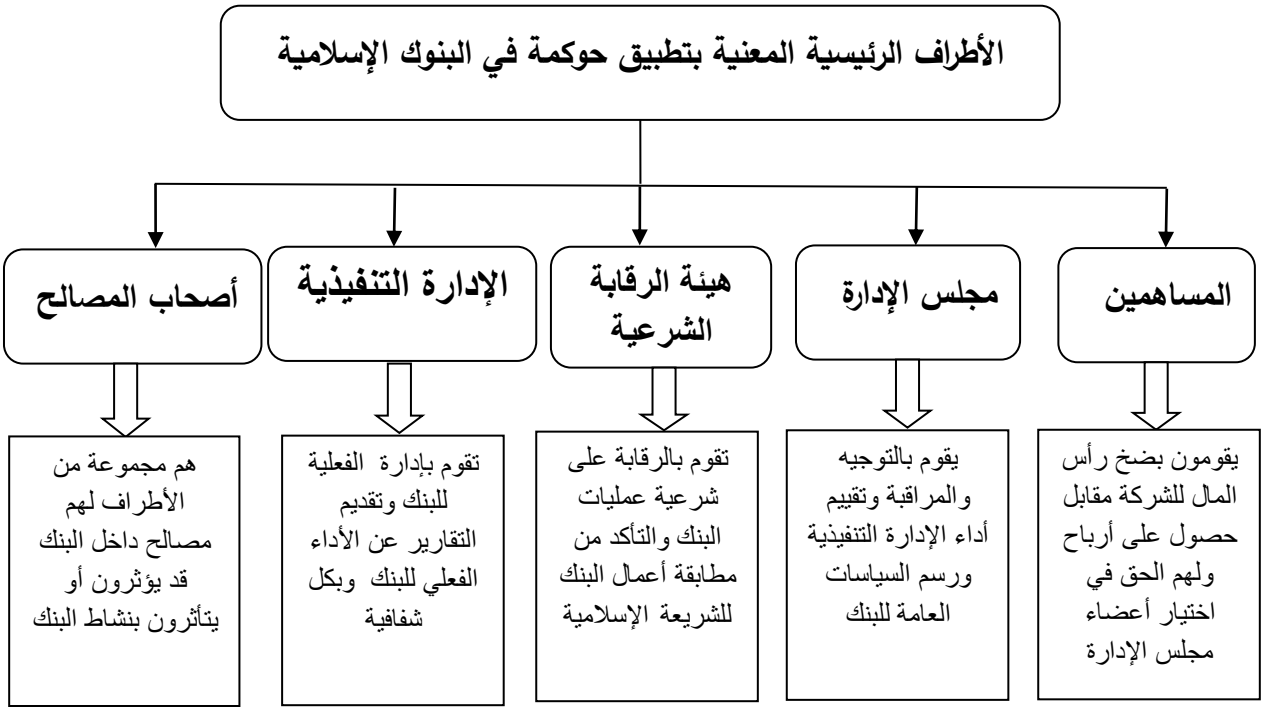

المصدر : من أعداد الباحثة

[1] حمزة رملي، إسماعيل زحلوط، **دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية" دراسة ميدانية على مجمع زاد فارم لصناعة الأدوية بقسنطينة Groupe ZedPharme**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2012، ص327.

[2] أحمد ذياب شويدح، **دور هيئة الرقابة الشرعية في المصاريف الإسلامية في قطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 11، العدد2، غزة، 2003، ص ص7-8.

يتضح من الشكل السابق أن الأطراف الرئيسية المعنية بتطبيق حوكمة الشركات في البنوك الاسلامية هم المساهمين ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية حيث يقوم المساهمون بانتخاب وتوكيل مجلس الإدارة الذي يقوم بتوجيه ومراقبة أداء الإدارة التنفيذية التي بدورها تلتزم برفع التقارير بشفافية لمجلس الإدارة والمساهمين وهيئة الرقابة الشرعية والتي بدورها تقوم بمراقبة مدى توافق عمليات البنك مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة كالحكومة والمجتمع والعملاء والموظفين...وغيرهم ممن لهم مصلحة في نجاح البنك واستمراره ولهم حقوق يجب على البنك المحافظة عليها وتوفيرها لهم.

المطلب الرابع: مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية

على الرغم من أن البنوك الإسلامية كالبنوك التقليدية شركات مساهمة يلزمها ما يلزم الشركات من مبادئ الحوكمة، فأن خصوصية تلك البنوك يجعلها تمتاز بالعديد من المبادئ التي تميزها عما سواها من البنوك التقليدية والشركات، بمعنى أن صياغة مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية يجعلها تتكون من شقين، الأول منها ما يتفق مع المبادئ الخاصة بالشركات والبنوك التقليدية، والثاني منها ما تمتاز به هذه البنوك، وعلى ضوء ما سبق عرض مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية سيأتي وفقا للمنهجية التالية:

الفرع الأول: المبادئ التي تتفق فيها البنوك الإسلامية مع غيرها من الشركات والبنوك

1. **الحفاظ على حقوق المساهمين والمعاملة العادلة لهم :**

المقصود من هذا المبدأ ضمان توفر الحماية اللازمة للمساهمين وتمكينهم من ممارسة حقوقهم كاملة، من أهمها المشاركة في التصويت والانتخاب، وكذا حقهم في الحصول على نصيبهم من الأرباح، وحقهم في التصرف بما يملكون من أسهم كالبيع أو الرهن أو التحويل وحقهم في الحصول على المعلومات المهمة عن البنك كتغير النظام الأساسي للبنك أو الترخيص في إصدار أسهم إضافية وكذلك القرارات المتعلقة بالحيازة أو السيطرة على البنك، والعمليات الاستثنائية مثل الاندماج وبيع حصص جوهرية من أصول البنك.

كما يقصد هذا المبدأ ضمان المعاملة العادلة لكافة المساهمين وحماية حقوقهم وحمايتهم من أي تعارض بين المصالح المحتملة، وخاصة مساهمي الأقلية وحمايتهم من أي عمل يضر بمصالحهم.

2. **الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح**

يهدف هذا المبدأ إلى المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، وضمان حصولهم على التعويض الفعال مقابل انتهاك حقوقهم، وكذا الحصول على المعلومات التي تهمهم.

3. **كفاءة و فعالية نظام الرقابة**

يعني هذا المبدأ ضرورة توفر الكفاءة والفعالية للمراقبين والمراجعين والمدققين الداخلين والخارجين وتمكينهم من القيام بدورهم على أكمل وجه.

4. تحقيق الإفصاح والشفافية

ويعني تحقيق الإفصاح والشفافية والوضوح عن البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية والمرحلية، وكذلك الإفصاح عن كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة بما في ذلك الوضع المالي والملكية والإدارة، ونشر ذلك من خلال قنوات بث من أهمها الموقع الالكتروني للبنك.

5. مسؤوليات مجلس الإدارة :

يعني ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وتمتعهم بالتأهيل الكامل، وأن يتحملوا كافة مسؤولياتهم في الإشراف على الإدارة وتحقيق عائد مناسب للمساهمين ومنع تعارض المصالح ووضع أهداف ومراقبة التنفيذ وخطط العمل الرئيسية وسياسة المخاطر والموازنات التقديرية والعمل على تحقيق الكفاءة التشغيلية والاقتصادية للبنك، والأهم مسؤوليتهم عن قوة المركز المالي للبنك ومتانته وسلامته.

6. سلامة النظام الداخلي للبنك:

يعني هذا المبدأ ضرورة تمتع النظم الداخلية للبنك بالسلامة ومواكبة التطورات والتحولات، ومن أهمها توفر إستراتيجية واضحة للبنك، وتوفر نظم محاسبية جيدة وغيرها من الأنظمة. كما يعني ضرورة التوزيع السليم والمناسب للمهام والمسؤوليات من خلال وجود هيكل إداري يحدد بوضوح الصلاحيات والمسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام.

الفرع الثاني: المبادئ التي تمتاز بها البنوك الإسلامية

استنادا إلى الخصوصية التي تمتاز بها البنوك الإسلامية عما سواها من الشركات والبنوك التقليدية، وإضافة إلى ما سبق عرضه، تمتاز الحوكمة في البنوك الإسلامية بالمبادئ التالية:

7. **التركيز على الحفاظ على مصالح أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة "المودعين"**

على الرغم من تناول مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتعاون (OECD) ومبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية لمبدأ الحفاظ على حقوق المودعين، فإن ذلك كان بالإشارة السريعة ضمن مبدأ الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، باعتبار أن أساس التعامل بين المودعين (المقرضين) أو أصحاب السندات وبين الشركات والبنوك التقليدية يقوم على مبدأ الفائدة الثابتة والمحددة مسبقا، فهم لا يشاركون المساهمين (أصحاب الأسهم) في ما حققته الشركة من ربح أو خسارة، وإنما يهمهم الحصول على الفائدة المحددة مسبقا لأموالهم المودعة في الشركة. أما البنوك

الإسلامية فالأمر مختلف تماماً فأساس التعامل بين المودعين والبنك يقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وهذا يعني أن المودعين في البنوك الإسلامية يتحملون مخاطر عالية مقارنة بغيرهم من المودعين في الشركات الأخرى، وهو ما يستلزم إدارة عادلة ورقابة فاعلة وشفافية تامة توضح حقوق وواجبات كل طرف[1]، بمعنى ضرورة التركيز والاهتمام بالحفاظ على مصالح أصحاب الودائع الاستثمارية "المودعين"، وكذا أصحاب الاستثمارات المقيدة، وتمكينهم من كافة حقوقهم ومن أهمها توفير المعلومات لهم حول أسس توزيع الأرباح قبل فتح حسابات الاستثمار وخاصة نسبة المشاركة في الأرباح والخسائر، وهو ما تم الأخذ به من قبل مصرف سوريا المركزي.

8. كفاءة وفعالية هيئة الرقابة الشرعية

تعد هيئة الرقابة الشرعية هيئة مستقلة مهمتها الرقابة على شرعية عمليات البنك والتأكد من مطابقة أعمال البنك للشريعة الإسلامية. ولهذا فلا بد من الاهتمام بالإفصاح والشفافية عن عمل الهيئة وقيامها بدورها وكذلك ضرورة توفر الكفاءة والفعالية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية في أداء دورهم بالإفتاء على المسائل الشرعية والمعروضة عليهم والمتعلقة بعمليات البنك ودورهم الرقابي على شرعية عمليات البنك والتأكد من مطابقة كافة أعمال البنك للشريعة الإسلامية. وفي هذا السياق شدد مجلس الخدمات المالية الإسلامية على ضرورة أن يبقى تنوع الآراء الشرعية من الخصائص الدائمة للبنوك الإسلامية، ويجب أن يحصل المراجعون الداخليين والمراقبون الشرعيين على التدريب اللازم والمناسب لتحسين مهاراتهم من حيث مراجعة مدى الالتزام بأحكام الشرعية الإسلامية، كما يجب على البنك الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية المركزية –في حالة وجودها– أو الإفصاح عن سبب عدم الالتزام بقراراتها.

كما يعني ذلك ضرورة تقيد البنوك الإسلامية بالقواعد الشرعية، بحيث تكون هي الحاكمة لكافة أعمال وأنشطة البنك. ويجب أن تلتزم البنوك التزاماً كاملاً بتطبيق تلك القواعد في كل معاملاتها، بما في ذلك احتساب نتائج عمل هذه البنوك، بالإضافة إلى الاهتمام بالشفافية والإفصاح، وخاصة عند تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحيتين الدينية والتنظيمية بما يبتعد عن أي تدليس أو غرر أو جهالة.

9. مراعاة المعايير المحاسبية الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بشمولية الأنشطة التي تمارسها حيث تمارس أنشطة تدخل في وظائف البنوك التقليدية جميعاً عدا ما هو مخالف للشريعة الإسلامية، فهي تفتح الحسابات الجارية وتقبل الإيداعات وتمول القطاع التجاري والصناعي والزراعي والعقاري والمساهمة في

[1] بورقبة شوقي، **الحوكمة في المصارف الإسلامية**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2009، ص ص14-15.

رأسمال الشركات وغيرها. ولذلك فإنه يجب التشديد على ضرورة المعالجة المحاسبية السليمة والصحيحة لكافة عمليات وأنشطة البنك تراعي في كل هذه النقاط وغيرها المعايير المحاسبية الإسلامية، وهو ما يعني كذلك ضرورة توافر الأنظمة المحاسبية السليمة التي تفي بهذا الغرض، وأن يتمتع المحاسبون الماليون في البنك بالكفاءة والخبرة العالية، كما أنه لابد من إعطائهم الدورات والتدريبات الكافية في هذا المجال.

10. الدقة المحاسبية في احتساب الزكاة وتسجيلها في التقارير المالية المنشورة

إذ لابد من الدقة في احتساب الزكاة، واعتماد أساليب محاسبية مناسبة وواضحة وموضوعة على ضوء النسب والمقادير لزكاة الأموال الموجودة في الفقه الإسلامي، وكذلك ضرورة توفر الشفافية والإفصاح عند تسجيلها في التقارير المالية.

11. التأكد من صحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية

يقصد به ضرورة التزام البنوك الإسلامية في معاملاتها بالصدق والصراحة والوضوح والشفافية التامة بين البنك والمتعاملين معه وكذا العاملين فيه، كما يعني ضرورة أن تقوم البنوك الإسلامية ممثلة بمجالس إداراتها وإداراتها ببذل قصار الجهد لحسن اختيار الأفراد الذين سيتولون إدارة الأموال سواء من بين موظفيه أو من بين عملائه الذين سيتم إتاحة الأموال لهم لإدارتها، كما يعني اختيار أرشد السبل لتوظيف المال وإنمائه وإدارته إدارة رشيدة دون إسراف أو تقتير، وبالشكل الذي يفي بحاجة الأفراد وحاجة المجتمع الإسلامي.

الشكل رقم(2-4): مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية

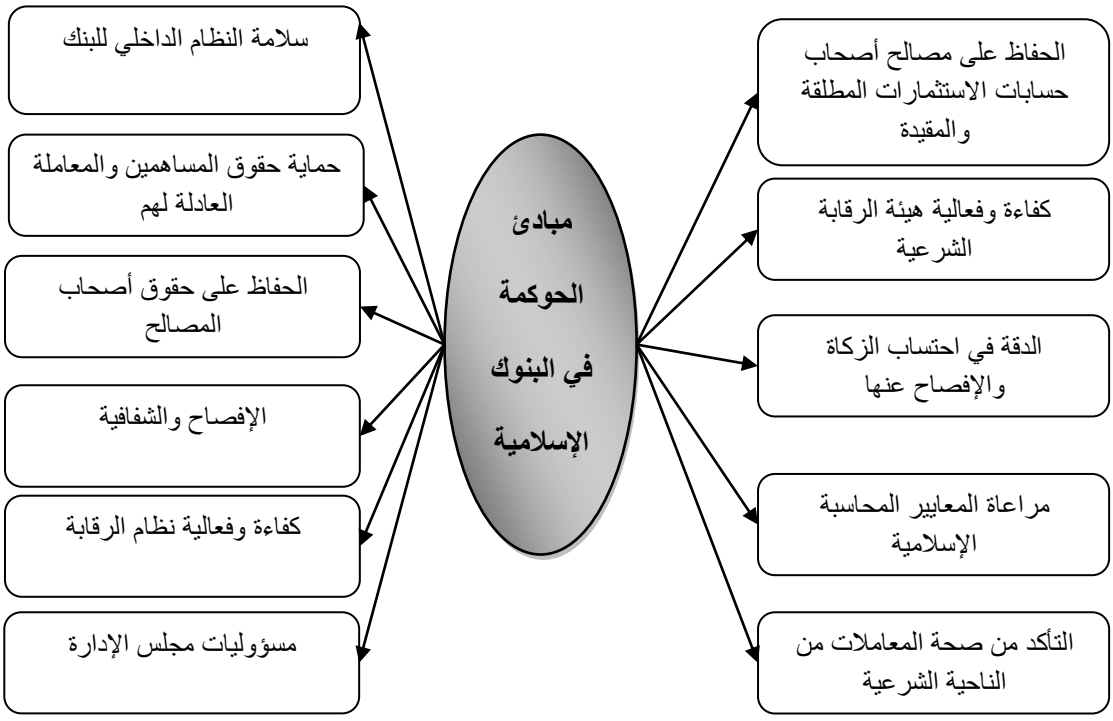

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع (بورقبة شوقي، الحوكمة في المصارف الإسلامية)

يتضح من الشكل السابق أن الخصوصية التي تمتاز بها البنوك الإسلامية تجعلها تختلف في حوكمتها عما سواها من الشركات والبنوك التقليدية وتنفرد بمبادئ تعتمد عليها في تطبيق حوكمة الشركات إلا وهي كفاءة وفعالية هيئة الرقابة الشرعية في التأكد من صحة المعاملات من الناحية الشرعية، الدقة في احتساب الزكاة والإفصاح عنها، ومراعاة معايير المحاسبة الإسلامية، والحفاظ على مصالح أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والمقيدة، وبالرغم من الاختلاف الضمني والشكلي بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية والشركات ألا أنه لا يلغي تطبيقها لمبادئ حوكمة الشركات في البنوك التقليدية والشركات.

المبحث الثالث: الروابط العلائقية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات

إن من أهم المميزات التي تتصف بها حوكمة الشركات هي المسؤولية الاجتماعية، حيث تقوم الحوكمة بالعمل على جعل الشركات مسؤولة عن ممارسة المسؤولية الإجتماعية والمحافظة على البيئة، لأن البقاء في البيئة الإقتصادية الحالية، يفرض على الشركات التأقلم مع التوجهات الإجتماعية والبيئية في أسواق جديدة وشديدة المنافسة.

وفي هذا المبحث تسعى الباحثة لدراسة الروابط العلائقية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات سنركز على الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات وانعكاساتها على المعلومات المحاسبية في المطلب الأول، وكذا دور الآليات الحوكمة في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات

يمكن تحديد الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات وانعكاساتها على المعلومات المحاسبية في النقاط التالية: [1]

1. **المساءلة والرقابة المحاسبية:** أشار تقرير لجنة Cadury الصادر عام 1992 بأنه يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المساءلة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير المعلومات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كملاك. بالإضافة إلى أن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي، ولأعضاء مجلس الإدارة القدرة على القيام بتدقيق فعال حول مدى التزام الشركة وإدارتها بالقوانين واللوائح، ومدى كفاءتها في استغلال الموارد المتاحة للشركة.

[1] عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، **تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها زيادة على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 08، فلسطين، ديسمبر2017 ، ص117.

كما أشار تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة عام 1999 أشار في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذا مساءلة مجلس الإدارة نفسه من قبل المساهمين.

2. **تحقيق الإفصاح والشفافية** : يعد معيار الإفصاح من أهم أهداف حوكمة الشركات حيث أنه يعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل المعلومات المالية المتعلقة بالشركة، ويدرج مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي للشركة، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم علي تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الشركات المختلفة. كما يعد الإفصاح والشفافية عنصر هام لتحقيق باقي مبادئ حوكمة الشركات، حيث أن مبدأ حقوق المساهمين وتوفير الحماية لهم يتطلب أن تتضمن الحقوق الأساسية الحصول على المعلومات المالية وذات الصلة بالشركة في الوقت الملائم وعلى أساس منتظم ويرتبط فشل الحوكمة غالبا بالفشل في الإفصاح[1]. لذا فإن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالشركات وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

3. **الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق:** إن الممارسات السلبية للحوكمة في الشركات هو ضعف ممارسة المحاسبة وأنها في حاجة إلي المزيد من الدعم للوصول إلي الممارسة السليمة مع إعادة النظر في معايير المحاسبة المطبقة، ولذا فقد تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتيسير تطبيق الحوكمة والتي كان منها إصدار الكثير من معايير المحاسبة المحلية والتي تتسق مع مثيلاتها الدولية.

4. **زيادة جودة المعلومات المحاسبية:** يعتبر جودة بالمعلومات المحاسبية وإطفاء الثقة والمصداقية علي المعلومات المحاسبية من الموضوعات الشديدة الأهمية بالنسبة لكافة مستخدمي تلك المعلومات، سواء الداخليين أو الخارجيين، ولاشك أن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يلعب دوراً إيجابيا في هذا الجانب، وخاصة في زيادة جودة المعلومات المحاسبية والتقارير التي تحتوي تلك المعلومات. ووفقا لآليات حوكمة الشركات، فإنه يمكن تحقيق

[1] علا محمد شوقي إبراهيم عيسى، **نفس المرجع السابق،** ص36.

جودة المعلومات المحاسبية وإضفاء الثقة والمصداقية في مخرجات نظام المعلومات بالشركات من خلال ما يلي:[1]

- دقة الإفصاح المحاسبي
- التوقيت الملائم للإفصاح
- خضوع المعلومات المفصح عنها للتدقيق
- توصيل المعلومات لمستخدميها.

5. **الحد من إدارة الأرباح:** تعتبر إدارة الأرباح عملية التغيير المعتمد في المعلومات المالية لغرض الوصول إلى نتائج محددة من قبل الإدارة من خلال التدخل في إعداد التقارير المالية للوصول إلى هذه النتائج[2]. وهدف منها هو إظهار أرباح أكثر استقرارا وثباتا وهذا بدوره يعطي انطباعا عن انخفاض المخاطر التي تتعرض لها الشركة وبالتالي ينتج عنها ارتفاع في أسعار أسهمها وانخفاض لتكاليف اللازمة لمتطلبات الاقتراض والتمويل وكذلك زيادة اقبل المستثمرين على الاستثمار في الشركة، بالإضافة إلى تجنب التدخل الحكومي وتدني التكاليف السياسية التي قد تتعرض لها الشركة في حالة كبر حجم الشركة، والتحايل على أنظمة الضريبية وكذا تحقيق أهداف الإدارة الشخصية كالاستفادة من خطط التعويض والمكافآت والعلاوات الإضافية في حالة تحقيق الشركة لأداء مالي مستقر.[3] ففي ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها، وبذلك يمكن القول أن دور حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
6. **تقويم أداء الوحدات الاقتصادية:** إن من أهمية حوكمة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركات وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة. كما أن من المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء المالي بالشركات وحماية أصولها.
7. **دور التدقيق الداخلي:** يساعد التدقيق الداخلى بما تقوم به من مساعدة الشركات في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من اجل إدارة

---

[1] عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، **نفس المرجع السابق**، ص119.

[2] علاء حسن كريم الشرع، **دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية -دراسة تطبيقية على عينة من شركات التأمين المدرجة في سوق العراقية للأوراق المالية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد07، العدد01، العراق، 2017، ص30.

[3] سامح محمد رضا رياض، **دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية**، مجلة العربية للمحاسبة، أكتوبر 2012، ص23.

المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للشركات، وكذا تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.

8. **دور المدقق الخارجي** : نتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور التدقيق الخارجى أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الشركة، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الشركات.
9. **دور لجان التدقيق:** تعد لجان التدقيق من أهم أدوات الرقابة في الشركات، وأحد أهم دعائم حوكمة الشركات حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المدقق الداخلي والخارجي. وأكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات إن لم يكن جميعها على ضرورة وجود لجان للتدقيق في الشركات التي تسعى إلي تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان التدقيق يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالشركة، وتقوم لجان التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية التدقيق، علاوة على ذلك يشير البعض بأن مجرد إعلان الشركة عن تشكيل لجنة للتدقيق كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية.

المطلب الثاني: دور آليات الحوكمة في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

الفرع الأول: دور الآليات الداخلية للحوكمة في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

1.دور مجلس الإدارة في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يعتبر مجلس الإدارة من أكثر آليات حوكمة الشركات أهمية، لأنه يمثل قمة إطار الحوكمة وعليه فإن هناك أربع مسؤوليات رئيسية لمجلس الإدارة تجاه القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هي[1]:

- التأكد من إن إستراتيجية وخطة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقياسها يتم تطويرها باعتبارها جزءاً مكملاً لخطة وإستراتيجية الشركة بشكل عام.

[1] نجلاء إبراهيم يحي عبد الرحمن، **دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الإعمال السعودية**، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة جامعة بني سويف، العدد01، 2013، ص193.

- مراقبة تقدم الشركات في تنفيذ إستراتيجيتها بما في ذلك إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية.
- التأكد من أن متطلبات الموازنة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية مفهومة ولها تبريراتها في الخطة لعدد من السنوات.
- التأكد من أن عوامل المخاطرة المرتبطة بالنظم المطبقة للقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تم توجيهها.

2.دور لجنة التدقيق في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

وقد أكدت التقارير واللوائح الصادرة حول حوكمة الشركات وتعزيزها، على أهمية الدور الذي تؤديه لجنة التدقيق كأحد آليات الحوكمة، وطبيعة هذا الدور والوظائف التي يجب أن تقوم بها اللجنة، حتى تكون آلية فعالة للحوكمة. ومن ضمن مسؤولية لجنة التدقيق تحسين السياسات العامة للقياس وللإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال:[1]

- حجم المخاطرة Risk Profile : لجنة التدقيق يجب أن تفهم حجم وحالة المخاطرة للشركة ومراقبة وتقييم ممارسات إدارة المخاطر المتعلقة بممارسات سياسات المسؤولية الاجتماعية.
- السياسات المحاسبية الهامة والأحكام والتقديرات: لجنة التدقيق يجب أن تفحص وتناقش مع الإدارة السياسات الهامة للشركة، وجودة الأحكام والتقديرات التي تعدها الإدارة عن المسؤولية الاجتماعية.
- الرقابة الداخلية: على لجنة التدقيق فهم والإطلاع على نظم الرقابة الداخلية بالشركة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وفحصها بصفة دورية مع كل من المدقق الداخلي ومحافظ الحسابات ومعرفة كفاءتها.
- الالتزام: ما لم يقوم مجلس الإدارة أو إحدى اللجان التابعة له ، فإنه يتوجب على لجنة التدقيق فحص ومراجعة الإجراءات التي تتبعها الشركة للالتزام بالقانون والسياسات الهامة في الشركة، بما فيها المدونة الأخلاقية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى ولكي تقوم لجنة التدقيق بمسؤولية الرقابة والإشراف على عملية القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فإنه يتوجب على أعضاء اللجنة أن يمتلكوا الخبرة بالجوانب المالية التي تمكنهم من القيام بذلك، حيث يجب أن تشمل الخبرة الجوانب التالية:

[1] المرجع السابق، ص194.

الخبرة المالية، الخبرة بالحوكمة، الخبرة بعمليات الشركة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية .
وهناك أربع محددات للجنة التدقيق الفعالة:[1]

- ✓ التكوين Composition ويشمل الخبرة، الاستقلالية، النزاهة، والموضوعية.
- ✓ السلطات Authority وتشمل المسؤوليات، تأثير توجيهات مجلس الإدارة، اللوائح والقوانين، قواعد التسجيل في سوق الأوراق المالية.
- ✓ الموارد Resources وتشمل وجود العدد الكافي من الأعضاء، التواصل مع الإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي.
- ✓ الجدية والنشاط Diligence وتشمل الحوافز incentive والمواظبة motivation والدوافع perseverance.

وعليه فإن لجنة التدقيق تؤدى دوراً هاماً في الرقابة الداخلية على عملية القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة من أجل المساهمة الفعلية في تطوير الرقابة الداخلية وتحسن وتطوير حوكمة الشركات في إطارها العام.

تجدر الإشارة أن لجنة التدقيق يمكن أن تكون أكثر فائدة لممارسة الإشراف والرقابة الفعالة على القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، إذا كان من بين أعضائها من لديهم الخبرة في مجال ممارسة الأنشطة الاجتماعية، ذلك أن هذه الخبرات التي لدى أعضاء لجنة التدقيق في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية سوف تساعد الشركات في تحسين نظم الرقابة الداخلية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.

3.دور التدقيق الداخلي في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يؤدي التدقيق الداخلي دوراً هاماً في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية نظراً لما يقوم به من أنشطة ترتبط بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، حيث يهدف التدقيق الداخلي إلى وضع نظم لتقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في الشركة ولتطبيق قواعد الحوكمة بها على نحو سليم، كما يتم وضع نظم وإجراءات التدقيق الداخلي بناء على تصور ودراسة للمخاطر التي تواجه الشركة، على أن يستعان في ذلك بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري الشركة وأن يتم تحديث ومتابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري.[2]

---

[1] DeZoort, F. Todd, And others, **Audit Committee Effectiveness: A Synthesis of the Empirical Audit Committee Literature**, Journal of Accounting Literature, USA, Vol.21, 2002, p42.

[2] نجلاء إبراهيم يحي عبد الرحمن، **نفس المرجع السابق**، ص195.

وترى الباحثة أن التدقيق الداخلي كأحد آليات الحوكمة الداخلية يساهم في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال التأكد من مدى صحة ودقة وسلامة البيانات الاجتماعية التي تعكس كافة الأنشطة الملتزم بها من قبل الشركات ضمن مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الفرع الثاني: دور الآليات الخارجية للحوكمة في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

1.دور التدقيق الخارجي الاجتماعي في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

أصبحت الشركات اليوم مطالبة بتقديم المعلومات الملائمة حول إسهامها ودورها في خدمة المجتمع، باعتبار ذلك مطلبا اجتماعيا، مما أظهر الحاجة إلى تطور خدمة مهنة التدقيق لفحص الأداء الاجتماعي ضمن إطار الأداء الشامل والمستدام إلى جانب أدائها الاقتصادي، وتقديم التقارير الملائمة للأطراف ذات المصلحة، وأن هذا التدقيق له مردود رقابي في مجال حوكمة الشركات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات التي لها برامج اجتماعية. فهو عبارة عن "أداة فعالة لتقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال–ويقوم به طرف محايد ومستقل عن المنظمة– للتحقق من مدى وفائها بمسؤوليتها الاجتماعية القانونية والتطوعية، وفعالية تنفيذها وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات والأساليب الملائمة، والتقرير عن ذلك للأطراف المختلفة بالمجتمع التي يهمها أمر تلك المعلومات في اتخاذ قراراتهم".[1] حيث يعتبر وسيلة هامة، ضرورية، إستراتيجية والأكثر ملائمة في الإطار الحديث للحوكمة من اجل قيادة الشركة نحو الفعالية والكفاءة.

ويؤدي التدقيق الاجتماعي دوراً هاماً في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية نظراً لما يقوم به من فحص وتقييم للأنشطة والبرامج الاجتماعية بغرض التعرف على مدى اتفاق تلك البرامج مع السياسات الموضوعة لتحقيق الأهداف الاجتماعية، والتعرف على الكفاءة في استخدام الموارد المخصصة للبرامج الاجتماعية والتحكم الأمثل في التكاليف الاجتماعية المباشرة منها وغير مباشرة.

2.دور التشريع والقوانين في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على معرفة مدى

[1] سمير عبد الغني محمود، **نفس المرجع السابق**، ص19.

التزام الشركة أو إدارة الشركة بالقوانين والتشريعات فيما يخص دورها الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع.

مما سبق يتضح أن حوكمة الشركات هي عبارة عن نظام أو إطار يتضمن مجموعة آليات وعناصر تعمل معاً، لضبط أداء إدارة الشركة، وما تتخذه من قرارات وأفعال، بحيث يصب في مصلحة الملاك أو حملة الأسهم بشكل محدد، وفي مصلحة أصحاب المصلحة بشكل عام، فهي تتضمن عناصر وآليات مهمة في تحسين مصداقية التقرير المالي والمعلومات المحاسبية والقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

خلاصة الفصل

ساعدت دراسة هذا الفصل من التعرف على مختلف الجوانب الأساسية لحوكمة الشركات في الشركات وفي البنوك بصفة عامة والبنوك الإسلامية بصفة خاصة باعتبارها محل الدراسة الميدانية، وتم التوصل إلى أن تطبيقها يحقق فوائد ومزايا جمة منها تحقيق الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدر عن هذه الشركات مما يعزز ثقة الأطراف ذات الصلة بها في المعلومات المحاسبية المقدمة ومعرفة المكانة الحقيقية للشركات، وكما تساهم في تخفيض المخاطر المرتبطة بالفساد المالي والإداري التي قد تتعرض لها.

هذا وتم التوصل إلى أن تطبيق حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية يختلف عنه في الشركات وفي البنوك التقليدية حيث أن البنوك الإسلامية يواجهها نظام حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للبنك وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية.

الفصل الثالث

جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها حوكمة الشركات

تمهيد الفصل

تعتبر المحاسبة من أقدم نظم المعلومات التي عرفتها الشركات, لما للمعلومات المحاسبية من أهمية كبيرة في التعرف على الواقع المالي والاقتصادي للشركة وعلاقة الشركة مع المحيط الخارجي، والمعلومات المحاسبية تلعب دورا هاما في إدارة الشركات الاقتصادية والشركات بشكل عام وان من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر في توفير المعلومات المحاسبية المناسبة ذات جودة عالية لاتخاذ القرارات سواءً لإدارة الشركة أو الأطراف الخارجية المعنية بهذه المعلومات.

وفي ظل الاستخدام المتزايد للمعلومات المحاسبية والاستفادة منها في مختلف المجالات فإنه من ضروري ملائمة هذه المعلومات ومصداقيتها والثقة فيها كقاعدة صحيحة لمختلف المجالات، وبالتالي الحاجة إلى توفير جوٍ يساعد على تحسين جودة هذه المعلومات، فحوكمة الشركات تساهم في تحسين ذلك من خلال التطبيق الجيد لمبادئها وآلياتها.

وبناءا على ما سبق سيتم تقسيم هذا الفصل ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول : مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبية؛

المبحث الثاني : المعلومات المحاسبية ومعايير جودتها؛

المبحث الثالث : علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المحاسبية

يعد نظام المعلومات المحاسبية من أهم نظم المعلومات في أي شركة، فهو الشريان الرئيسي الذي يمد الإدارة وأصحاب المصالح بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة. ونحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم نظام المعلومات المحاسبي كمنتج للمعلومات المحاسبية والى مكوناته.

المطلب الثاني: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية وأهدافه

الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية

قبل التطرق إلى مفهوم نظام المعلومات المحاسبية، لابد من تناول المفاهيم المكونة له من خلال التطرق إلى مفهوم كلٍ من النظام، نظام المعلومات.

1. **النظام system**

يعرف النظام بأنه" مجموعة من الأجزاء أو العناصر أو المقومات التي تعمل مع بعضها البعض بصورة متناسقة ومترابطة لتحقيق هدف أو مجموعة من أهداف المحددة "[1].

كما يعرف على أنه" النظام هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتكامل مع بعضها البعض وتحكمها علاقات وآليات عمل معينة وفي نطاق محدد بقصد تحقيق هدف معين."[2]

ويعرف النظام أيضا على أنه" مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة، والمتفاعلة مع بعضها بسلسلة من العلاقات، من أجل أداء وظيفة محددة أو تحقيق هدف معين."[3]

2. **نظام المعلومات Information System**

يعرف نظام المعلومات بأنه" مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب، من اجل مساعدتهم في أداء الوظائف المسندة إليهم"[4].

---

[1] ابراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2000، ص17.

[2] سليم إبراهيم الحسينة، **نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الرواق**، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن،2002 ، ص17.

[3] عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، 2004، ص14.

[4] عبد الرزاق محمد قاسم، **نفس المرجع السابق**، ص15

ويمكن أيضا تعريف نظام المعلومات بأنه" مجموعة الأنشطة التي تعتبر مسؤولة عن تجميع ومعالجة البيانات لإنتاج معلومات مفيدة، فالبيانات تتضمن ترتيب للخصائص المتعلقة بالأحداث ومقبولة كمدخلات لنظام المعلومات، أما المعلومات فيها تشير إلى ناتج معالجة البيانات الذي يكون في شكل مرتب وذو مغزى للشخص الذي يستخدمه."[1]

3. نظام المعلومات المحاسبية Accounting Information System

يعد نظام المعلومات المحاسبي من أقدم أشكال الأنظمة التي عرفتها الشركات ويمثل الركيزة الأساسية لنظم المعلومات الأخرى. حيث عرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه" عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية".[2]

ويمكن تعريفه بأنه :"أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع Accumulate، وتبويب Classify، ومعالجة Process، وتحليل Analyze، وتوصيل Communicate المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرار إلى الأطراف الداخلية والخارجية".[3]

ويعرف أيضا بأنه: "ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية"[4].

ويلاحظ من هذا التعريف أن نظام المعلومات المحاسبية يعد نظام من النظم الفرعية المكونة لنظام المعلومات الإداري داخل الشركة، بل يعد أهم وأكبر النظم الفرعية في نظام المعلومات الإداري حيث يوفر المعلومات إلى كافة المستويات الإدارية والأنظمة الأخرى.

الفرع الثاني: أهداف نظام المعلومات المحاسبية

يعمل نظام المعلومات المحاسبية في الشركة على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كما أن له دور كبير يؤديه داخل وخارج الشركة نظرا لطبيعة

---

[1] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية**، جامعة فرحات عباس –سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص5.

[2] محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001 ، ص55 .

[3] أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص29.

[4] أحمد حسين على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص47.

المعلومات التي ينتجها، والتي تساعد في تلبية احتياجات المستخدمين الخارجيين والداخليين ويمكن تلخيص أهم أهداف هذا النظام في النقاط التالية:[1]

1. **توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات اليومية:** يتمخض عن المعاملات اليومية التي تجريها الشركة مجموعة من الأحداث يطلق عليها المعلومات المحاسبية مثل بيع المنتجات، استلام النقديات من الزبائن....وغيرها، وهذه العمليات تتطلب تسجيلها في الدفاتر المحاسبية وهكذا يتوفر لدى الشركة معلومات يومية متواصلة تمكن من انجاز المهام والعمليات الجارية اليومية.
2. **توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار**: تتخذ الشركة خلال مسيرتها مجموعة من القرارات التشغيلية والتكتيكية والإستراتيجية، ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم المصادر الأساسية التي تدعم هذه القرارات من خلال المعلومات المحاسبية التي تقدم في شكل تقارير وقوائم مالية، باعتبار أن جل هذه القرارات في الشركة لها اثر مالي يجب تحليله وقياسه في الحاضر والمستقبل.
3. **توفير المعلومات اللازمة التي تساعد على تقييم النشاط الإداري:** يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أداة هامة توفر المعلومات اللازمة التي تبين مدى نجاعة الأداء الإداري في الشركة من خلال توفير معلومات للمساهمين، الموردين والعملاء، الجهات الحكومية، البنوك....وغيرهم، وخصوصا المسيرين من أجل تقييم مدى كفاءة وفعالية الأداء الإداري في الشركة (مدى تحقيق الإدارة للأهداف المسطرة وفق الإمكانيات المتاحة أو مدى قدرة الإدارة على استغلال الموارد المتاحة بفعالية لتحقيق الأهداف المسطرة).
4. كما يستطيع نظام المعلومات المحاسبي في الشركة تقديم عدد من المساهمات خاصة عند استحداث نظام محاسبي جديد: ينظم الأعمال آلياً ويقلل الأخطاء، ويقدم خدمات جديدة ومبتكرة للزبائن، ومن المساهمات ما يمكن قياسه والبعض بصعب قياسه فالعوائد التي يمكن قياسها تتمثل في تخفيض التكاليف، تحديد نقاط القوة والضعف...، أما التي يصعب قياسها فلها مردود ايجابي على القيمة السوقية للشركة وسمعتها، ومن ثم تحسين ربحيتها، ويمكن تحديد هذه المنافع غير القابلة للقياس فيما يلي:

- تقليل الأخطاء وزيادة سرعة النشاط، تحسين التخطيط والرقابة الإدارية وزيادة المرونة التنظيمية...

[1] حاج قويدر قورين، **أهمية بناء ونظام المعلومات المحاسبية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (إسقاط على حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، الجزائر، 2013/2012، ص78.

- ربط الأهداف الرئيسية والفرعية في الشركة بوسائل وأدوات تحقيقها.
- زيادة كفاءة الموظفين.

المطلب الثاني: خصائص نظام المعلومات المحاسبية وأهدافه

الفرع الأول: خصائص نظام المعلومات المحاسبية

يتصف نظام المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الأنظمة الأخرى نذكر منها ما يلي:[1]

- ❖ هو نظام متخصص في جمع البيانات المحاسبية وتحليلها وإنتاج معلومات محاسبية؛
- ❖ يتصف بالشمولية حيث يمتد إلى كل الأنشطة داخل الشركة، فلا يمكن تصور أي نشاط في الشركة لا يمسه نظام المعلومات المحاسبي بطريقة أو بأخرى باعتبار أن كل حركات هذه الأنشطة لها أثر مالي، هذا الأثر الذي يقيسه ويسيره نظام المعلومات المحاسبي؛
- ❖ يوفر معلومات مفيدة للمسيرين في كل المستويات الإدارية من أجل اتخاذ القرارات، باعتبار أن معظم القرارات التي تتخذها الشركة لها أثر مالي مباشر على عائدات الشركة وهيكلها المالي، فلهذه المستويات الإدارية في الشركة معلومات محاسبية تساعدها في اتخاذ القرارات؛
- ❖ التداخل والتفاعل مع مختلف الأنظمة الفرعية الأخرى حيث لا يمكن لأي نظام مهما كان نوعه أن يكون منفصلا عن باقي الأنظمة الأخرى لان مخرجات نظام معين هي مدخلات نظام أخر، ونظام المعلومات المحاسبي يمتاز بالتغلغل في الأنظمة الأخرى بحيث يمدها بالمعلومات الضرورية وهي بدورها تمده بالبيانات الضرورية حول كل التصرفات المادية والمالية التي أحدثتها؛
- ❖ هذا النظام لا يقتصر بدوره على توفير المعلومات للمستخدمين الداخليين فقط وإنما حتى المستخدمين الخارجين من عملاء وموردين، ومساهمين، وبنوك... وغيرهم، من خلال التقارير والقوائم المالية .

وخلاصة القول يعد نظام المعلومات المحاسبية جزءًا من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دورًا هامًا وفعالاً يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة صحيحة ودقيقة في الوقت المناسب تساعدهم في اتخاذ مختلف القرارات الإدارية، ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم التي تعد من واقع البيانات اليومية الفعلية.

[1] حاج قويدر قورين، **نفس المرجع السابق** ، ص70.

الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبية كأي نظام من مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق الهدف الذي من أجله تم تصميمه من العناصر التالية:[1]

1. **وحدة تجميع البيانات :** تقوم هذه الوحدة بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالشركة، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة أهداف الشركة وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام، كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة.
2. **وحدة تشغيل البيانات :** البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبية قد تستخدم في الحال إذا كانت مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتصبح معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات وبالتالي فإنها ترسل إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبية.
3. **وحدة تخزين واسترجاع البيانات** : تختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها لاستخدامها مستقبلا أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى صانعي القرار.
4. **وحدة توصيل المعلومات(قنوات المعلومات):** تعتبر هذه الوحدة الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل نظام المعلومات المحاسبية حتى تصل إلى صانعي القرارات الإدارية، وقد تكون قنوات الاتصال آلية أو يدوية (شاشات أو ورق) حسب الإمكانيات المتاحة للشركة.

المطلب الثالث: مبادئ نظام المعلومات المحاسبية ومقوماته

توجد عدة مبادئ لنظام المعلومات المحاسبية من جهة وعدة مقومات من جهة أخرى نتناولها فيما يلي:

[1] كمال الدين الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص49 -51.

الفرع الأول: مبادئ نظام المعلومات المحاسبية

يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية منها ما يلي:[1]

1. **مبدأ التكلفة المناسبة:** يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم الشركة وإمكانياتها المالية، ويجب توفر شرطين أساسيين حتى يكون النظام المحاسبي قادرا على توفير المعلومات وتحقيق الرقابة وهما:

-**شرط إجباري:** يتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات والتي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

-**شرط اختياري:** يتمثل في إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق، وكذا تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية. ويجب مراعاة جانب التكاليف مقارنة بالعائد المنتظر من هذه الإجراءات الاختيارية، أي يجب أن يكون العائد من النظام المحاسبي يفوق تكلفته.

2. **مبدأ الثبات في إعداد التقارير:** هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في المحاسبة وعليه فإن أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ الذي مفاده أن يتم إعداد مخرجات النظام بإتباع طريقة واحدة وثابتة في كل الدورات لكي تكون لها القابلية للمقارنة وتساعد على إجراء الرقابة.
3. **مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير:** إن انجاز العمل المحاسبي بدءً بتجميع البيانات إلى إعداد التقارير يتم بتدخل من الإنسان لأن أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، ولهذا فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي، والقيام بدراسة مستفيضة للنفس البشرية وميولها، وتفادي كل رد فعل معرقل للسير الحسن للنظام.
4. **مبدأ الهيكلة:** إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للشركة من خطوط السلطة والمسؤولية، لأنه على أساسها توضع أساليب الضبط والرقابة الداخلية، وتحدد أيضا خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية.

[1] أحمد لعماري، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر2001، ص ص58-60.

5. **مبدأ الضبط والرقابة الداخلية:** إن الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة، صحيحة، وصادقة تكون قاعدة القرار السليم، لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع كل الأخطاء، وأسلوب الضبط الداخلي أضيق نطاق من المراقبة الداخلية، لأنه يوفر الأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات وتمكين العاملين من تقليل فرص الوقوع في الأخطاء، فاستخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والفعلي تعد أمثلة عن نظم الضبط الداخلي.
6. **مبدأ التوقيت السليم:** إن مخرجات النظام المتضمنة للمعلومات المحاسبية توجه إلى جهات مختلفة التي تستخدمها لتحقيق أغراضها كصنع القرارات المناسبة لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبي المصمم قادرا على توفير هذه المخرجات في الوقت المناسب وبالنوعية الجيدة.
7. **مبدأ المرونة:** يجب أن يتميز النظام المحاسبي بالمرونة لكي يواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات، وهذا يعني أن يكون النظام المصمم قادرا على التوفيق بين مبدأ الثبات والاستمرار ومبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه الشركة دون المساس بمبدأ الثبات والاستمرار.
8. **مبدأ إعداد التقارير:** يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على إصدار التقارير المختلفة التي تعد وسيلة اتصال ما بين المستويات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية، كما يجب أن تعد هذه التقارير بدقة تجعلها مفيدة في صنع القرارات.

الفرع الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبية

تتمثل مقومات أي نظام في مجموعة من الأسس التي يقوم عليها النظام بصورة مترابطة ومكملة لبعضها البعض بحيث لا يمكن الاستغناء عن إحداها إذا ما أريد لذلك النظام تحقيق أهدافه بفاعلية.

وهناك مجموعة من المقومات التي تتواجد في نظام المعلومات المحاسبي وقد تختلف في تفاصيلها من شركة لأخرى بسبب عدة عوامل منها: حجم الشركة، نوع النشاط، الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام...وغيرها، وتوفر هذه المقومات أمر ضروري يستلزمه العمل المحاسبي وتشتمل هذه المقومات على:

1. المقومات التقليدية:

تمثل المقومات التقليدية الحد الأدنى لتشغيل نظام المعلومات المحاسبي وهي مجموعة من المقومات ظهرت في شكلها الأولي مع ظهور المحاسبة وهي:[1]

أ- **المستندات:** ويعتبر المادة الأولية التي يستعملها نظام المعلومات المحاسبي والتي تقوم بتزويده بالبيانات التي تدخل في عملية المعالجة (مدخلات النظام المحاسبي)، بحيث يجب التأكد من توافر هذه المستندات على جملة من الشروط القانونية لكي تضمن سلامة المراحل الأخرى للعمل المحاسبي وتلبي أغراض الرقابة. وعدد هذه المستندات لا يمكن حصره لأنه يخضع لطبيعة الشركة.

ب- **دليل الحسابات:** إن الحاجة إلى لغة محاسبية متجانسة ومتداولة بين جمهور المحاسبين، تسهل التفاهم والتعاون فيما بينهم وتكون مناسبة للنظام المحاسبي، حيث جعلت المنظمات المحاسبية والهيئات المختصة تبحث على دليل موحد للحسابات يلزم تطبيقه.

ويعرف دليل الحسابات على أنه: مجموعة من القوانين والإجراءات التي تعمل على ضبط وتنظيم العمل المحاسبي، بحيث يحتوي هذا الدليل على خريطة حسابات تصف الخطوط العامة التي تجرى على أساسها عملية تمييز وحصر وتجميع البيانات المحاسبية المناسبة لغرض القياس.[2]

ويهدف دليل الحسابات إلى العديد من الأهداف من أهمها توحيد المصطلحات المحاسبية وقائمة الحسابات واليات تسييرها وتوحيد طرق التقييم وإعطاء نماذج للوثائق الشاملة والكشوف المالية والجداول الملحقة من أجل تسهيل عملية الرقابة والتدقيق.

وفي الجزائر يطلق على دليل الحسابات بالنظام المحاسبي المالي حيث ينص القانون 07-11 المؤرخ بـ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 03 منه وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة المالية "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[3]

ج- **المجموعة الدفترية:** تتمثل في كافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في الشركة وهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية التي قامت الشركة بها والتي تساعد على معالجة البيانات من خلال

[1] حاج قويدر قورين، نفس المرجع السابق، ص87.

[2] ابراهيم الاعمش، **أسس المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1999، ص 38.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، قانون 07-11 المادة 03، ص03.

عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل وفقا لمجموعة من الإجراءات والقوانين، المبادئ والسياسات المحاسبية التي تنظم العمل المحاسبي، مما يضمن في الأخير العرض الجيد للمعلومات الواجب ذكرها في القوائم المالية.

وفي الجزائر ينص القانون 07-11 المؤرخ بـ 25 نوفمبر 2007 في المادة رقم 20 منه "تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفتر يوميا ودفتر كبيرا ودفتر الجرد مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة".[1]

د- **مجموع التقارير والقوائم المالية**: تمثل مجموعة التقارير والقوائم المالية ناتج تشغيل نظام المعلومات المحاسبي في أي شركة كانت وخلاصة كل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطها التجاري وغير التجاري خلال كل سنة مالية، وهي تقدم كل الجهات الداخلية والجهات الخارجية التي لها علاقة بالشركة، والتي تعتمد على التقارير والقوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

2. المقومات الحديثة

تتمثل المقومات الحديثة في التشغيل الالكتروني لنظام المعلومات المحاسبي وهي:

أ- **أجهزة الإعلام الآلي:** نظرا للصفات التي تتميز بها أجهزة الإعلام الآلي من سرعة في التشغيل البيانات وتحويلها إلى معلومات، بحيث لم يعد هناك فاصل زمني مابين وقوع حدث معين (المدخلات في البيانات) والتقرير عنه(المخرجات من المعلومات)، هذا فضلا عن الدقة التي تتسم بها المعلومات المتولدة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتصف هذه الأجهزة بأنها ذات طاقة تخزينية كبيرة تمكنها من حفظ وتشغيل بيانات وتوفير معلومات بالكمية والنوعية التي يطلبها مستخدمو المعلومات.[2]

ب- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تبنت الشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل نظام المعلومات المحاسبي والتي تتجسد في مختلف التقنيات الحديثة (الفاكس، الانترنت، الشبكات الداخلية، البرمجيات....)، والتي أصبحت حاجة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها في نقل ومعالجة وتخزين البيانات وإنتاج المعلومات واسترجاعها[3].

وتجدر الإشارة إلى أن المقومات الحديثة لنظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الالكتروني للبيانات لن تختلف عن مقومات نظام المعلومات المحاسبي التقليدية، بمعنى أنه في كل الأحوال لابد من وجود مجموعة مستندية، ومجموعة دفترية، ودليل محاسبي، وقوائم وتقارير مالية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، قانون 07-11 المادة 20، ص 05.

[2] أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نفس المرجع السابق**، ص37.

[3] حاج قويدر قورين، **نفس المرجع السابق**، ص90.

المبحث الثاني: المعلومات المحاسبية ومعايير جودتها

تعد المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية شئ حاسم ومهم لأي شركة عند اتخاذ القرار، حيث صحة هذه الأخيرة تتوقف على جودة المعلومات المحاسبية، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المعلومات المحاسبية ومعايير جودتها وكذا محدداتها والعوامل المؤثرة عليها.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها

الفرع الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

تعتبر كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية، وغالبا ما تستخدم في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة بقصد الدلالة على معنى واحد رغم الاختلافات الجوهرية بينهما، ويعتبر مفهوم المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل، إذ أن هناك عدم الوضوح في التمييز بين البيانات والمعلومات، وأن معيار الاستفادة من قبل المتلقي (المستفيد) هو الأساس في التمييز بين البيانات والمعلومات، ويعتمد في هذا المعيار على خاصيتين أساسيتين للتمييز بينهما وهما: [1]

- **الإضافة المعرفية:** فالتمييز وفق هذا المعيار يعتمد على الشخص المتلقي، فإذا ما أدت البيانات إلى إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي تحولت إلى معلومات، فإذا لم تؤد البيانات إلى إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي فتبقى مصنفة في إطار البيانات. وبناءً على هذا المعيار ما يعد بيانات بالنسبة لشخص ما يمكن أن تعتبر معلومات بالنسبة لشخص أخر.
- **الارتباط:** يجب أن تكون البيانات مرتبطة بحدث معين يتم اتخاذ قرار بشأنه من قبل المتلقي حتى تتحول البيانات إلى معلومات، فالبيانات تعد معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ فهي إما أن تؤدي إلى اتخاذ قرار سليم، وأما أن تؤكد أن القرار المتخذ سليم، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله، لذلك فأن ما يعتبر بيانات في لحظة معينة قد تتحول إلى معلومات في أوقات أخرى.

وبناء على هذا المدخل يمكن تعريف كل من البيانات والمعلومات على النحو التالي:

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، **نفس المرجع السابق**، ص ص12-13.

- **البياناتData:** هي "عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج".[1]

وهي" مجموعة من الحقائق والرموز والأرقام ذات دلالات معينة غير مبوبة لا يستفيد منها متخذ القرار إلا بعد معالجتها بغرض إنتاج المعلومات".[2]

فيمكن تعريف البيانات على أنها : مواد خام تعبر عن أحداث معينة لا يستفيد منها متخذ القرار ولا تؤدي إلي إضافة معرفة إلا بعد معالجتها.

أما **البيانات المحاسبية:** تصنف البيانات المحاسبية تبعا للأحداث المتعلقة بأنشطة وبيئة الشركة إلى صنفين:[3]

- ✓ **البيانات المالية:** تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الشركة، ويتبعها اثر مالي، بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية، وتشمل الأحداث التمويلية، والرأسمالية، الأحداث الإيرادية.
- ✓ **البيانات غير المالية:** تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الشركة، ولا يتبعها اثر مالي، وهي نوعين بيانات كمية يعبر عنها بصورة كمية، وبيانات غير كمية يعبر عنها بصورة وصفية، نظراً لصعوبة قياسها بصورة كمية

- **المعلومات Information:**

-تعرف المعلومات بأنها" عبارة عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت للحصول على نتائج ذات معنى لمستخدميها ".[4]

-وعرفت أيضا:"هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات."[5]

---

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، **نفس المرجع السابق**، ص13.

[2] أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نفس المرجع السابق**، ص17.

[3] عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم-دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في البورصة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2012، ص33.

[4] أحمد حسين على حسين، **نظام المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص25.

[5] عبد الرزاق محمد قاسم، **نفس المرجع السابق**، ص 13.

-كما تعرف المعلومات على "أنها ناتج العملية التشغيلية التي تجرى على البيانات من تبويب وتحليل وتفسير بهدف استخدامها في توضيح الأمور المختلفة، وبناء الحقائق عليها من قبل مستخدميها بما يحقق الفائدة لهم".[1]

-عرفت أيضا بأنها " البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل."[2]

ومما سبق يتضح أن التعاريف السابقة أجمعت على أن المعلومات هي البيانات التي تتم معالجتها حتى تصبح ذات معنى أو دلالة لاتخاذ القرار.

أما المعلومات المحاسبية:

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها:" كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي الخطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً."[3]

من خلال التعاريف السابقة فان المعلومات المحاسبية عموما هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها محاسبيا حتى تكون ذات فائدة ويمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية في عملية اتخاذ القرار تجاه الشركة.

الفرع الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية

تحتاج الإدارة إلى المعلومات في كل أوجه نشاطها وفي كل مجالاتها حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرار، وتنظيم الأنشطة وتخطيطها والرقابة على التنفيذ وغيرها من المجالات. حيث يعتبر عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي تعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في الموازنات التخطيطية وفي الرقابة وتقييم الأداء. حيث أن سلامة وفعالية القرار الإداري يتوقف بالدرجة الأولى على سلامة ودقة وكفاية المعلومات التي يبنى عليها القرار.[4]

---

[1] زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، **تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، مكتبة المجمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص369.

[2] أحمد جمعة واخرون، **نفس المرجع السابق**،ص20.

[3] زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، **نفس المرجع السابق**، ص 369.

[4] أحمد جمعة وآخرون، **نفس المرجع السابق**، ص22.

وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد اللازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات إلى الجهات المستفيدة (خاصة متخذي القرارات) تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتابهم، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا، أو التقليل من حجم التباين في الخيارات، وذلك عندما يستخدم متخذو القرار تلك المعلومات المحاسبية كنسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة.[1]

وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لعدة عوامل يمكن إجمالها في النقاط التالية:[2]

1. **النمو في حجم الشركات:** إن ازدياد حجم غالبية الشركات من حيث ازدياد رؤوس الأموال المستثمرة، تعدد الجهات ذوي المصلحة...وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات وتقريرها بصورة مستمرة ودائمة.
2. **ازدياد قنوات الاتصال في الشركة:** الأمر الذي يتطلب ضرورة توفير المعلومات بصورة عمودية وأفقية وتبادلها مع بعضها البعض.
3. **تعدد أهداف الشركة:** لم يعد هدف الشركات محصورا في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح، بل تعددت أهدافها منها الأهداف الاجتماعية اثر التزامها بالمسؤولية الاجتماعية الأمر الذي يتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
4. **التأثر بالبيئة الخارجية:** من الواضح أن الشركة تتأثر بالبيئة التي تعمل فيها وتؤثر عليها، وقد ازدادت هذه العلاقة في الوقت الحاضر نتيجة لكثرة التغيرات التي تحدث في البيئة والناتجة عن تغير الظروف التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدولة، وعلى إدارة الشركة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف وما يحدث فيها من تغيرات حتى يمكن أن تتخذ الخطوات الضرورية لملائمة عملياتها ونظامها لتتماشى مع هذه التغيرات وتلك الظروف، ولاشك أن ذلك يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات التي يجب توفيرها.

[1] زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، **نفس المرجع السابق**، ص369.
[2] المرجع السابق، ص379.

الفرع الثالث: مستخدمي المعلومات المحاسبية

من المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، والذين تتباين احتياجاتهم انطلاقًا من تباين أهدافهم وغاياتهم وتتعدد مجالات استخدام المعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن احتياجات المستفيدين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها:[1]

- طبيعة المستخدم؛
- الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية؛
- نوع المعلومات المحاسبية ومستوى جودتها وكميتها؛
- التوقيت السليم والمناسب للمعلومات المحاسبية.

هذا كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل: طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار

ويقصد بمستخدمي المعلومات المحاسبية الأطراف أو الجهات المستخدمة والمستفيدة من المعلومات المحاسبية، والتي تعتمد على المعلومات المحاسبية لأغراض القرارات الداخلية والخارجية، وعليه يمكن تقسيم مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى نوعين من المستخدمين الداخليين والخارجيين كما يلي:[2]

1. **المستخدمين الداخليين:** وتتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة الشركة وباستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية. فالمدراء يحتاجون إلي المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة الشركة وتقييم أداء المسؤولين وينطبق ذلك على فئة المدراء بكافة مستوياتهم، المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة، مدير التسويق، مشرفي الإنتاج، المدير المالي وموظفو الشركة.
2. **المستخدمين الخارجيين:** توجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية. ويمكن تقسيمهم إلي نوعين: فئات لها مصالح مالية مباشرة في الشركة، وفئات لها مصالح مالية غير مباشرة.

وتتضمن الفئات ذات المصلحة المالية المباشرة الأطراف التالية:

---

[1] ماجد إسماعيل ابو حمام، **نفس المرجع السابق**، ص62.

[2] أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين"**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2006، ص ص 61-62.

أ- المستثمرون الحاليون والمرتقبون: وهم يستخدمون المعلومات المالية لاتخاذ القرارات سواء بشراء الأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها. ويهتم هؤلاء المستثمرون بالتعرف علي مدى تقدم الشركة وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وكذلك مقارنة هذه النتائج مع الشركات الأخرى المماثلة.

ب- المقرضون الحاليون والمرتقبون (البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وأصحاب السندات): وهم يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة الشركة على سداد ديونها والتزاماتها.

ج- العاملون الحاليون والمرتقبون : وهم يستخدمون المعلومات المالية لمعرفة المركز المالي للشركة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمرارية تلك الشركة فالوضع المالي الجيد وتحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم.

د- النقابات العمالية: فهي تحتاج إلي المعلومات عن الوضع المالي ومستويات الأرباح والمحققة في الشركة للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمل.

أما الفئات ذات المصالح المالية غير المباشرة فتتمثل في الأطراف التالية:

أ- السلطات الحكومية ذات العلاقة، مثل :

* مديرية الضرائب: التي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن الشركة(قائمة المركز المالي أو الميزانية وقائمة الدخل أو الإرباح والخسائر) لاستخدامها لأغراض تحديد الضريبة المستحقة على الشركة.
* ديوان الإحصاءات العامة: فهي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة لمراعاتها في حسابات الدخل الوطني في مختلف القطاعات الاقتصادية (إعداد الحسابات الوطنية).

ب- السلطات القضائية: فهي تحتاج إلي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفصل في أمور الإفلاس والمنازعات القضائية.

ج- المحللون الماليون والوسطاء الماليون: فهم يحتاجون إلى البيانات والقوائم بغرض إجراء التحليلات المالية وتقديم الاستشارات لاتخاذ قرارات استثمارية.

د- المستهلكون أو العملاء: حيث يهتمون بتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة الشركة على الاستمرار بتزويدهم بالسلع وفق جودة ونوعية معينة وبكميات كافية وبأسعار معقولة كما يهمهم تقييم مقدرة الشركة في الاستمرارية بتقديم خدمات ما بعد البيع وخدمات ضمان المنتج.

هـ- المخططون الاقتصاديون: فهم يحتاجون إلي المعلومات المحاسبية لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره واتجاهاته.

المطلب الثاني: معايير جودة المعلومات المحاسبية

قبل التطرق إلى معايير جودة المعلومات المحاسبية سيتم التطرق إلى تعريف المعلومات المحاسبية وخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية حتى تصبح ذات جودة والأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات.

الفرع الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

تعد الجودة من أهم القضايا التي تهتم بها الإدارة العليا للشركة مهما كانت نوعية نشاطها وحجمها، فهي تسعى دائما لرفع مستوى أدائها من حيث تقديم المعلومات، حتى تصل إلى درجة التميز في تقديم معلومات ذات جودة عالية الذي يعد مثالاً ينبغي الوصول إليه وتحقيقه. حيث تقوم الشركات باستخدام العديد من الأساليب والأدوات التي تمتلكها لتحسين مستوى جودة معلوماتها، بغية توفير المعلومات التي تلبي متطلبات واحتياجات مستخدمي هذه المعلومات، سواء الداخليين(العاملين باختلاف مستوياتهم الوظيفية) أو الخارجيين (البنوك، المستثمرين، الجهات الرقابية باختلاف احتياجاتهم)، وذلك عن طريق تدعيم قراراتهم تجاه الشركة.

الجودة Quality كمصطلح مشتق من كلمة لاتينية Qualies ويقصد بها طبيعة الشئ ودرجة صلاحيته.[1]

ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.[2]

كما تعد جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات - دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008 /2009، ص23 .

[2] صبايحي نوال، **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقتها مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، ص08 .

لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم. أي أن المعلومة الجيدة هي المعلومة الأكثر إفادة في مجال ترشيدالقرارات.[1]

وعموما تعني جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية ما تحققه من منفعة لمستخدمى المعلومات، والأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات.

الفرع الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تتمثل أهداف التقارير المالية في توفير المعلومات المفيدة لمقابلة الأغراض المختلفة لمستخدمي تلك التقارير سواء كان ذلك داخل الشركة أو خارجها، ولكي تكون المعلومات مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها فلا بد من توفير مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، لذلك فان الهدف الأساسي في تحديد هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو استخدامها لتقويم مستوى جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها والإفصاح عنها في التقارير المالية. وعليه تنقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى ما يلي:

1.الخصائص النوعية الأساسية: وتشمل على خاصتين وهما:

أ. الملاءمة Relevance:

تعرف الملائمة على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات وبعبارة أخرى، هي قدرة المعلومات على إيجاد فرق في اتخاذ القرار.

كما عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تعبير في اتجاه القرار، وذلك من خلال زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة.[2]

ويقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية، وتحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي:

– **القيمة التنبؤية Prédicative value:** ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للشركة أو بقوتها الإرادية، حيث أن القيمة التنبؤية للمعلومات تساعد مستخدميها على القدرة على تنبؤات حول أثار الماضي والحاضر والمستقبل.

---

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **نفس المرجع السابق**، ص23.

[2] هوام جمعة، لعشوري نوال، مداخلة بعنوان :**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع ورهانات وأفاق)**،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر، يومي 7-8ديسمبر2010، ص13.

– **قيمة التغذية العكسية (القيمة الاسترجاعية)Feed back Value:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية أمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية ....الخ.[1]

– **التوقيت المناسب Timeliness:** أي ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.

ب. الموثوقية Reliability:

تقدر الموثوقية للمعلومات المحاسبية بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض، والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية. وتمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية و اختيار المعلومات المفيدة لهم.[2]

ويقصد بها حسب البيان رقم (2) الصادر عن FASB "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله".[3]

إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاثة خصائص فرعية هي:

– **القابلية للتحقق (الموضوعية)Verifiability:** وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في القياس.[4]

– **الصدق في التعبيرFaithfulness:** تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الشركة، أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).

– **الحيـاد Neutralité:** تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

---

[1] زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، **نفس المرجع السابق**، ص 375.

[2] هوام جمعة، لعشوري نوال، **نفس المرجع السابق**، ص15.

[3] International finance corporate (IFC), corporate governance: why corporate governance, 2005.

[4] زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، **نفس المرجع السابق**، ص 375.

إذن فالملاءمة والموثوقية الخاصيتان الأساسيتان، اللتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية، ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات.

2. الخصائص النوعية الثانوية:

بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي **FASB** والتي تساهم في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وهي:

أ. الثبات Consistency: يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى. حيث إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

ب. القابلية للمقارنة Comparability: تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في الشركات المختلفة قابلة للمقارنة، ويقصد بالتماثل هنا أن تكون الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة هي نفسها في مختلف الشركات.

بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركة سياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي.

إضافة إلى ذلك هناك قيدان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة هما:

✓ **قيد حاكم أو متحكم:** (التكلفة ≤ المنفعة) وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها، مع ملاحظة أن تقييم المنافع والتكاليف هي عملية حكمية بصورة جوهرية. علاوة على ذلك فالتكاليف لا تقع بالضرورة على أولئك المستخدمين

الذين يستفيدون بالمنافع، ولهذه الأسباب فإنه من الصعب تطبيق اختبار التكلفة ≤ المنفعة على حالة معينة بذاتها.[1]

✓ **الأهمية النسبية:** تلعب هذه الخاصية دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار، كما تعد معياراً هاماً في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده على هذه المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستخدمها كلما كانت ذات أهمية نسبية.

هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص السابقة الذكر، فجودة المعلومات لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات، بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها، فنرى أن أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة، ولذلك اهتمت العديد من الشركات بإصدار قواعد ومعايير للإفصاح من أجل توفير معلومات ذات جودة عالية.

الفرع الثالث: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

توجد عدة معايير لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية يمكن تحديدها بصفة عامة على النحو التالي:[2]

1.معايير قانونية:

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الشركة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2.معايير رقابية :

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من

[1] أحمد محمد نور، **المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010، ص45.
[2] هوامه جمعة، لعشوري أمال، **نفس المرجع السابق**، ص ص 18-19.

لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والإطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دوراً مهماً في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة الشركة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

3.معايير مهنية :

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد المعايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح الشركة.

4.معايير فنية:

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات.

ويوضح الشكل الموالي معايير لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية:

الشكل رقم(03-01): معايير جودة المعلومات المحاسبية

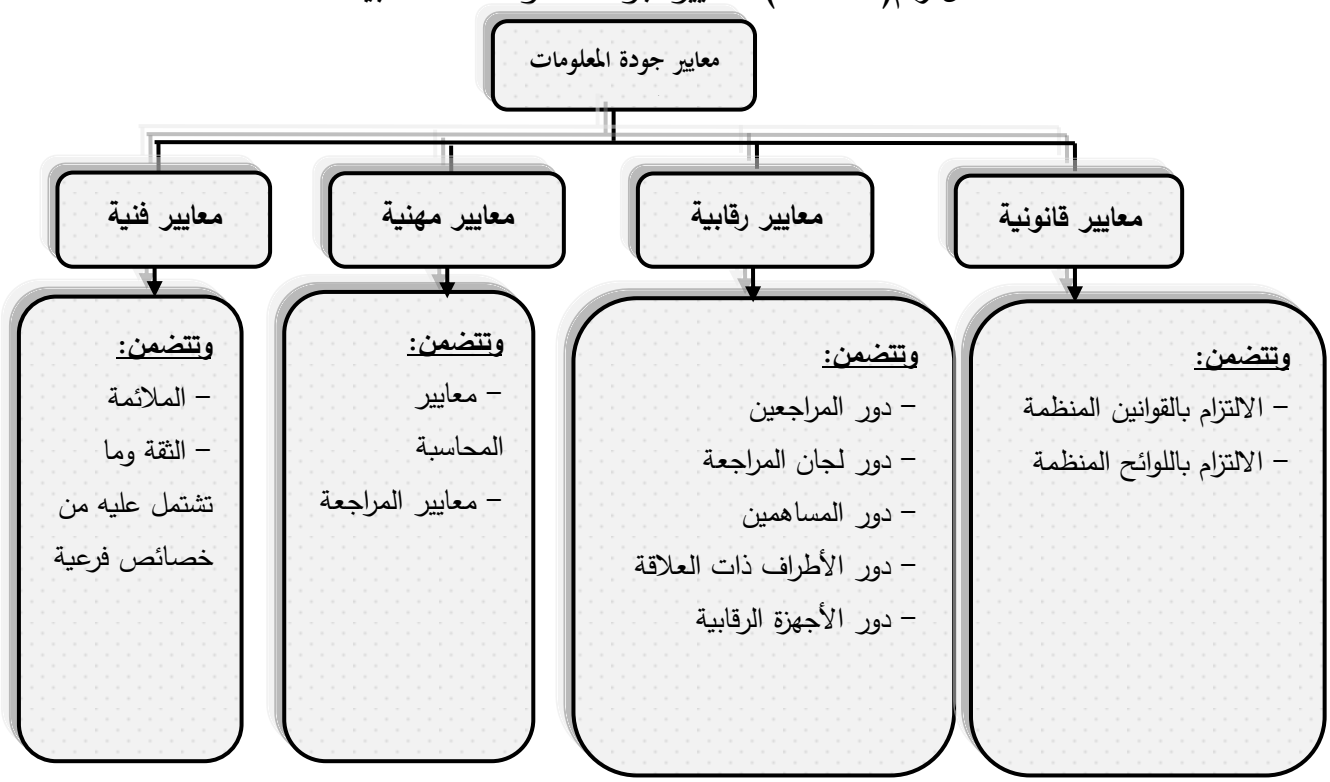

المصدر: محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية نظرية-، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، 2007، ص23.

الفرع الرابع: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية

نظراً لعدم وجود تعرفا محدد لجودة المعلومات المحاسبية وذلك لاختلافه تبعا لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودتها على النحو التالي:[1]

1. **الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولاشك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليه القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم التأكد .لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

[1] مؤيد الفضل، عبد النصر نور، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ، ص 306.

2. **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية** : وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:
   - **المنفعة الشكلية:** وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.
   - **المنفعة الزمنية:** وتعنى ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.
   - **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.
3. **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية** : تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدي تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.
4. **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية** : يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

   ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية أو كمدخلات لنماذج الاختبار من بين بدائل القرارات الإدارية.
5. **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية** : يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد من قيمة المعلومات.

المطلب الثالث: محددات جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها

الفرع الأول: المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

إن استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يواجه عدة مشكلات ومحددات لخصت على النحو التالي :[1]

[1] زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** - دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال2009 /2010مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة2011 /2012، ص44 .

1. احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملائمة والموثوقية) إذ لا يوجد توافق بين ملائمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة.
2. احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب، ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية.
3. ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر(اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعد مفيدًا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.
4. كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها(اختبار التكلفة / العائد) فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة، وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها، وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.
5. قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أن مستخدمها تواجهه صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

1. العوامل البيئية (بيئة المحاسبة)

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية:[1]

أ-العوامل الاقتصادية : تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي، ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على

[1] زلاسي رياض، **نفس المرجع السابق**، ص44.

ضرورة توفر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين، بينما الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة التخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

ب-العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اهتمام المجتمع نحو السرية في القوائم المالية والوقت...الخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.

ج-العوامل القانونية: من أهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية.

د-العوامل الثقافية: وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص.

2. **العوامل المتعلقة بالمعلومات**

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، ولقد حددت نشرة معايير التقارير المالية رقم 2 التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB-1980)الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرار، وكذلك بموجبها يتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في التقارير المالية.

ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنت واللذان كان لهما الأثر الكبير في:[1]

- ✓ الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات؛
- ✓ زيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين؛
- ✓ إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب؛
- ✓ إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنين.

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **نفس المرجع السابق**، ص70.

3. تقرير مدقق الحسابات(المدقق الخارجي)

يؤدي تقرير مدقق الحسابات إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة، وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها، كما أن تقرير مدقق الحسابات له أثر كبير على قرارات الاستثمار، فهو يحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين وغيرهم، وإذا نظرنا إلى مضمون معايير التدقيق الدولية نلاحظ أنها تتطلب من المدقق أن يفصح في تقريره ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية، تتسق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها أم لا، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات الشركة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى.

المبحث الثالث: علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية

تعتبر جودة بالمعلومات المحاسبية وإطفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية من الموضوعات الشديدة الأهمية بالنسبة لكافة مستخدمي تلك المعلومات، سواء الداخليين أو الخارجيين، ولاشك أن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يلعب دوراً إيجابيا في هذا الجانب، وخاصة في زيادة جودة المعلومات المحاسبية والتقارير التي تحتوي تلك المعلومات.

وعليه سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى:

المطلب الأول: علاقة قواعد حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية

تعد المعلومة المحاسبية من أهم ركائز حوكمة الشركات من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف الجوانب المالي لأداء الشركة، وزيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل بين الأطراف المختلفة في الشركة.

إن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات هي نقطة بداية لأي مناقشة حول جودة المعلومة المحاسبية، إذ أن الشفافية المالية والمحاسبية ما هي إلا جزء من الإطار الأكبر لحوكمة الشركات. وذلك من خلال وجود آليات وأدوات يعتمد عليها لضمان جودة المعلومة المحاسبية إضافة إلى مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يمكن من تطبيقه توفر معلومات تتميز بالجودة تنعكس مباشرة على السوق المالي بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

يمثل الإفصاح أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين من ناحية وجذب اهتمام المستثمرين المرتقبين من ناحية أخرى، فالمستثمرون المرتقبون في حاجة للحصول على معلومات دقيقة ومنظمة وفي الوقت المناسب وتتسم بدرجة عالية من القابلية للمقارنة وبدرجة كافية من التفصيل، والتي تمكن من تقييم الشركة وحقوق الملكية ومدى كفاءة الإدارة،

وبذلك فإن نظم الإفصاح القوية تساعد على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال.[1]

فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي في التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بمختلف أنواعها مثل : مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ واتخاذ وتحليل القرار الاستثماري.[2]

بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية، إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات، حيث تغطي الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات ثلاثة مراحل من العمل المحاسبي وهي:[3]

- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما :الرقابة القبلية، والرقابة البعدية للعمل المحاسبي.
- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاءاً بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.
- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان التدقيق والتدقيق الخارجي وما يحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

الشكل رقم (3-2): العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية

[1] علا محمد شوقي إبراهيم عيسى، **نفس المرجع السابق**، ص ص 34-35.
[2] عبد الرزاق حسن الشيخ، **نفس المرجع السابق**، ص46.
[3] عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، **نفس المرجع السابق**، ص 120.

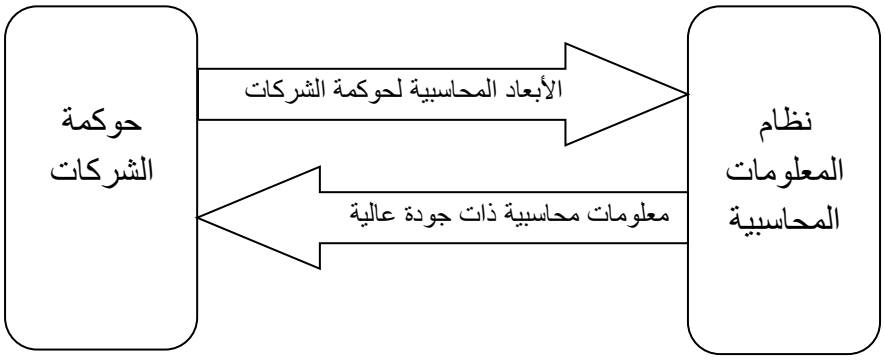

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الشكل أعلاه تتضح العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، حيث تؤثر حوكمة الشركات على نظام المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال ما تفرضه من متطلبات ضمانا لتطبيق مبادئ الحوكمة، وتحقيق الهدف الأساسي للحوكمة ألا وهو تحقيق الثقة بين الإطراف ذات المصالح المختلفة، وكما تلعب الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات دورا هاما في زيادة جودة مهنة المحاسبة والمراجعة وبالتالي سلامة نظام المعلومات المحاسبية وما يفرزه من معلومات.

ومن ناحية أخرى فإن إطار تطبيق حوكمة الشركات يجب أن يتحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، أي أن نظام المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات هما وجهان لعملة واحدة يؤثر كلا منهما في الآخر ويتأثر به.

وخلاصة القول أن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركات، وعن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الشركة، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية بدرجة أن تعد بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الشركة وإدارتها.

المطلب الثاني: انعكاسات قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية

إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات الذي يقوم على مجموعة من المعايير، فمن خلال تقرير المراجع الخارجي نضمن معلومات تتمتع بالمصداقية و الموثوقية، وكذا لجنة

المراجعة في تحسن تقرير المراجع وتدعم استقلاليته. وعليه يمكن لحوكمة الشركات تحقيق مختلف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

يعد وجود نظام يمتاز بجودة للمعلومات المحاسبية الجيدة يشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة. وتظهر التجارب أن جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداه قوية للتأكيد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير شفافة تساهم في السلوك غير أخلاقي، وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.[1]

وإن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على أساس المعلومات المالية التي تصدرها الشركات في تقاريرها، تفادياً لتعرضها للانهيارات والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات هو الاعتماد على معلومات محاسبية ذات جودة عالية يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة[2].

ومما سبق يتضح أن العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وتحسين جودة المعلومات المحاسبية علاقة طردية إلى حد معين، فكلاهما يؤدي إلى نفس النتيجة والتي بدورها تعطينا نفس تقارير مالية ذات جودة عالية تمتاز بالشفافية والثقة، وتجذب هذه الخصائص أي مستثمر للاستثمار في هذه الشركة، مما ينعكس على زيادة رأس المال لهذه الشركات الكافي للقيام بالاستثمارات اللازمة لتحقيق أرباح طائلة، مما يزيد من توفير مناصب الشغل وتحسين ظروف العمل وغيرها من المبادرات الاجتماعية، وبالتالي يؤثر إيجابا على القيام بالمسؤولية الاجتماعية.

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، **نفس المرجع السابق**، ص61.
[2] عبد الرزاق حسن الشيخ، **نفس المرجع السابق**، ص46.

خلاصة الفصل

تعد جودة المعلومات المحاسبية المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما أنه يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية المقترحة للقياس والإفصاح المحاسبي. وأن درجة جودة المعلومات المحاسبية له تأثير كبير على دقة القرارات المتخذة من قبل مستخدمي هذه المعلومات وكذا في رفع مستوى فاعلية الملكية المعرفية لهذا المستخدم وخفض حالة عدم التأكد.

وتعتبر حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير اكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية، من خلال اعتمادها على مجموعة من الأدوات من شأنها توفير هذه الخاصية وخلق جو من الثقة بين إدارة الشركة وجميع الأطراف ذات المصلحة سواءً من داخل الشركة أو من خارجها من خلال السلوك الأخلاقي والإشرافي.

الفصل الرابع
الدراسة التطبيقية

تمهيد الفصل

لقد تم في الجانب النظري التطرق إلى كل من الإطار المفاهيمي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ومجالات التي تتضمنها والى مفهوم حوكمة الشركات بصفة عامة وفي القطاع المصرفي بصفة خاصة وما يتعلق بها من مبادئ وآليات والعلاقة التي تربط بينها وبين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وكذلك خصائص جودة المعلومات المحاسبية، ومن أجل إسقاط الجانب النظري ميدانيا تم إجراء دراسة ميدانية لتعرف على حيثيات الموضوع من خلال اتخاذ البنوك الإسلامية في الجزائر كمحل لدراسة التطبيقية. وذلك لإبراز واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال الاهتمام الإدارة بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها وواقع تطبيق حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية في الجزائر ومدى التزامها بمبادئها وكذلك أثر كل منهما على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وانطلاقا مما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتفرع بدورها إلى جملة من المطالب وهي كالآتي:

المبحث الأول: سيتم التطرق لواقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية في الجزائر.

المبحث الثاني: سيتم التطرق لعرض وتحليل أداة الدراسة الذي يتضمن وصف تصميم أداة الدراسة والتحليل الوصفي لعينة الدراسة وتشخيص بيانات الدارسة.

المبحث الثالث: سيتم التطرق إلى تحليل المسار الدراسة من خلال اختبار صدق مقياس وتمايز متغيرات الدارسة، وكذا إلى اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول : واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية في الجزائر

إن إلقاء الضوء على واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية الجزائرية وكذا التعرف على واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية، يقتضي منا التعرض قبل ذلك إلى واقع البنوك الإسلامية في الجزائر وبيئة عمل هذه البنوك وأهم التحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: واقع البنوك الإسلامية في الجزائر

الفرع الأول: نظرة عن تجربة الجزائر حول مجال الصيرفة الإسلامية

قامت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية والغربية بمنح الاعتماد للبنوك الإسلامية على أنها بنوك تجارية عادية، فتم إنشاء بنك البركة سنة 1990/12/06، حيث تعود فكرة إنشائه إلى سنة 1984 م، أين تم الاتصال بين الجزائر ممثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وشركة دلة البركة القابضة الدولية وهي مجموعة مصرفية سعودية مقرها مملكة البحرين، تقدم خدمات مالية إسلامية وتمتلك عدد من المصارف والفروع الدولية تحت اسم البركة، حيث كان الهدف من الاتصال هو التعاون في مجال التجارة الخارجية فتم تقديم ما قيمته 30 مليون دولار لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو ما أدى لتبادل الثقة، وفي سنة 1986 م قامت مجموعة دلة البركة المصرفية بعقد ندوتها الرابعة بالجزائر العاصمة، أين بدأت تتبلور فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر ، أطلق عليه اسم بنك البركة الجزائري بتاريخ 20 ماي 1991 م كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض (القانون رقم 10 لسنة 1990)، الذي صدر مع الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أما بداية ممارسة نشاطه بشكل فعلي فكانت في شهر سبتمبر 1991 م، وبعد سنوات من تأسيس بنك البركة الجزائري تم اعتماد ثاني بنك إسلامي " مصرف السلام –الجزائر "كشمرة للتعاون الجزائري الإماراتي.

وفي مايلي نسرد أهم المعلومات الخاصة بهذين البنكين :

1–**بنك البركة الجزائري:** ينتمي بنك البركة الجزائري إلى مجموعة البركة المصرفية، والتي تتكون من 15بنكا، وهي بذلك موزعة على 15 دولة، حيث يبلغ رأس مالها أكثر من 1.5 مليار دولار أمريكي، تقدم خدماتها لعملائها في أكثر من 650 فرعا، وفي هذا الإطار فإن بنك البركة الجزائري يستفيد من الخبرة المتبادلة بين فروع المجمع، خاصة في مجال إدارة المخاطر.

وكتعريف لبنك البركة الجزائري فقد صرح الشيخ صالح عبد الله كامل بنك البركة الجزائري على أنه" :بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم،

والى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشرعية الإسلامية." يعد بنك البركة الجزائري من بين البنوك العاملة في الجزائر، الذي ينص صراحة في قانونه الأساسي في المادة الثالثة في فقرتها السابعة بأنه يقوم بأعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الربا. لقد كان رأسمال البنك عند الإنشاء 500 مليون دج، مقسم بالتساوي على 500000سهم، أي ما يعادل 1000 دج للسهم الواحد يشترك فيه مناصفة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بنك عمومي جزائري) ومجموعة دلة البركة القابضة الدولية، وقد قام البنك برفع قيمة رأسماله سنة 2006 بمقدار أربعة أضعاف، أي ما يعادل2.5 مليار دج، حسب الأمر 11-03 والذي نتج عنه تغيير في توزيع حصص رأس المال على المساهمين حيث أصبحت:[1]

- نسبة مشاركة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر B.A.D.R مساوية إلى 44 %.
- نسبة مشاركة دلة البركة القابضة البحرين مساوية إلى 56% .

وحسب القانون 08-04 المؤرخ في 12/23/ 2008 تم رفع رأس مال البنك في شهر ديسمبر 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري، مع الاحتفاظ بنفس نسب المشاركة. ولقد تضاعف حجم ميزانية أصوله إلى أكثر من 74مرة الفترة الممتدة ما بين 1993-2016. أما في مجال التمويل الاستثماري بالصيغ الإسلامية فقد بلغت ما قيمته80627 مليون دينار جزائري لدى بنك البركة سنة 2014 مقابل 59637 مليون دينار جزائري سنة 2008، أي بنسبة أكثر من 35 %.

يقع مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة ويتكون حاليا من 30 وكالة بالمناطق التالية: الخطابي، البليدة، الشراقة، بئر خادم، القبة، باب الزوار، الرويبة، تيزي وزو، الحراش، وهران (وكالتين)، تلمسان، سيدي بلعباس، الشلف، قسنطينة (وكالتين)، برج بوعريريج، عنابة، سطيف (وكالتين)، سكيكدة، باتنة، بجاية، بسكرة، غرداية(وكالتين)، الوادي، الاغواط، مستغانم، عين مليلة.

2-مصرف السلام – الجزائر:[2] وبعد سنوات من تأسيس بنك البركة الجزائري تم اعتماد ثاني بنك إسلامي " مصرف السلام –الجزائر "كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، جاء تأسيس البنك بتاريخ 2006/06/08 وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

[1] www. Albaraka.com الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/06، على الساعة 11.30.
[2] www.alsalamalgeria.com الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/06، على الساعة 11.30.

يقع مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة بدالي إبراهيم ويتكون حاليا من 15 وكالة موزعة في المناطق التالية: أربعة وكالات على مستوى ولاية الجزائر (سطاوالي، سيدي يحيى –حيدرة–، شارع حسيبة، دالي إبراهيم، باب الزوار)، سطيف، البليدة، وهران، القبة، قسنطينة، ورقلة، أدرار، بسكرة، باتنة، عنابة.

الفرع الثاني: بيئة عمل البنوك الإسلامية في الجزائر

تنشط البنوك الإسلامية ضمن بيئة تمتاز بمتغيرات تؤثر تأثير مباشر بعمل هذه البنوك، وعليه فإن بعض هذه التأثيرات تشكل عائقا أمامها، حيث أن على البنوك الإسلامية التأقلم معها ومسايرتها لأنها خارجة عن نطاق سيطرتها. بالرغم من استعداد السلطات الجزائرية للإنفتاح أمام الصناعة المصرفية إلا أن واقعها يبقى محدودا، كونها تعاني من مجموعة من المعوقات سواء داخل البنوك الإسلامية أو خارجها، ولدراستها قمنا بتقسيم المحيط الذي تعمل به البنوك الإسلامية إلى بيئات سنحاول سرد أهم النقاط في هذا العنصر على أن يتم التفصيل فيها فيما يلي:

[1]

1. البيئة القانونية

تعتبر الصيرفة الإسلامية بالجزائر غير مقننة الأمر الذي ينعكس على نقص في القانون المصرفي أين لا يعتبر البنك الإسلامي مضارب اتجاه المودعين على عكس البنوك التقليدية، والازدواج الضريبي في القانون الجبائي من خلال العمليات التجارية التي تقوم بها البنوك الإسلامية لكونها تاجر لا يبيع حتى يشتري؛

2.البيئة الاقتصادية

تعتبر البيئة الاقتصادية واسعة النطاق تتعدد عناصرها، خاصة مع تعدد السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة، سوف نركز فيها على السياسة النقدية المطبقة والأدوات الرقابية والإشرافية المستخدمة على البنوك الإسلامية العاملة بالجزائر، ووضعية النظام المالي العالمي المرتبط للتعامل بالقروض الربوية، ومشكلة الارتباط للتعامل بالفوائد الربوية، بالإضافة إلى النظام المحاسبي المحلي الذي يعتمد على المعايير المحاسبية الدولية، بدون الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن الهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

[1] الجوزي جميلة، حدو علي، **دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصاريف الاسلامية ومصاريف تقليدية خاصة- حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري-**،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر،العدد 07، 2016، ص85.

أ- المتطلبات الإشرافية والرقابية على البنوك الإسلامية بالجزائر: الوضعية الحالية والمطبقة على البنوك الإسلامية العاملة بالجزائر تبين أن هناك مجموعة من العوائق سنسردها أهمها في ما يلي:

- ✓ عدم وجود دليل حوكمة خاص بالبنوك الإسلامية (الحوكمة الإسلامية)؛
- ✓ أدوات وأساليب رقابة وإشراف بنك الجزائر المطبقة على البنوك الإسلامية تحتاج إلى تعديل حتى تتوائم مع القواعد الشرعية التي تلتزم بها هذه البنوك، وهذا يشمل: نسبة الاحتياطي الإلزامي؛ دور الملجأ الأخير للإقراض؛ نسبة السيولة؛ معيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال.

ب- الحاجة إلى تفعيل الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية سواء كانت داخلية أو خارجية وتنقسم هذه الأخيرة بدورها إلى مكاتب مستقلة تهتم بالتدقيق وأخرى سلطات عليا تابعة أو مستقلة للسلطة النقدية تهتم بالإفتاء والفصل في الاختلافات الشرعية (كسلطة تشريعية فقط)؛

ج- تحتاج إلى نظام تأمين يتوافق مع البنوك الإسلامية خاصة لنظام حماية الودائع لكونه يجنب البنك الإسلامي مخاطر السمعة ومخاطر عدم الثقة في مصداقية الرسالة المالية، وبالتالي بعث الثقة والاستقرار بالنظام المصرفي الإسلامي؛

د- المنافسة الحادة من طرف البنوك التقليدية التي تعتمد على نظام ذو قبول عام وهو معروف لدى الجميع مما قد يؤدي بالعملاء للميل إليه، ناهيك عن الشروط التي قد تضعها البنوك الإسلامية من أجل التزامها بالقواعد الشرعية والتي قد يفسرها العملاء بكونها تعقيدات.

هـ- سيطرة الطابع الربوي على النظام المصرفي الدولي من خلال تعامل البنوك الإسلامية مع العالم الخارجي، سواء مع الجهات الخارجية بشكل عام، أو مع المؤسسات العالمية.

و- مشكلة الارتباط بأسعار الفائدة العالمية: واجهت البنوك الإسلامية مشكلة عند استعمالها هذه الصيغة، متمثلة في الارتباط بأسعار الفائدة العالمية في تحديد هامش الربح، فلا يعني بالضرورة أن هامش المرابحة مساوي لمعدل الفائدة، لكنها تتغير معها نزولا وصعودا، وهذا الارتباط بأسعار الفائدة العالمية هو نتيجة لكثير من الأسباب.

3. البيئة الاجتماعية

إن عمل البنوك الإسلامية بقواعد شرعية ذات طابع ديني اجتماعي، أوجب عليها مواجهة مجموعة من العوامل الاجتماعية المعرقلة لتحسين أداءها، فنذكر منها الآتي[1] :

[1] الجوزي جميلة، حدو علي، **نفس المرجع السابق**، ص85.

1. **عدم فهم كثير من المتعاملين للنموذج الإسلامي وسيطرة العقلية الربوية عليهم** : يجهل الكثير من المتعاملين في البنوك الإسلامية عن رسالتها وخاصة طبيعة نشاطها، أغراضها، ومسؤولياتها والدور الذي تقوم به في مجال التنمية العقائدية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى عوائق في تسويق خدماتها المختلفة . وقد ساعد على ذلك:
   - ❖ تسليم أفراد المجتمع بالفكر السائد (فكر النظام التقليدي) وقبولهم بالتعامل مع نظمه ومؤسساته دون حرج؛
   - ❖ جهل المسلمين عامة بأمور دينهم، حيث فرضت عليهم القوانين الوضعية قبل ظهور البنوك الإسلامية التعامل بمبادئ الثقافة الغربية وبقيت حتى من بعد حيث اعتادوا التعامل بتلك المبادئ؛
   - ❖ سيطرة الغزو الفكري على الفئة المثقفة، لدرجة اقتناعها أنه لا يمكن الاستغناء عن نظام البنوك الربوية، ولا يمكن أن تتوازن الحياة الاقتصادية بدونه؛
   - ❖ إن ظاهرة تركيز عدد من العلماء والدعاة على العبادات دون الاهتمام بالمعاملات، أنتج عدم مبالاة لدى المستثمرين في فهم طبيعة ووظائف البنوك الإسلامية؛
   - ❖ تقصير دعاة الإسلام في مجال تقديم الإجابات القوية والمدعمة بالأدلة من مصادر الفقه الإسلامي، لما يطرح من تساؤلات واستفسارات تتعلق بالاقتصاد الإسلامي عموما، وبالمعاملات المالية والنقدية خصوصا، وإن وجد الاقتداء أحيانا فقد لا يخلو من إبراز اختلاف بين الفقهاء في كثير من المسائل، وهذا ما يقلل من احتكاك الأفراد بالبنوك الإسلامية والتعامل معها وطلب خدماتها.
2. **عدم توفر الخلق والسلوك الإسلامي اللازم لتطبيق النموذج الإسلامي لدى النسبة الغالبة من المتعاملين:** إن دوافع انتشار المبيقات كثيرة، لعل من أبرزها ضعف الوازع الديني لدى أفراد المجتمع، ظهور الأفكار العلمانية الداعية إلى فصل الدين عن الدولة، والحب المتزايد للحياة الدنيا وإيثارها على الآخرة، وانتشار المعاملات الخبيثة كالربا والاحتكار، بالإضافة إلى الفقر والأمية والتبعية الاقتصادية. إن البيئة التي تتضمن مثل هذه المواصفات من الطبيعي أن تنظر إلى البنك الإسلامي بنظرات تقلل من شأنها، والحقيقة يجب القول بأن نشأة البنك الإسلامي وعمله في محيط غير طبيعي بالنسبة له سيكشف لا محالة عن حدوث تصادم قواعده، وأحكام نشاطاته وعناصر هذا المحيط، وذلك ما يعيق تسويق خدماته. إن العلاقة بين البنك الإسلامي والمستثمر تتطلب قدرا من المواصفات الأخلاقية في المستثمر، مثل الأمانة، الصدق، الالتزام بالمواعيد وتمثل هذه المواصفات ركيزة أساسية من ركائز نجاح الاستثمار، حيث إن عدم الالتزام بها يزيد من المخاطرة في استثمارات البنوك الإسلامية، ويؤثر على الحقوق والالتزامات كالمماطلة في تسديد الديون.

3. **مشكلة المماطلة في تسديد الديون:** تأخر المدين عن السداد أو مشكلة المماطلة في تسديد الديون من المشكلات الكبرى التي تواجه البنوك الإسلامية، لأنها توظف معظم أموالها في تمويل عمليات المرابحة وعمليات البيع الآجل، وغالبا ما يكون على أقساط للتيسير على الزبائن، وهذا يترتب عليه ديون قد تمثل نسبة عالية من النقود السائلة لدى البنك، وينتج عن عدم سداد هذه الديون في المواعيد المحددة العديد من الآثار السلبية. وعند البحث عن الحلول الممكنة لهذه المشكلة، فقد ناقش علماء الشريعة الإسلامية وهناك ترجيح من طرف المجمعات بأنه يجوز فرض عقوبات بدنية ومالية على المتخلفين من السداد ولكن البنك لا يستطيع الحصول على أي فائدة من هذه العقوبات، كما يمكن أن يتفق البنك مع الزبون على أن يدفع له تعويضا عن الضرر الذي يصيبه، بسبب تأخره عن الوفاء، شريطة أن يكون الضرر الذي أصاب البنك ضررا ماديا وفعليا، وأن يكون الزبون مماطلا، ولكنه لا يجوز أن يتفق البنك مع الزبون المدين على أن يدفع له مبلغا محددا، أو نسبة من الدين الذي عليه في حالة تأخره عن الوفاء في المدة المحددة، سواء سمي هذا المبلغ غرامة، أو تعويضا، أو شرطا جزائيا، لأن هذا هو ربا الجاهلية المجمع على تحريمه.

وخلاصة القول على الرغم من أن العمل المصرفي في الجزائر يخضع لقيود الصيرفة التقليدية، إلا إن المنتجات المالية المصرفية الإسلامية تلاقي رواجا لدى المتعاملين الجزائريين، خصوصا عقود التمويل بالمرابحة، الإجارة، الإستصناع والمشاركة.

المطلب الثاني: واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية في الجزائر

تسعى البنوك الإسلامية إلى كسب رهان التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، نظرا للمتطلبات الجديدة التي يفرضها السوق والضغوط المتأتية من البيئة الخارجية، حيث أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ضرورة ملحة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وعنصرا هاما للمنافسة وكسب حصص سوقية إضافية وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

من خلال الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية بالجزائر(بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر) وإطلاعنا على بعض الوثائق ذات الصلة بموضوع الدراسة ونقاشنا مع بعض الإطارات في هذه البنوك، استنتجنا أن إدارة البنك بجميع فروعه تسعى إلى تحقيق الأداء الاجتماعي من خلال اهتمام الإدارة بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في تقاريرها السنوية، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال مجالات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية محل الدراسة وفقا لأبعاد الدراسة النظرية:

الفرع الأول: مجال الارتقاء بمستوى جودة الخدمات (العملاء)

نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها العميل لدى البنوك الإسلامية باعتباره عنصر ضمان استمرارية أية مؤسسة مصرفية، حرصت إدارة البنك بإتباع إستراتيجية تسويقية وتجارية من

خلالها تضمن توزيع وتسويق خدماتها ومنتجاتها الإسلامية على كافة أنحاء التراب الوطني وذلك بإنشاء وكالات تابعة له حيث يوجد 30 وكالة لبنك البركة الجزائري و15 وكالة لمصرف السلام موزعة عبر أنحاء التراب الوطني والتي يتم نشر المواقع الجغرافية وأرقام الهواتف والفاكس وأوقات العمل الخاص بكل وكالة عبر الموقع الالكتروني للبنك ضمن التقارير السنوية، وكذا الاستقبال الجيد للعملاء وكما يسعى كل بنك بتقديم أفضل وأحدث الخدمات لهم. حيث تهتم إدارة البنوك الاسلامية بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء إلا أنه لا يوجد فصل بين التكاليف الاجتماعية لإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء والتكاليف الاقتصادية .

الفرع الثاني: مجال المساهمة في تنمية الموارد البشرية

من أجل السير الحسن لنشاطها وقصد القيام بكل وظائفها، تولي إدارة البنوك الإسلامية الأهمية كبيرة للموارد البشرية من خلال تكثيف الدورات التدريبية منها دورات داخلية ودورات خارجية تشمل أغلب مجالات النشاط، كما تمنح إدارة البنك في إطار تطوير الموارد البشرية وتنمية ولائهم للبنك قروض حسنة وتمويلات استهلاكية بهامش تفضلي للموظفين، كما أبرمت اتفاقية مع مركز صحي خاص متعدد الخدمات لفائدة موظفي البنك، وفي مجال تحسين وتطوير الأداء والإنتاجية اعتمد البنك منظومة الأجور الخاص بالبنك.

وتجدر الإشارة أن البنوك الاسلامية تقوم بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالعاملين في التقارير السنوية حيث تعتمد هذه البنوك في قياس هذا النوع من التكاليف الأسلوب النقدي إلا أنه لا يوجد فصل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية ضمن القوائم المالية.

الفرع الثالث: مجال المساهمة بتنمية الموارد البيئية

تسعى إدارة البنوك الاسلامية إلى تجميل البيئة المحيطة بهذه البنوك وهذا بإقامة العديد من الأنشطة والمشاركة الفاعلة والدعم المتواصل من أجل تنميتها من خلال تقديم إعانة للمشاريع البيئية من خلال دعم الجمعيات الخيرية.

وتجدر الإشارة أن البنوك الاسلامية تقوم بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالبيئة في التقارير السنوية حيث تعتمد البنوك في قياس هذه التكاليف الأسلوب الوصفي والنقدي إلا أنه لا يوجد فصل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية ضمن القوائم المالية.

الفرع الرابع: مجال التفاعل مع المجتمع

تسعى إدارة البنوك الاسلامية إلى بناء علاقة قوية مع المجتمع المحلي وهذا بإقامة العديد من الأنشطة والمشاركة الفاعلة والدعم المتواصل من أجل تنميته. من بين هذه الأنشطة مايلي:

- ✓ معالجة ملفات إعانة المشاريع الاجتماعية، الرياضية، التربوية، العلمية والدينية المساهمة في تطوير الصناعة المالية الإسلامية وغيرها

- ✓ اعتماد مؤسسة التكوين بأموال وقفية ودخولها مرحلة الاستغلال ولاسيما معهد التدريب في التمويل الإسلامي IRFFI المتخصص في الصيرفة الإسلامية بالجزائر، و مركز للأبحاث الطبيةSARL SMART قيد الإنشاء.
- ✓ المشاركة في عدة نشاطات وتظاهرات علمية وثقافية وإبرام اتفاقية الشراكة مع الجمعيات الخيرية كجمعية كافل اليتيم.
- ✓ إنشاء صندوق القرض الحسن للمحتاجين من عملائه ولذوي الحاجات المقترحين من قبل الجمعيات الخيرية.
- ✓ تسيير وإدارة صندوق الزكاة لفائدة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وتخصيص جزء من أرباحه السنوية للزكاة.

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك الاسلامية تقوم بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمساهمة العامة (المجتمع ككل) في التقارير السنوية حيث تعتمد هذه البنوك في قياس هذه التكاليف الأسلوب الكمي والأسلوب الوصفي وكذا الأسلوب النقدي إلا أنه لا يوجد فصل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية ضمن القوائم المالية.

المطلب الثالث: واقع تطبيق حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية الجزائرية

ظهرت في السنوات الأخيرة بعض الدلالات التي تشير إلى سعي الجزائر إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، وكذلك تفعيل دورها في محاربة مختلف أنماط الفساد الذي يهدد استقرارها، كما قام بنك الجزائر باتخاذ عدة إجراءات وتدابير من أجل تطبيق هذه المبادئ.

الفرع الأول: المجهودات المبذولة لتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية

واجه النظام المصرفي الجزائري العديد من الهزات خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال أمام البنوك الخاصة والأجنبية لممارسة نشاطها في الجزائر، لكن أهم ما ميز هذه المرحلة ضعف رقابة البنك المركزي لهذه البنوك قبل وبعد بداية نشاطها مما أدى بها إلى الوقوع في أزمات أهمها أزمة بنك الخليفة وأزمة البنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA وأزمة الشركة الجزائرية للبنوك (CA-BANK) الإضافة إلى المخالفات المصرفية والفضائح المالية في البنوك العمومية كبنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري التي هزت القطاع المصرفي الجزائري، الأمر الذي سارع بنداء تطبيق الحوكمة في البنوك.

لقد بذلت السلطات الجزائرية جهودا من أجل إرساء التطبيق السليم لحوكمة الشركات في البنوك بدافع مواجهة الهشاشة المصرفية، التي بدأت تظهر بشكل واضح على مستوى البنوك الخاصة وأيضا العامة حيث من بين هذه الجهود ما يلي: [1]

1.سن قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك ومن أهم هذه القوانين نجد:

1.1.قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية: أصدر بنك الجزائر نظام رقم 02-03 بتاريخ 2002/11/14 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي تم إلغاؤه في 28 نوفمبر 2011 بصدور النظام رقم (11-08) في نفس الصدد والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر الائتمانية، السوقية، والتشغيلية، تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل2.

2.1.قوانين محاربة الفساد المالي والإداري: إن القانون الجزائري لم يتعرض لهذه الظاهرة بصفة مباشرة وصريحة إلا سنة 1996، حيث أشار المشرع الجزائري إلى مصادر هذه الآفة والجنح المنشئة لها، ولم يورد تعريفا صريحا لهذه الظاهرة، وذلك من خلال إصدار الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 09 جويلية 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاص بالصرف الأجنبي وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج....الخ.

وبتاريخ 1996/06/09صدر مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء مرصد وطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، وهو هيئة جديدة تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة ومعاقبة ممارسيها.

كما أشار المشرع الجزائري في القانون رقم 06-01 الصادر في 2006/02/20 إلى آليات الوقاية من الفساد ومحاربته.

أما بالنسبة لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال فقد استفادت بدورها من القانون رقم 05-01 المؤرخ في06 فيفري2005 والذي صدر فيه النظام05-05 في 15ديسمبر2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما. إلا أنه تم تعديله من خلال النظام (12-03) في 28 نوفمبر2012 لإبراز دور البنوك في مكافحة الظاهرة من خلال أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة، ومعرفة الزبائن وتدقيق العمليات والتزام اليقظة.

2. تطوير أنشطة البنوك

أدخلت الجزائر على القطاع البنكي عدة إصلاحات بهدف تحسين الحوكمة على المستوى البنوك والمؤسسات المالية من خلال تعزيز استقرار القطاع البنكي ومردوديته، عصرنة الهياكل القاعدية والتقنية والمادية للبنوك وتحسين نوعية الخدمات، فمن خلال ذلك تم تحديث

[1] أمال عياري، أبوبكر خوالد، **نفس المرجع السابق**، ص14.

أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل دفع تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية. وبغرض تحسين إدارة المخاطر Gestion des risques وتعزيز قواعد الحذر وترقية انضباط الأسواق.

وقد تُرجم تنفيذ هذه الإصلاحات بما يلي:

- **وضع عقود الكفاءة:** حيث تم إعداد عقود نجاعة جديدة لرواتب مسيري البنوك وذلك بعد تقييم عقود النجاعة للسنوات السابقة.
- **تحسين دور مجالس الإدارة:** وذلك من خلال إعادة تشكيلها ووضع تنظيمات جديدة تقضي بإنشاء لجنة تدقيق، وهذا الدور سيتعزز من خلال تعزيز خبرة الأعضاء.
- **تحسين إدارة البنوك:** وذلك عبر إعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة أخلاق المهنة.
- **تحسين ظروف الاستغلال البنكي:** من خلال إعداد البنوك لتنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد وتطبيق معايير بازل2، وذلك من خلال تثمين أفضل للموارد البشرية(نظام الأجر المتغير المقرون بالأداء)
- **تعزيز سلامة ومناعة النظام المصرفي:** من خلال إنشاء نظام ضمان الودائع المصرفية والذي يقضي بانخراط كل البنوك العمومية والخاصة بهدف تعويض المودعين في حالة عدم توافر ودائعهم، باعتباره نظام وقائي، في حالة توقف البنك عن الدفع مما يعزز الثقة في النظام المصرفي ويرفع من درجة الأمان المصرفي.

3.إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات

عقب إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب في شهر جانفي 2008 والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس في جوان 2000 وبعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة. انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات. وقد تم إعداد المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية(IFC) وسمي بميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وصدرت في2009/03/11 في الوقت المناسب تماما[1]، فتطبيق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية والتقليل من تداعياتها.

وحسب ميثاق الحكم الراشد عرفت حوكمة الشركات أنها "عبارة عن فلسفة تسيرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة، في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية للمؤسسة بواسطته: التعريف

[1] علي عبد الصمد عمر، **إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر - دراسة مقارنة مع مصر**، مجلة الباحث، العدد12، الجزائر، 2013، ص41.

بحقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة، تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك وبصفة عامة فإن فحوى وتدابير الحكم الراشد للمؤسسة مدونة ضمن ميثاق الحكم الراشد والذي يشكل مرجعاً لجميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة"[1]

وحصرت مبادئ حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد في أربعة مبادئ وهي : [2]

- **الشفافية:** حيث أن جميع الحقوق والوجبات وكذلك الصلاحيات والمسؤوليات الناجمة ينبغي أن تكون واضحة وجلية للجميع.
- **الإنصاف:** توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف الفاعلة وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بها بطريقة منصفة.
- **المسؤولية:** مسؤولية أي فرد محددة بأهداف دقيقة وليست مقسمة.
- **التبعية(المحاسبة):** كل طرف فاعل مسؤول أمام الأخر فيما يمارس من خلال المسؤولية المنوطة به.

وتجدر الإشارة رغم كل المجهودات المبذولة من طرف السلطات في مجال إصدار قوانين وأوامر خاصة بتنظيم عمل البنوك والحفاظ على سلامتها إلا أنه يبقى نجاح تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر مقتصرا على مدى اتساع نطاق قبولها في مجتمع الأعمال بصفة عامة.

الفرع الثاني: واقع تطبيق مبادئ حوكمة في البنوك الإسلامية في الجزائر

تعتمد البنوك الإسلامية في تطبيقها لحوكمة الشركات على العديد من المبادئ نذكر منها:

المبدأ الأول: ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات

يتطلب وضع إطار فعال لحوكمة الشركات توفر أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي يمكن الاعتماد عليها في تكوين العلاقات التعاقدية والمعاملات في السوق الوطني بصفة خاصة والعالمي بصفة عامة، قام المشرع الجزائري بإصدار مراسيم وقوانين وتشريعات فيما يخص النظم المحاسبية والجبائية والقضاء ونظم بنك الجزائر وغيرها، التي تحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية وتشجع على الشفافية.

بما أن البنوك الاسلامية في الجزائر تتقيد بأحكام الشريعة الاسلامية توفر أساس شرعي يجب الاعتماد عليه في تكوين العلاقات التعاقدية والمعاملات من بينها تحريم الغرر، والجهالة،

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، الجزائر، إصدار2009، ص16.

[2] المرجع السابق، ص27.

وتوثيق العقود ووجوب الوفاء بها، وتحريم الخيانة والغش والاحتيال، وتحريم الرشوة، وغيرها من المبادئ التي تناولتها آيات صريحة وأحاديث مأثورة. والحوكمة نقل لهذه المبادئ والقيم من إطار التأسيس النظري، إلى إيجاد آلية تضمن إعمالها ضمن التدابير المؤسسية والتنظيمية.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

بما أن البنوك الاسلامية تعمل في بيئة تشريعية وبالتالي فهي تتقيد بالقواعد التي تنظم عمل الشركات المساهمة، فنجد أنها تضمن حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك لجميع القوانين والتشريعات المتعلقة بهذا المجال ومن بينها:

-حسب المادة 678 معدلة من القانون التجاري الجزائري " يجب على الشركة أن تبلغ المساهمين أو تضع تحت تصرفهم كل المعلومات الكافية والتي تخص عمل الشركة وإدارتها مثل أسماء القائمين بالإدارة والمديرين وغيرها.....[1]

-حسب المادة 715مكرر 42 من القانون التجاري الجزائري فان للمساهم الحقوق التالية: حق المشاركة في الجمعية العامة، الحق في انتخاب هيئات التسيير أو عزلها والمصادقة على كل عقود الشركة أو جزء منها وقانونها الأساسي أو تعديله مع حق التصويت، الحق في تحصيل الأرباح عندما تقرر الجمعية توزيع كل الفوائد المحققة أو جزء منها. [2]

-حسب المادة 715 مقرر 04 من القانون التجاري الجزائري

" يتحقق مندوبو الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين كما يتم التحقق من الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها.[3]

إضافة إلى ذلك أن البنوك الاسلامية في الجزائر تتقيد بأحكام الشريعة الاسلامية وعليه يجب الالتزام بمبدأ المساءلة أمام الله والناس عن الالتزام بحقوق الله وحقوق الناس، وهذا مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم" كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته" وكذلك مبدأ الالتزام بأحكام الإسلام في جميع نواحي الحياة بما فيها المعاملة.

المبدأ الثالث: الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح

تسعى البنوك الإسلامية للاهتمام بأصحاب المصالح من أجل توطيد العلاقة معهم وخلق الثقة بينهم، حيث تعمل البنوك الاسلامية من خلال التزامها بمبادئ حوكمة الشركات للاعتراف من جهة بحقوق أصحاب المصالح والعمل على تقديم هذه الحقوق إلى أصحابها من جهة أخرى، وبذلك تكون قد احترمت حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون من خلال التأمين على الودائع وتقديم تعويض في حالة انتهاك حقوق أصحاب المصالح وهذا ما يبين

[1] القانون التجاري الجزائري، المادة 678 ، ص120 .
[2] القانون التجاري الجزائري، المادة 715 مكرر42، ص134.
[3] القانون التجاري الجزائري، المادة 715 مكرر04، ص128.

اهتمام البنوك الاسلامية بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح بغية تحسين صورتها وزيادة الثقة فيها.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

تعمل البنوك الإسلامية على توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات وبكل شفافية سواء للمساهمين أو أصحاب المصالح وذلك بغية بناء علاقات أساسها الثقة والمصداقية بينها وبين مختلف الأطراف ذات الصلة بالبنك وذلك من خلال توفير معلومات بشكل دوري، يتم نشرها عبر قنوات تتمثل :

	مصرف السلام الجزائري	بنك البركة الجزائري
الموقع الالكتروني للبنك	www.alsalamalgeria.com	www.albaraka-bank.com
البريد الالكتروني	tawassol@alsalamalgeria.com	contact@albaraka-bank.com
الهاتف	(+213) 023 30 45 87	+213 23 38 12 76 to 77
الفاكس	(+213) 023 30 45 93	+213 23 38 12 73

أما المعلومات المصفح عنها من قبل البنوك ما يلي:

- ❖ معلومات عامة ومنها:
  - اسم البنك والشكل القانوني ولمحة تاريخية.
  - عرض مختصر لأهداف البنك والتوقعات المستقبلية.
  - وصف الخدمات الرئيسية.
  - عرض معلومات عن مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية
- ❖ معلومات عن الإدارة ومنها: معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية(الأسماء، الوظائف)، معلومات عن الإدارة التنفيذية.
- ❖ معلومات مالية: عرض تقرير محافظ الحسابات وتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وعرض القوائم المالية المنصوص عليها في القانون 07-11 المؤرخ بـ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المالي المحاسبي في المادة رقم 25 منه (الميزانية حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة) [1]ووفقا لإحكام نظم بنك الجزائر: النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18 المتضمن إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية وهي الميزانية، خارج

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 74، القانون 07-11، المادة25 ، ص5.

الميزانية، حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغيير الأموال الخاصة، والإيضاحات التي تعتبر جزء من البيانات المالية. ويتم إعداد البيانات المالية للبنوك الاسلامية طبقا للنظام 09-04 المؤرخ في 2009/07/23 إعداد مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية[1] والنظام وقم 09-08 المؤرخ في 2009/12/29 المتضمن لقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.[2]

- معلومات عن الوكالات التابعة لها: عرض معلومات للوكالات وموقعها الجغرافي والالكتروني وكذا أرقام الهواتف والفاكس الخاص بكل وكالة.[3]

المبدأ السادس : مسؤوليات مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة في البنوك الاسلامية أحد الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات، حيث هو من يمثل المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ويقع على عاتقهم مهمة اختيار المديرين التنفيذيين الذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال البنك، كما يقوم برسم السياسات العامة للبنك ككيفية الحفاظ على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أداء الإدارة التنفيذية.

المبدأ السابع: هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية من (05) خمسة أعضاء يتم اختيارهم من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية والاقتصادية الحائزين على المؤهلات العلمية، الخبرة اللازمة والمتمتعين بسمعة جيدة في مجال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك كلّه لأجل إضفاء المصداقية للهيئة في الأعمال، الاستشارات والفتاوى التي يقدمونها ويقومون بمتابعة كافة الأعمال وسلوكيات الأفراد والشركات، ثم فحصها ومراجعتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وبيان المخالفات والأخطاء وإبداء الرأي والتقويم، وبعدها تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة للعلاج وتقرير الجزاءات المناسبة للمتسبب في المخالفات والأخطاء. والتي يتولى تنفيذها المدقق الشرعي من خلال تنفيذ مهام التدقيق الشرعي دوريا على عمليات البنك وإعداد التقارير ورفعها إلى هيئة الرقابة الشرعية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل أداة الدراسة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد76، النظام 09-04 المؤرخ في 2009/07/23.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد14، النظام وقم 09-08 المؤرخ في 2009/12/29.

[3] لمزيد من التفاصيل أرجع:
www.alsalamalgeria.com -
www.albaraka-bank.com-

يتضمن هذا المبحث أربعة مطالب يتضمن المطلب الأول تصميم وتحليل أداة الدراسة أما المطلب الثاني جاء بالتحليل الوصفي لعينة الدراسة بينما المطلب الثالث يتضمن التحليل الوصفي لأجابات أفراد العينة والمطلب الأخير يتضمن تشخيص بيانات الدارسة من خلال اختبار إعتدالية البيانات واختبار مشكلة التداخل الخطي لها.

المطلب الأول: تصميم وتحليل أداة الدراسة

تمثل أداة الدراسة في استبانة تم تصميمها بما يخدم البحث وبالشكل الذي يمكن من الحصول على البيانات حول الظاهرة قيد الدراسة، وذلك بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث تم تصميم استبيان البحث مقسمة إلى قسمين رئيسين هما (الملحق 01):

1.القسم الأول: البيانات الشخصية

يتضمن هذا القسم مجموعة من المتغيرات الديموغرافية لعينة البحث تتمثل في الجنس والمؤهل العلمي له والتخصص والوظيفة التي يشغلها والخبرة التي تحصل عليها من خلال العمل، كما تضمن هذا القسم البنك الموظف فيه المستجوب .

2.القسم الثاني : أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات

يتضمن هذا القسم ثلاث محاور ولكل محور مجموعة من الأبعاد وكل بعد يتضمن مجموعة من الفقرات

1.2.المحور الأول: محاسبة المسؤولية الاجتماعية (اهتمام الإدارة بقياس تكاليف للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها)

قسم المحور الأول المتمثل في محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى محورين فرعين، المحور الفرعي الأول يتضمن الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية متمثلة في تسع عبارات تمثل الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة (البيئة، العاملين، المساهمة العامة–المجتمع ككل–، العملاء) وأهم طرق الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية الواجب على المحاسب القيام بإحداها، أما المحور الفرعي الثاني

يتضمن القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية متمثلة في ثمانية عبارات تمثل اهتمامات البنوك الاسلامية بقياس تكاليف مجالات المسؤولية الاجتماعية وكذا أنواع القياس المحاسبي الخاصة بها.

2.2.المحور الثاني : قياس تطبيق حوكمة الشركات في البنك الإسلامي

قسم المحور الثاني المتمثل في قياس تطبيق حوكمة الشركات في البنك الإسلامي إلى سبع محاور فرعية تم استنباطها من أهم مبادئ حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية التي ينبغي الالتزام بها، يتمثل المحور الفرعي الأول في توفر إطار فعال للحوكمة يتضمن خمسة عبارات أما المحور الفرعي الثاني في مسؤوليات مجلس الإدارة ويحتوي على خمس عبارات، أما المحور الفرعي الثالث فيتمثل في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ويحتوي على تسع عبارات، أما المحور الفرعي الرابع يتمثل في حماية حقوق المساهمين والمعاملة العادلة لهم ويحتوي على خمس عبارات، أما المحور الفرعي الخامس يتمثل في الإفصاح والشفافية ويتضمن ست عبارات، أما المحور الفرعي السادس يتمثل في كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة ويحتوي على عشر عبارات أما المحور الفرعي الأخير يتمثل في الحفاظ على حماية حقوق أصحاب المصالح ويحتوي على خمس عبارات.

3.2.المحور الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

قسم المحور الثالث المتمثل في جودة المعلومات المحاسبية إلى أربعة محاور فرعية تم إنشائها من أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومة المحاسبية لكي تتسم هذه الأخيرة بالجودة، تم تركيب عباراتها اعتمادا على الدراسات السابقة واعتمادا على المفاهيم الأساسية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية، يتمثل المحور الفرعي الأول في خاصية الملائمة ويحتوي على خمسة عبارات، أما المحور الفرعي الثاني فيختص بخاصية الموثوقية وتضمن خمسة عبارات، أما المحور الفرعي الثالث فيختص بخاصية قابلية المقارنة والثبات وتضمن ثلاثة عبارات، بينما المحور الفرعي الرابع فيختص بخاصية القابلية للفهم والشمولية وتضمن ثلاثة عبارات.

وتم صياغة عبارات الاستبانة بطريقة تتيح للمستقصيين فرصة للإجابة عنها وفقا لتدرج مقياس ليكرت الخماسي (five-point likert) كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-1) خيارات الاستجابة لفقرات الاستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي

تصنيف خيارات الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن المطلق	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**

استنادا إلى ذلك فإن المتوسطات الحسابية التي توصلت لها الدراسة، سيتم التعامل معها لغايات تفسير البيانات الخاصة بالدراسة، وعلى النحو التالي:

طول الفترة= (الحد الأعلى للبديل- الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات

$3 / (1- 5)=$

$1.33=$

تم تقسيم الأواسط الحسابية إلى ثلاث مستويات وهي كما يلي(منخفض، متوسط، ومرتفع):

المستوى المنخفض: الوسط الحسابي من 1.00 إلى أقل من2.33؛

المستوى المتوسط: الوسط الحسابي من 2.33 إلى أقل من3.66؛

المستوى المرتفع: الوسط الحسابي من 3.66 إلى غاية 5.00 .

كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(4-2): يوضح المستوى والوسط الحسابي

العدد	المستوى	الوسط الحسابي
1	**المستوى المنخفض**	**[1.00 2.33[**
2	**المستوى المتوسط**	**[2.33 3.66[**
3	**المستوى المرتفع**	**[3.66 5.00]**

المصدر:إعداد الباحثة

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لعينة الدراسة

سيتم في هذا المطلب التعريف بمجتمع وعينة الدراسة وكذا تحليل بيانات عامة من خلال تحليل كل عنصر على حدا.

الفرع الأول: وصف مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث التي تكون موضوع مشكلة الدراسة، وبناءا على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من العاملين في البنوك الإسلامية في الجزائر وهي مصرف السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري وتم اختيار هذه البنوك نظرا لما تهدف إليه من تحقيق التكافل الاجتماعي ومبادراتها والتزامها بالمسؤولية الاجتماعية.

أما عينة الدراسة قد تم اختيارها باستخدام طريقة العينة الصدفية من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع 70 استبانة على عينة الدراسة بواقع 40 استبانة في بنك البركة الجزائري و50 إستبانة في مصرف السلام الجزائر، بينما تم استرداد 47 استبانة واستبعد منها 10 استبيانات بسبب عدم استيفائها لكل البيانات المطلوبة، وبالتالي عدد الاستبيانات المتبقية37 استبانة بنسبة 52% تقريبا، والجدول الموالي يوضح عدد الاستبانات الموزعة على البنكين وعدد الاستبانات المسترجعة والقابلة للتحليل.

الجدول رقم (4-3) عدد الاستبانات الموزعة على البنكين عينة البحث وقابلة للتحليل

اسم البنك	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المسترجعة	نسبة الاستجابة	الاستبانات القابلة للتحليل	نسبة الاستبانات القابلة للتحليل
مصرف السلام الجزائر	50	34	%68	29	%85
بنك البركة الجزائري	20	09	%45	08	%89
الإجمالي	70	43	%61	37	%86

المصدر : من أعداد الباحثة

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرصت الباحثة على تنوع عينة البحث من حيث شمولها على الأتي:

1. الجنس: ذكر، أنثى؛

2. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية: أقل من ثانوي، ثانوي، جامعي تدرج، جامعي ما بعد التدرج؛
3. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية: محاسبه وتدقيق، نقود وبنوك، اقتصاد إسلامي، أخرى؛
4. الأفراد من مختلف الدرجات الوظيفية: مدير عام، مدير عام مساعد، محاسب، محافظ الحسابات، مدير المحاسبة والخزينة، أخرى؛
5. الخبرة المهينة: أقل من 5 سنوات، من 6 سنوات إلى 10سنوات، من 11الى 15سنة، من16 إلى 20سنة، أكثر من 20سنة؛
6. البنك الموظف فيه: مصرف السلام الجزائر، بنك البركة الجزائري.

الفرع الثاني: تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لأداة البحث

سيتم في هذا الفرع تحليل بيانات القسم الأول بيانات عامة من خلال وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة، ثم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.

أولا: الجنس

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية(الديموغرافية) لأفراد العينة بمتغير الجنس.

الجدول (4-4): توزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
التكرار	25	12	37
النسبة المئوية	%67.6	%32.4	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 23

يبين جدول رقم (4-4) أن67.6% من عينة الدراسة هم من الذكور، و32.4% من عينة الدراسة هم من الإناث، أي أن أغلبية أفراد العينة هم ذكور تقريبا ضعف نسبة الإناث.

ثانيا: المؤهل العلمي

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة بمتغير المؤهل العلمي.

الجدول (4-5): توزيع أفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المستوى العلمي	اقل من ثانوي	مستوى ثانوي	جامعي تدرج	جامعي بعد التدرج	المجموع
التكرار	0	1	26	10	37
النسبة المئوية	%0	%2.7	%70.3	%27	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 23

يلاحظ من الجدول رقم(4-5) أن أغلب أفراد العينة المدروسة ذو مستوى جامعي حيث بلغت نسبتهم 72.2% وكانت نسبة الأفراد ذو المستوى الثانوي 2.7%، بينما كانت نسبة الأفراد ذو المستوى جامعي ما بعد التدرج27 %، مما يدل على أن أغلبية أفراد عينة الدراسة مؤهلين بشكل كاف لفهم أسئلة الإستبانة والإجابة عليها، وهذا بدوره سوف يعزز من موثوقية البيانات والاعتماد عليها في التحليل، وهذا يساعد كثيرا في الوصول إلى نتائج واقعية وحقيقية.

ثالثا: التخصص العلمي

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة بمتغير التخصص العلمي.

الجدول (4-6): توزيع أفراد عينة البحث حسب التخصص العلمي

التخصص	محاسبة وتدقيق	اقتصاد إسلامي	نقود وبنوك	غير ذلك	المجموع
التكرار	11	1	6	19	37
النسبة المئوية	%29.7	%2.7	%16.2	%51.4	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 23

يتبين من الجدول رقم (4-6)أن 29.7% من أفراد العينة من تخصص محاسبة وتدقيق، وأن 2.7% من تخصص اقتصاد إسلامي، وأن16.2% من تخصص نقود وبنوك، وأن هناك

51.4% من أفراد العينة من تخصصات أخرى وهي إدارة الإعمال، مالية، تسيير المؤسسات وتعتبر هذه النتيجة مناسبة وملائمة نظرا لطبيعة عمل البنك.

ثالثا: الوظيفة

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة بمتغير الوظيفة .

الجدول رقم (4-7): توزيع أفراد عينة البحث حسب الوظيفة التي يشغلها الفرد

الوظيفة	المدير العام	مدير عام مساعد	مدير المحاسبة والخزينة	محافظ الحسابات	محاسب	أخرى يرجى تحديدها	المجموع
التكرار	0	2	2	1	6	26	37
النسبة المئوية	%0	%5.4	%5.4	%2.7	%16.2	%70.3	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 23

يلاحظ أن النتائج الموضحة في الجدول رقم (4-7) أن هناك تنويع في المسميات الوظيفية والمستويات الإدارية لأفراد العينة المدروسة حيث أن 5.4% من أفراد العينة هم بدرجة مدير عام مساعد وأن 5.4% هم بدرجة مدير المحاسبة والخزينة، و16.2% هم بدرجة محاسب، وأن 70.03 % مسميات وظيفية أخرى منها مساعدين للمحاسبين، محللين، مكلفين بالعملاء وغيرهم.

رابعا:البنك الموظف فيه

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة بمتغير البنك الموظف فيه.

الجدول (4-8): توزيع أفراد عينة البحث حسب البنك الموظف فيه الفرد

الجنس	بنك البركة	مصرف السلام	المجموع

	الجزائري	الجزائر	
التكرار	8	29	37
النسبة المئوية	%21.6	%78.4	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 23

يتبين من جدول التحليل الوصفي للبنك الموظف فيه أن نسبة الأفراد الذين يعملون في بنك البركة الجزائري بلغت21.6%، بينما كانت نسبة الأفراد الذين يعملون في مصرف السلام الجزائر 78.4% وهي النسبة الأكبر وهذا يدل على أن إجابات جل أفراد العينة كانت من مصرف السلام الجزائري.

خامسا:الخبرة المهنية

يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة بمتغير الخبرة المهنية

الجدول (4-9): توزيع أفراد عينة البحث حسب الخبرة المهنية

الخبرة	من سنة إلى 5 سنوات	من 6 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنوات	من 16الى 20سنة	أكثر من 21 سنوات	المجموع
التكرار	20	7	2	4	4	37
النسبة المئوية	%54.1	%18.9	%5.4	%10.8	%10.8	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 23

يلاحظ من جدول التحليل الوصفي للخبرة المهنية أن نسبة الأفراد ذو الخبرة أقل من خمسة سنوات بلغت54.1 % وهي النسبة الأكبر وهذا يدل على أن إجابات جل أفراد العينة كانت مبنية على خبرة مهنية حديثة، بينما كانت نسبة الأفراد ذو الخبرة من ستة سنوات إلى عشر سنوات 18.9%، وبلغت نسبة الأفراد ذو الخبرة من إحدى عشر سنة إلى خمسة عشر سنة 5.4%، وكانت نسبة الأفراد ذو من الخبرة من ستة عشر سنة إلى عشرون سنة 10.8%

بينما نسبة الأفراد ذو من الخبرة أكثر عشرون سنة 10.8% وأهم أغلبهم مدراء أو محاسبون ومحافظو الحسابات بحكم الخبرة.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة

الفرع الأول: التحليل الوصفي المحور الأول محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يوضح الجدول الموالي التحليل الوصفي لعبارات المحور الأول محاسبة المسؤولية الاجتماعية ضمن القسم الثاني من خلال توضيح الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لكل عبارة، وأيضا ترتيب هذه العبارات على أساس معامل الاختلاف والأهمية النسبية للمتوسطات الحسابية.

الجدول رقم (4-10):التحليل الوصفي لعبارات المحور الأول محاسبة المسؤولية الاجتماعية

الرقم	العبـــــــــــــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف النسبي	الترتيب	الأهمية النسبية
	الإفصاح المحاسبي					
CA1	يقوم البنك بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية بدمجها مع التقارير المالية	3,649	0,716	19,62	1	متوسطة
CA2	يقوم البنك بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية	3,486	0,731	20, 09	4	متوسطة
CA3	يقوم البنك بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالموظفين في التقارير السنوية	3,703	0,740	19, 98	3	مرتفعة
CA4	يقوم البنك بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بتنمية الخدمات المقدمة للعملاء في التقارير السنوية	3,459	0,836	24,16	10	متوسطة
CA5	يؤثر الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بتنمية الخدمات المقدمة للعملاء على القدرة التنافسية	3,243	0,683	21,06	5	متوسطة
CA6	يقوم البنك بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمحافظة على البيئة في التقارير السنوية	3,027	0,600	19,82	2	متوسطة
CA7	يحقق اهتمام الإدارة بالإفصاح عن تكاليف للمسؤولية الاجتماعية العديد من المزايا والفوائد للبنك	3,162	0,800	25,30	12	متوسطة
CA8	يقوم البنك بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمساهمات العامة في التقارير السنوية	3,162	0,727	22,99	8	متوسطة
CA9	يعود الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمساهمات العامة بالمنفعة على البنك	3,351	0,716	21,36	6	متوسطة

	القياس المحاسبي					
CB1	يمتلك البنك نظاماً محاسبياً قادراً على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها	3,459	0,900	26,01	13	متوسطة
CB2	يهتم البنك بقياس التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمحافظة على البيئة	2,946	0,705	23,93	9	متوسطة
CB3	يهتم البنك بقياس التكاليف الاجتماعية المتعلقة بتنمية الخدمات المقدمة للعملاء	3,324	0,884	26,59	14	متوسطة
CB4	يهتم البنك بقياس التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالموظفين	3,297	0,939	28,48	15	متوسطة
CB5	يهتم البنك بقياس التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمساهمة العامة(المجتمع ككل)	3,081	0,894	29,01	16	متوسطة
CB6	يعتمد البنك في قياس التكاليف الاجتماعية أسلوب القياس الكمي	3,135	0,673	21,46	7	متوسطة
CB7	يعتمد البنك في قياس التكاليف الاجتماعية أسلوب القياس الوصفي	3,081	0,759	24,63	11	متوسطة
CB8	يعتمد البنك في قياس التكاليف الاجتماعية أسلوب القياس النقدي	3,243	0,683	21, 06	5	متوسطة
	المـــــقياس الـــــــعام	3,283	0,440	13,40		متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 23

يلاحظ من الجدول رقم (4-10) أعلاه إلى أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات محاسبة المسؤولية الاجتماعية متوسطة، حيث بلغ المتوسط العام 3,283 وبانحراف معياري 0.444 ، وعلى العموم أن أغلب أجوبة أفراد عينة البحث كانت بانحراف معياري أقل من الواحد فهذا دليل على تجانس آراء واتجاهات أفراد العينة بحيث تميل إلى الموافقة بدليل الوسط الحسابي للعبارات المحصور بين قيمتي (2.946) الممثل للعبارة رقم CB2 بانحراف معياري يساوي (0.705)، و(3.703) الممثل للعبارة رقم CA3 بانحراف معياري (0.740)، وهذا يدل على شبه الاتفاق العام بين أجوبة أفراد عينة البحث حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية بصفة عامة.

كما يلاحظ من نفس الجدول أن نسب معامل الاختلاف كانت محصورة بين قيمة (19.62) التي تقابل العبارة رقم CA1 وقيمة (29.01) التي تقابل العبارة رقم CB5، مما يدل على وجود توافق معتبر بين أجوبة أفراد عينة الدارسة، حيث كان أقل معامل اختلاف يقابل العبارة رقم CA1 (يقوم البنك بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية بدمجها مع التقارير المالية) وهذا يدل على حقيقة أن البنوك الاسلامية تقوم بالإفصاح عن مبادراتها والتزامها بالمسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية السنوية أي يتم عرض بيانات المسؤولية الاجتماعية

في التقارير المالية إلى جانب الأداء الاقتصادي، يليه معامل الاختلاف الذي يقابل العبارة رقم CA6 (يقوم البنك بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمحافظة على البيئة في التقارير السنوية) وهذا يدل على أن البنوك الاسلامية تقوم بالإفصاح عن التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه البيئة في التقارير السنوية، يليه معامل الاختلاف الذي يقابل العبارة رقم CA3 (يقوم البنك بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالموظفين في التقارير السنوية) وهذا يدل على أن البنوك الاسلامية تقوم بالإفصاح عن التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه الموظفين في التقارير السنوية، أما العبارات المتبقية ذات أعلى معامل اختلاف معظم تشمل عبارات القياس المحاسبي للتكاليف المسؤولية الاجتماعية وهذا يدل على عدم وجود اتفاق بين أفراد العينة حول قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية .

الفرع الثاني: التحليل الوصفي للمحور الثاني قياس تطبيق حوكمة الشركات في البنك الإسلامي

يوضح الجدول الموالي التحليل الوصفي لعبارات المحور الثاني قياس تطبيق حوكمة الشركات في البنك الإسلامي من خلال توضيح الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لكل عبارة، وكذا ترتيب هذه العبارات على أساس معامل الاختلاف والأهمية النسبية للمتوسطات الحسابية.

الجدول رقم (4-11):التحليل الوصفي لعبارات المحور الثاني قياس تطبيق حوكمة الشركات في البنك الإسلامي

الرقم	العبـــــــــــــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف النسبي	الترتيب	الأهمية النسبية
	توفر إطار فعال للحوكمة					
GA1	يوجد بالبنك دليل مكتوب للحوكمة يتواءم مع توجيهات الضبط المؤسسي من البنك المركزي	3,730	0,838	22,46	38	مرتفعة
GA2	يتحقق البنك من وعي وإدراك العاملين بمضمون دليل الحوكمة	3,486	0,768	22,03	33	متوسطة
GA3	يوجد بالبنك لجنة الحوكمة مهامها وضع دليل الحوكمة	3,486	0,731	20,96	28	متوسطة
GA4	يوجد بالبنك لجنة الحوكمة مهامها متابعة تنفيذ دليل الحوكمة	3,568	0,801	22,44	37	متوسطة
GA5	تتمتع كل من الهيئات الرقابية والإشرافية والتنفيذية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة	3,892	0,737	18,93	13	مرتفعة

	مسؤوليات مجلس الإدارة					
GB1	يتأكد مجلس الإدارة من مدى الالتزام بتنفيذ إستراتيجية البنك والسياسات والإجراءات الموضوعة	3,865	0,855	22,12	35	مرتفعة
GB2	يسعى مجلس الإدارة لحماية مصالح البنك والمساهمين في آن واحد	4,081	0,682	16,71	6	مرتفعة
GB3	يوفر البنك لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات المتعلقة بعمل البنك	4,054	0,743	18,32	10	مرتفعة
GB4	يوجد نظام رسمي شفاف لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، ويراعى فيها المهارة والكفاءة.	3,595	0,762	21,19	30	متوسطة
GB5	يتأكد مجلس الإدارة من سلامة التقارير المالية والنّظم المحاسبية للبنك والرّقابة الداخلية وأنظمة إدارة المخاطر.	4,054	0,743	18,32	10	مرتفعة
	هيئة الفتوى والرقابة الشرعية					
GC1	تتسم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالكفاءة في إصدار الفتاوى	4,135	0,822	19,87	21	مرتفعة
GC2	تتسم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالفعالية في إصدار الفتاوى	4,162	0,800	19,22	17	مرتفعة
GC3	تتسم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالوضوح في إصدار الفتاوى	4,027	0,799	19,84	20	مرتفعة
GC4	تتأكد من عدم تعارض ما يقوم به البنك من معاملات مع قواعد الشريعة الإسلامية	4,027	0,763	18,94	14	مرتفعة
GC5	يستند أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في حالة وجود خلاف حول الحكم الشرعي إلى هيئة الفتوى بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف	3,405	0,686	20,14	24	متوسطة
GC6	يعد قرار هيئة الفتوى والرقابة الشرعية نهائيا في شرعية الصيغ التي يتعامل بها البنك	3,811	0,739	19,39	18	مرتفعة
GC7	تقوم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بمراجعة بحساب الزكاة	3,595	0,725	20, 16	23	متوسطة
GC8	لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية صلاحية النظر في النزاعات بين البنك وعملائه	3,541	0,730	20,61	25	متوسطة
GC9	تقوم هذه الهيئة بإعداد تقرير سنوي حول مدى مسايرة أعمال البنك لأحكام الشريعة الإسلامية	3,973	0,763	19,20	15	مرتفعة
	حماية حقوق المساهمين والمعاملة العادلة لهم					
GD1	يتعامل البنك مع جميع المساهمين بطريقة متساوية	3,595	0,798	22, 19	34	متوسطة
GD2	يحق للمساهمين المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة	3,486	0,651	18,67	12	متوسطة
GD3	يتم تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية و في الوقت المناسب	3,595	0,686	19,08	15	متوسطة
GD4	يحق للمساهمين الحصول على نصيبهم من توزيعات السنوية للإرباح وفق سياسة البنك	3,892	0,809	20,78	27	مرتفعة
GD5	يحصل المساهمون على تعويض في حال انتهاك حقوقهم وتعرضها للمخاطر	3,486	0,607	17,41	9	متوسطة

	الإفصاح والشفافية					
GE1	يتم الإفصاح للمساهمين في الوقت المناسب عن الوضع المالي للبنك وأدائه	3,568	0,555	15,55	2	متوسطة
GE2	يسهر البنك على تقديم معلومات دقيقة وموضوعية من خلال التقارير السنوية	4,054	0,664	16,37	5	مرتفعة
GE3	ينشر البنك قوائمه المالية في النشريات المخصصة لذلك	3,811	0,739	19,39	18	مرتفعة
GE4	يعتمد البنك على أساليب محاسبية مناسبة وواضحة لكيفية احتساب الزكاة	3,405	0,762	22,37	36	متوسطة
GE5	يقوم البنك بتسجيل والإفصاح عن الزكاة في التقارير المالية	3,405	0,725	21,29	31	متوسطة
GE6	يسهر البنك على تقديم معلومات قابلة للمقارنة والفهم من خلال التقارير السنوية	3,892	0,774	19,88	22	مرتفعة
	كفاية وفعالية أنظمة الرقابة					
GF1	يوجد بالبنك لجنة المخاطر تقوم بإدارة المخاطر	4,135	0,855	20,67	26	مرتفعة
GF2	تراقب اللجنة استخدام الأساليب والمعايير الدولية في قياس المخاطر	4,027	0,866	21,50	32	مرتفعة
GF3	يطبق البنك معايير لجنة بازل 3 لكفاية رأس المال	3,622	0,721	19,90	21	متوسطة
GF4	يعمل البنك على زيادة رأس المال إلى الحد الذي يمكنه من مواجهة المخاطر المتوقعة	3,946	0,664	16,82	7	مرتفعة
GF5	تقوم لجنة التدقيق بتقويم شامل لأنظمة الرقابة الداخلية بالبنك	4,135	0,673	16,27	4	مرتفعة
GF6	يقوم المدقق الداخلي بتقويم دوري لأنظمة الرقابة الداخلية بالبنك	4,000	0,745	18,62	11	مرتفعة
GF7	يقوم المدقق الخارجي الشرعي بتقويم أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك	3,811	0,739	19,39	18	مرتفعة
GF8	يستفيد البنك من تقرير المدقق الشرعي	4,081	0,640	15,68	3	مرتفعة
GF9	تتحقق لجنة التدقيق من كفاءة أداء المدقق الخارجي الشرعي	3,757	0,796	21,18	29	مرتفعة
GF10	يلتزم البنك بالمعايير المحاسبية الإسلامية	4,108	0,699	17,01	8	مرتفعة
	الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح					
GG1	يقوم البنك بتأمين على الودائع	3,784	0,976	25,79	40	مرتفعة
GG2	يسهر البنك على تطبيق العدالة في سياسات الأجور والمرتبات والحوافز	3,189	1,076	33,74	41	متوسطة
GG3	يحصل أصحاب المصالح على المعلومات التي تهمهم	3,541	0,836	23,60	39	متوسطة
GG4	يضمن البنك الحصول على تعويض مقابل انتهاك حقوق أصحاب المصالح	3,649	0,716	19,62	19	متوسطة
GG5	يوضح البنك حقوق وواجبات أصحاب الودائع الاستثمارية	3,973	0,600	15,10	1	مرتفعة
	المـــقياس الـــــــعام	3,787	0,401	10, 58		مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 23

يلاحظ من الجدول رقم (4-11) أعلاه إلى أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات تطبيق حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام 3.787 وبانحراف معياري قدر 0.401، أن زيادة الإنحراف المعياري عن الواحد الصحيح يدل على بداية تشتت آراء واتجاهات أفراد العينة كما سجلت في البند رقم GG2، أما في هذه الحالة والتي أقل من الواحد الصحيح فهذا يدل على تجانس آراء واتجاهات أفراد العينة. وعلى العموم أن أغلب أجوبة أفراد عينة البحث كانت تميل إلى الموافقة بدليل الوسط الحسابي للعبارات المحصور بين قيمتي (3,189) الممثل للعبارة رقم GG2 بانحراف معياري يساوي (1,076)، و(4,135) الممثل للعبارة رقم GF1 بانحراف معياري (0,855) والعبارة رقم GF5 بانحراف معياري (0,673)، وهذا يدل على شبه الاتفاق العام بين أجوبة أفراد عينة البحث حول تطبيق حوكمة الشركات في البنوك الاسلامية بصفة عامة.

كما يلاحظ من نفس الجدول أن نسب معامل الاختلاف كانت محصورة بين قيمة (33,74) التي تقابل العبارة رقم GG2 وقيمة (15,10) التي تقابل العبارة رقم GG5، مما يدل على وجود توافق معتبر بين أجوبة أفراد عينة الدارسة. حيث كان أقل معامل اختلاف يقابل العبارة رقم GG5 (يوضح البنك حقوق وواجبات أصحاب الودائع الاستثمارية) وهذا يدل على حقيقة أن البنوك الاسلامية توضح حقوق وواجبات أصحاب الودائع الاستثمارية التي تعتريها مخاطر عالية، ممال يدل على أن البنوك الاسلامية تهتم بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وخاصة أصحاب الودائع الاستثمارية، يليه معامل الاختلاف الذي يقابل العبارة رقم GE1 (يتم الإفصاح للمساهمين في الوقت المناسب عن الوضع المالي للبنك وأدائه) وهذا يدل على أن البنوك الاسلامية تقوم بالإفصاح عن الوضع المالي وأدائها في تقاريرها للمساهمين في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، مما يدل أن البنوك الاسلامية تسعى إلى تحقيق الإفصاح والشفافية والوضوح عن البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية، يليه معامل الاختلاف الذي يقابل العبارة رقم GF8 (يستفيد البنك من تقرير المدقق الشرعي) وهدا يؤكد على استفادة البنوك الاسلامية من رأي المدقق الشرعي حول مدى الالتزام بالضوابط والفتاوى الشرعية ومدى التطبيق السليم للمنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة وهذا يدل على فعالية دور الرقابي لهيئة الرقابة الشرعية على شرعية عمليات البنك والتأكد من مطابقة كافة أعمال البنك للشريعة الإسلامية.

الفرع الثالث: التحليل الوصفي للمحور الرابع جودة المعلومات المحاسبية

يوضح الجدول الموالي التحليل الوصفي لعبارات المحور الرابع جودة المعلومات المحاسبية من خلال توضيح الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لكل عبارة، وأيضا ترتيب هذه العبارات على أساس معامل الاختلاف والأهمية النسبية للمتوسطات الحسابية.

الجدول رقم (4-12):التحليل الوصفي لعبارات المحور الثالث جودة المعلومات المحاسبية

الرقم	العبـــــــــــــــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف النسبي	الترتيب	الأهمية النسبية
	الملائمة					
QA1	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة لمستخدميها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار	3,865	0,713	18,44	7	مرتفعة
QA2	تمكن محاسبة المسؤولية الاجتماعية من التنبؤ بالإحداث	3,486	0,731	20,69	12	متوسطة
QA3	تمكن محاسبة المسؤولية الاجتماعية من صياغة وتصميم الخطط المستقبلية	3,568	0,728	20,40	10	متوسطة
QA4	تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في توفير معلومات محاسبية لها قيمة استرجاعية	3,568	0,728	20,40	10	متوسطة
	الموثوقية					
QB1	تعبر المعلومات المحاسبية بصدق عن الوضعية المالية	4,000	0,667	16,67	4	مرتفعة
QB2	تحتوى التقارير المالية على معلومات محاسبية خالية من التحيز	3,919	0,722	18,42	6	مرتفعة
QB3	تحسن محاسبة المسؤولية الاجتماعية من حيادية المعلومة المحاسبية	3,459	0,730	21,10	13	متوسطة
QB4	تجعل محاسبة المسؤولية الاجتماعية طرق القياس المتبعة قابلة للتحقق	3,459	0,650	18,79	8	متوسطة
QB5	تحتوى التقارير المالية على معلومات محاسبية خالية من الخطأ	3,649	0,857	23,48	14	متوسطة
	قابلية المقارنة والثبات					
QC1	يتم الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد وعرض التقارير المالية التي يقوم باصدرها	3,919	0,640	16,33	3	مرتفعة
QC2	تتضمن التقارير المالية التي يصدرها البنك معلومات محاسبية قابلة للمقارنة مع نتائج الفترات السابقة	4,108	0,658	16,01	2	مرتفعة
QC3	تتضمن التقارير المالية التي يصدرها البنك معلومات محاسبية قابلة للمقارنة مع نتائج البنوك المماثلة	3,946	0,815	20,65	11	مرتفعة
	القابلية للفهم والشمولية					

QD1	تمتاز المعلومات المحاسبية بسهولة الفهم لكافة المستخدمين	4,108	0,614	14,94	1	مرتفعة
QD2	تجعل محاسبة المسؤولية الاجتماعية المعلومات المحاسبية أكثر شمولا في التقارير المالية	3,838	0,764	19,90	9	مرتفعة
QD3	تمتاز المعلومات المحاسبية للبنك بالوضوح	4,216	0,750	17,78	5	مرتفعة
المـــــقياس الـــــعام		**3,807**	**0,471**	**12,37**		مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 23

يلاحظ من الجدول رقم (4-12) أعلاه إلى أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات جودة المعلومات المحاسبية مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام 3.807 وبانحراف معياري قدر 0.471، أن زيادة الإنحراف المعياري عن الواحد الصحيح يدل على بداية تشتت آراء واتجاهات أفراد العينة، أما في هذه الحالة والتي أقل من الواحد الصحيح فهذا يدل على تجانس آراء واتجاهات أفراد العينة. وعلى العموم أن أغلب أجوبة أفراد عينة البحث كانت تميل إلى الموافقة بدليل الوسط الحسابي للعبارات المحصور بين قيمتي (4,216) الممثل للعبارة رقم 15 بانحراف معياري يساوي (0,750)، و(3,459) الممثل للعبارة رقم QB3 بانحراف معياري (0,650) والعبارة رقم08 بانحراف معياري (0,857)، وهذا يدل على شبه الاتفاق العام بين أجوبة أفراد عينة البحث حول جودة المعلومات المحاسبية بصفة عامة.

كما يلاحظ من نفس الجدول أن نسب معامل الاختلاف كانت محصورة بين قيمة (14,94) التي تقابل العبارة رقم QD1 وقيمة (23,84) التي تقابل العبارة رقم QB5، مما يدل على وجود توافق معتبر بين أجوبة أفراد عينة الدارسة. حيث كان أقل معامل اختلاف يقابل العبارة رقم QD1 (تمتاز المعلومات المحاسبية بسهولة الفهم لكافة المستخدمين) وهذا يدل على أفراد عينة البحث على اتفاق حول ضرورة أن تتميز المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير بسهولة الفهم لكافة المستخدمين، ويليه معامل الاختلاف الذي يقابل العبارة رقم QC2 (تتضمن التقارير المالية التي يصدرها البنك معلومات محاسبية قابلة للمقارنة مع نتائج الفترات السابقة) مما يؤكد على ضرورة أن تمتاز المعلومات المحاسبية المدرجة في التقارير بخاصية قابلية للمقارنة، ويليه معامل الاختلاف الذي يقابل العبارة رقم QC1 (يتم الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد وعرض التقارير المالية التي يقوم باصدرها) وهذا يدل على أفراد عينة البحث على اتفاق حول ضرورة الالتزام بمبدأ الثبات إي إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث

الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى مما يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة.

المطلب الرابع: تشخيص بيانات الدراسة

يتطرق هذا الفرع إلى تشخيص بيانات الدراسة من خلال اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة والذي يعتبر شرط أساسي في الاختبارات المعلمية وكذا اختبار مشكلة التداخل الخطي وعلى ذلك أساس سيتم استخدام الاختبار الإحصائي المناسب في اختبار فروض الدراسة.

الفرع الأول:اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدارسة

بما أن حجم العينة كبير وحسب نظرية النهاية المركزية التي تنص على أن كبر حجم العينة وبالتحديد أكبر من 30 مفردة فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهو ما تتوفر عليه الدارسة إلا أن ذلك غير كافي حيث يتم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي للتأكد من اعتدالية البيانات باستخدام اختبار ليلفورس كرومقلوف–سيمرنوف-Lilliefors(Kolmogorov Smirnov) واختبار شابيرو ويلك Shapiro-Wilk وذلك لتبرير استخدام الاختبار المناسب في اختبار فروض الدراسة. وبما أن حجم العينة أقل من 50 مفردة فإن الاختبار المناسب هو اختبار شابيرو ويلك Shapiro-Wilk.

1.اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل

يوضح الجدول الموالي اختبارات التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل (محاسبة المسؤولية الاجتماعية) كما يلي:

الجدول رقم (4–13): اختبار التوزيع الطبيعي لبنود المتغير المستقل

	اختبار الاعتدالية Shapiro-Wilk		اختبار الاعتدالية Lilliefors (Kolmogorov-Smirnov)	
	المعنوية	الاحصاءة D	المعنوية	الاحصاءة w
الإفصاح المحاسبي				
CA1	0.000	0.832	0.000	0.256
CA2	0.000	0.836	0.000	0.288
CA3	0.000	0.841	0.000	0.251
CA4	0.000	0.860	0.000	0.227
CA5	0.000	0.754	0.000	0.342
CA6	0.000	0.702	0.000	0.374
CA7	0.000	0.758	0.000	0.339
CA8	0.000	0.810	0.000	0.318
CA9	0.000	0.747	0.000	0.337
القياس المحاسبي				
CB1	0.000	0.885	0.000	0.212
CB2	0.000	0.694	0.000	0.395
CB3	0.000	0.847	0.000	0.249
CB4	0.000	0.873	0.000	0.232
CB5	0.000	0.874	0.000	0.275
CB6	0.000	0.743	0.000	0.363
CB7	0.000	0.786	0.000	0.353
CB8	0.000	0.754	0.000	0.342

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS23

يتبين من جدول اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل محاسبة المسؤولية الاجتماعية أن كل بنود المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل جاءت معنوية لأن كل من احصاءة اختبار Shapiro-Wilk واحصاءة اختبار(Kolmogorov-Smirnov) Lilliefors لجميع البنود بدون استثناء كانت درجة المعنوية لها أقل من0.05 وبالتالي يمكن الحكم على أن بيانات هذا المتغير لا تتبع التوزيع الطبيعي

2. اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير الوسيطي

يوضح الجدول الموالي اختبارات التوزيع الطبيعي للمتغير الوسيطي حوكمة الشركات كما يلي

الجدول رقم (4-14): اختبار التوزيع الطبيعي لبنود المتغير الوسيطي

	اختبار الاعتدالية Shapiro-Wilk		**اختبار الاعتدالية Lilliefors (Kolmogorov-Smirnov)**	
	المعنوية	**الاحصاءة D**	**المعنوية**	**الاحصاءة w**
توفر إطار فعال للحوكمة				
GA1	0.000	0.833	0.000	0.267
GA2	0.000	0.832	0.000	0.304
GA3	0.000	0.836	0.000	0.288
GA4	0.000	0.865	0.000	0.246
GA5	0.000	0.839	0.000	0.288
مسؤوليات مجلس الإدارة				
GB1	0.001	0.829	0.000	0.265
GB2	0.000	0.801	0.000	0.277
GB3	0.000	0.810	0.000	0.232

GB4	0.001	0.820	0.000	0.296
GB5	0.000	0.810	0.000	0.232
هيئة الفتوى والرقابة الشرعية				
GC1	0.000	0.786	0.000	0.259
GC2	0.000	0.791	0.000	0.258
GC3	0.000	0.804	0.000	0.213
GC4	0.000	0.810	0.000	0.217
GC5	0.000	0.621	0.000	0.426
GC6	0.000	0.798	0.000	0.242
GC7	0.000	0.740	0.000	0.334
GC8	0.000	0.808	0.000	0.311
GC9	0.000	0.810	0.000	0.217
حماية حقوق المساهمين والمعاملة العادلة لهم				
GD1	0.000	0.863	0.000	0.262
GD2	0.000	0.705	0.000	0.367
GD3	0.000	0.820	0.000	0.267
GD4	0.000	0.853	0.000	0.229
GD5	0.000	0.711	0.000	0.356
الإفصاح والشفافية				
GE1	0.000	0.710	0.000	0.323
GE2	0.000	0.795	0.000	0.289
GE3	0.000	0.798	0.000	0.242
GE4	0.000	0.698	0.000	0.405
GE5	0.000	0.728	0.000	0.388

GE6	0.000	0.850	0.000	0.258
كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة				
GF1	0.000	0.780	0.000	0.275
GF2	0.000	0.809	0.000	0.271
GF3	0.000	0.753	0.000	0.319
GF4	0.000	0.795	0.000	0.289
GF5	0.000	0.796	0.000	0.282
GF6	0.000	0.833	0.000	0.284
GF7	0.000	0.843	0.000	0.277
GF8	0.000	0.785	0.000	0.307
GF9	0.000	0.848	0.000	0.235
GF10	0.000	0.803	0.000	0.264
الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح				
GG1	0.000	0.874	0.001	0.236
GG2	0.000	0.882	0.001	0.241
GG3	0.000	0.849	0.000	0.227
GG4	0.000	0.764	0.000	0.304
GG5	0.000	0.762	0.000	0.329

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS23

يتبين من جدول اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير الوسيطي حوكمة الشركات أن كل بنود المتغيرات الفرعية للمتغير الوسيطي جاءت معنوية لأن كل من احصاءة اختبار Shapiro-Wilk واحصاءة اختبار(Lilliefors (Kolmogorov-Smirnov لجميع البنود بدون استثناء كانت درجة المعنوية لها أقل من 0.05، وبالتالي يمكن الحكم على أن بيانات هذا المتغير لا تتبع التوزيع الطبيعي.

3. اختبار توزيع الطبيعي للمتغير التابع:

يوضح الجدول رقم اختبارات التوزيع الطبيعي للمتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية كما يلي :

الجدول رقم (4-15): اختبار التوزيع الطبيعي لبنود المتغير التابع

	اختبار الاعتدالية Shapiro-Wilk		**اختبار الاعتدالية Lilliefors (Kolmogorov-Smirnov)**	
	المعنوية	**الاحصاءة D**	**المعنوية**	**الاحصاءة w**
الملائمة				
QA1	0.000	0.829	0.000	0.305
QA2	0.000	0.778	0.000	0.299
QA3	0.000	0.843	0.000	0.264
QA4	0.000	0.818	0.000	0.296
الموثوقية				
QB1	0.000	0.797	0.000	0.284
QB2	0.000	0.808	0.000	0.247
QB3	0.000	0.829	0.000	0.303
QB4	0.000	0.787	0.000	0.328
QB5	0.000	0.862	0.000	0.281
قابلية المقارنة والثبات				
QC1	0.000	0.785	0.000	0.307
QC2	0.000	0.791	0.000	0.295

QC3	0.000	0.843	0.000	0.283
القابلية للفهم والشمولية				
QD1	0.000	0.770	0.000	0.327
QD2	0.000	0.799	0.000	0.242
QD3	0.000	0.801	0.000	0.251

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 23

يتبين من جدول اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية أن كل بنود المتغيرات الفرعية للمتغير التابع جاءت معنوية لأن كل من احصاءة اختبار Shapiro-Wilk واحصاءة اختبار(Lilliefors (Kolmogorov-Smirnov لجميع البنود بدون استثناء كانت درجة المعنوية لها أقل من0.05، وبالتالي يمكن الحكم على أن بيانات هذا المتغير لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الثاني: اختبار مشكلة التعدد الخطي

هناك عدة تقنيات لاكتشاف وتشخيص مشكلة التعدد الخطي ومنها عامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) وهو يقيس مدى تضخم تباينات معلمات الانحدار المقدرة في ظل وجود ارتباط خطي بين المتغيرات التفسيرية بمعنى أخر يقيس أثر التعدد الخطي بين المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار.

1.اختبار مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل

يوضح الجدول الموالي تشخيص مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل محاسبة المسؤولية الاجتماعية بعامل تضخم التباين **(VIF)** ومقياس التحمل Tolerance كما يلي:

الجدول رقم (4-16): عامل تضخم التباين (VIF) ومقياس التحمل لبنود المتغير المستقل

	إحصائيات العلاقة الخطية المتداخلة	
	مقياس التحمل Tolerance	VIF
CA1	0.540	1.850

2.237	0.447	CA2
3.143	0.318	CA3
4.747	0.211	CA4
3.683	0.272	CA5
5.233	0.191	CA6
2.604	0.384	CA7
3.666	0.273	CA8
3.862	0.259	CA9
2.885	0.347	CB1
3.523	0.284	CB2
3.592	0.278	CB3
8.366	0.120	CB4
4.235	0.236	CB5
6.366	0.157	CB6
4.089	0.245	CB7
2.024	0.494	CB8

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 23

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة عامل تضخم التباين **Variance Inflation Factor (VIF)** لبنود المتغير المستقل محاسبة المسؤولية الاجتماعية جاءت اقل من 10 وقيمة مقياس التحمل **Tolerance** لبنود هذا المتغير جاءت أكثر من 0.1، مما يدل على أن شدة تأثير التعدد الخطي الذي بتعرض له النموذج مقبول ومرغوب فيه وبالتالي عدم وجود علاقة خطية اي يوجد هناك مشكلة التعدد الخطي.

2.اختبار مشكلة التعدد الخطي للمتغير الوسيطي

يوضح الجدول الموالي تشخيص مشكلة التعدد الخطي للمتغير الوسيطي حوكمة الشركات بعامل تضخم التباين **(VIF)** ومقياس التحملTolerance كما يلي :

الجدول رقم (4-17): عامل تضخم التباين (VIF) ومقياس التحمل لبنود المتغير الوسيطي

	إحصائيات العلاقة الخطية المتداخلة	
	مقياس التحمل Tolerance	VIF
GA1	0.037	26.898
GA2	0.053	18.873

38.197	0.026	GA3
36.943	0.027	GA4
36.699	0.027	GA5
32.094	0.031	GB1
23.551	0.042	GB4
47.629	0.021	GB5
66.899	0.015	GC2
29.157	0.034	GC3
12.632	0.079	GC5
16.221	0.062	GC7
19.791	0.051	GC8
35.281	0.028	GC9
7.847	0.127	GD1
39.104	0.026	GD2
19.490	0.051	GD3
17.325	0.058	GD4
6.715	0.149	GD5
12.943	0.077	GE1
110.925	0.009	GE2
48.500	0.021	GE3
34.389	0.029	GE4
51.983	0.019	GE5
36.746	0.027	GE6
51.162	0.020	GF2
15.990	0.063	GF3
60.137	0.017	GF4
57.473	0.017	GF6
36.334	0.028	GF7
25.557	0.039	GF9
14.183	0.071	GF10
33.763	0.030	GG1
8.508	0.118	GG2
8.612	0.116	GG3
22.790	0.044	GG5

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 23

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة عامل تضخم التباين (VIF) لبنود المتغير الوسيطي حوكمة الشركات GD5، GD1، GG2، GG3 سجلت بقيم أصغر من 10، أما البنود المتبقية فسجلت قيم أكبر من 10 وقيمة مقياس التحمل Tolerance لبنود هذا المتغير جاءت أقل من 0.1 وباستثناء البنود التي سجلت قيمة عامل تضخم التباين لها أصغر من 10 السابقة

الذكر، حيث تعتبر إشارة إلى تأثير غير مقبول للتعدد الخطي المرتفع على مقدرات المربعات الصغرى الاعتيادية مما يدل على أن شدة تأثير التعدد الخطي الذي يتعرض له النموذج غير مقبول وغير مرغوب فيه، وبالتالي يوجد مشكلة التعدد الخطي.

3.اختبار مشكلة التعدد الخطي للمتغير التابع

يوضح الجدول رقم تشخيص مشكلة التعدد الخطي للمتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية بعامل تضخم التباين (VIF) ومقياس التحمل Tolerance كما يلي :

الجدول رقم (4-18): عامل تضخم التباين (VIF) ومقياس التحمل لبنود المتغير التابع

	إحصائيات العلاقة الخطية المتداخلة	
	مقياس التحمل Tolerance	VIF
QA1	0.206	4.855
QA2	0.230	4.349
QA3	0.200	4.991
QA4	0.165	6.073
QB1	0.168	5.955
QB2	0.266	3.758
QB3	0.165	6.051
QB4	0.144	6.961
QB5	0.215	4.648
QC1	0.257	3.897
QC2	0.314	3.185
QC3	0.187	5.342
QD1	0.174	5.756
QD2	0.129	7.747
QD3	0.292	3.421

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 23

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة عامل تضخم التباين (VIF) لبنود المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية جاءت اقل من 10 وقيمة مقياس التحمل Tolerance لبنود هذا المتغير جاءت أكثر من 0.1، مما يدل على أن شدة تأثير التعدد الخطي الذي بتعرض له النموذج مقبول ومرغوب فيه، وبالتالي عدم وجود علاقة خطية أي يوجد مشكلة التعدد الخطي.

وخلاصة القول بما أن شروط تطبيق الاختبارات المعلمية غير متوفرة وغير متحققة كشرط اعتدالية التوزيع (التوزيع الطبيعي) والذي يعتبر شرط أساسي في هذه الاختبارات فإن الحل الوحيد هو إجراء اختبارات اللامعلمية Nonparametric Tests في اختبار فروض الدراسة .

المبحث الثالث: تحليل المسار

يتناول هذا المبحث نموذج المسار للدراسة والذي يتم فيه تقييم وتحليل النموذج على مرحلتين في المرحلة الأولى يتم تقييم نموذج القياس من ناحية صدق المتغيرات والصدق التمييزي للبناء للنموذج وفي المرحلة الثانية اختبار فرضيات النموذج البنائي.

المطلب الأول: اختبار صدق مقياس متغيرات الدراسة

يعتمد اختبار صدق متغيرات نموذج على قاعدة القرار الخاصة بالباحثين Ravand, H., & Baghaei, P. (2016) والتي تنص أن تقييم النموذج في مرحلته الأولى يمر على صدق المتغيرات أو أحادية البعد للمتغيرات الكامنة للدراسة بالنسبة للمتغيرات المقاسة أي أن المتغيرات المقاسة تقيس متغير كامن واحد وفقط والتي يجب أن يكون معامل ألفا كرونباخ ومعامل DG.rho عالية تتعدى 0.7 وكلما كانت اقرب من الواحد تكون جيدة كما ان الجذر الكامن للعامل الأول يكون أكبر من الواحد والجذر الكامن للعامل الثاني يجب أن يكون أقل من الواحد الصحيح، كذلك معاملات التحميل للمتغيرات المقاسة تكون أعلى من 0.7 وفي حالة معاملات التحميل محصورة بين 0.4 و0.7 يتم دراسة الأثر الزيادة والنقصان مع مؤشر متوسط التباين المستخرج واعتماد العتبة 0.5 له، أما في حالة معاملات التحميل الأقل من 0.4 يتم حذفها نهائياً من المقياس واعتماد المتغيرات المقاسة التي تحقق الشروط السابقة[1].

الفرع الأول: اختبار صدق مقياس المتغير المستقل محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يوضح الجدول نتائج اختبار صدق المقياس لمتغير محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

الجدول رقم (4-19): نتائج اختبار المقياس لمتغير محاسبة المسؤولية الاجتماعية

[1] Ravand, H., & Baghaei, P. (2016). Partial least squares structural equation modeling with R. *Practical Assessment, Research & Evaluation*, *21*(11), 1-16.

الرمز	المتغير	معامل التحميل أولي loading	معامل التحميل بعد التعديل loading
CA1	يقوم البنك بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية بدمجها مع التقارير المالية	0,301	
CA2	يقوم البنك بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية	0,593	
CA3	يقوم البنك بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالموظفين في التقارير السنوية	0,375	
CA4	يقوم البنك بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بتنمية الخدمات المقدمة للعملاء في التقارير السنوية	0,779	0.720
CA5	يؤثر الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بتنمية الخدمات المقدمة للعملاء على القدرة التنافسية	0,71	0.785
CA6	يقوم البنك بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمحافظة على البيئة في التقارير السنوية	0,632	0.826
CA7	يحقق اهتمام الإدارة بالإفصاح عن تكاليف للمسؤولية الاجتماعية العديد من المزايا والفوائد للبنك	0,635	0.754
CA8	يقوم البنك بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمساهمات العامة في التقارير السنوية	0,396	
CA9	يعود الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمساهمات العامة بالمنفعة على البنك	0,599	0.750
CB1	يمتلك البنك نظاماً محاسبياً قادراً على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها	0,544	0.677
CB2	يهتم البنك بقياس التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمحافظة على البيئة	0,19	
CB3	يهتم البنك بقياس التكاليف الاجتماعية المتعلقة بتنمية الخدمات المقدمة للعملاء	0,117	

CB4	يهتم البنك بقياس التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالموظفين	0,08	
CB5	يهتم البنك بقياس التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمساهمة العامة(المجتمع ككل)	-0,01	
CB6	يعتمد البنك في قياس التكاليف الاجتماعية أسلوب القياس الكمي	0,145	
CB7	يعتمد البنك في قياس التكاليف الاجتماعية أسلوب القياس الوصفي	0,332	
CB8	يعتمد البنك في قياس التكاليف الاجتماعية أسلوب القياس النقدي	0,226	

مؤشرات جودة القياس أولي	**مؤشرات جودة القياس بعد التعديل**
الفا كرونباخ C.alpha : 0.87	**الفا كرونباخ** C.alpha : 0.851
مؤشر DG.rho: 0.89	**مؤشر** DG.rho: 0.890
الجذر الكامن للعامل الأول (eig.1st): 6.72	**الجذر الكامن للعامل الاول** (eig.1st): **3.45**
الجذر الكامن للعامل الثاني (eig.1st): 2.61	**الجذر الكامن للعامل الثاني** (eig.1st): **0.796**
متوسط نسبة التباين المستخرج AVE: 0.209	**متوسط نسبة التباين المستخرج** AVE: 0.568

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام حزمة plspm R 3.5.2

يعرض الجدول أعلاه نتائج صدق المتغير المستقل محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث يتضح أن مؤشرات المتغير المستقل غير مرضية حيث يلاحظ أن تقريباً معظم معاملات تحميل البنود جاءت اقل من 0.4 وهي CA1 وCA3 وCA8 وCB2 وCB3 وCB4 وCB5 وCB6 وCB7 و CB8 وعليه يتم استبعاد هذه لبنود من مقياس المتغير المستقل محاسبة المسؤولية الاجتماعية، بينما معاملات تحميل البنود المتبقية التي لديها معاملات التحميل محصورة بين 0.4 و0.7 وهي CA2 وCA6 وCA7 وCA9 وCB1 مما يتطلب تحليل الأثر على متوسط نسبة التباين المستخرج والذي يتأثر بالزيادة فوق العتبة 0.5، وعند حذف البند وبعد القيام بالتعديل أصبحت معاملات التحميل الخاص بهذه البنود أكبر من 0.7 ماعدا البند CB1 بالإضافة إلى عدم تأثر مؤشر الفا كرونباخ ومؤشر DG.rho، أما باقي مؤشرات جودة القياس بعد التعديل المتمثلة في الجذر الكامن للعامل الأول (eig.1st) تأثر قيمته بالنقصان إلا أنها اكبر من الواحد الصحيح ، أما الجذر الكامن للعامل الثاني(eig.1st) انخفضت قيمته ب

1.634 حيث أصبحت اقل من الواحد الصحيح مما يدل على البنود المتبقية تقيس عامل واحد ، بينما قيمة متوسط نسبة التباين المستخرج AVE ارتفعت بقيمة قدرها 0.359 وأصبحت فوق العتبة من 0.5 وعليه يتم الاحتفاظ بهذه البنود، مع البندين CA4 وCA5 حيث جاءت معاملات التحميل الخاص بها أكبر من 0.7 وهو ما يستدعي الاحتفاظ بهم . أي أن البنود المحتفظ بها هي CA4، CA5، CA6، CA7، CA9 ، CB1 كونها تقيس صدق هذا المتغير بشكل جيد جدا.

الفرع الثاني: اختبار صدق مقياس المتغير الوسيط حوكمة الشركات

يوضح الجدول نتائج اختبار صدق المقياس لمتغير حوكمة الشركات:

الجدول رقم(4-20): نتائج اختبار المقياس لمتغير حوكمة الشركات

الرمز	المتغير	معامل التحميل أولي Loading	معامل التحميل بعد التعديل loading
GA1	يوجد بالبنك دليل مكتوب للحوكمة يتواءم مع توجيهات الضبط المؤسسي من البنك المركزي	0,569	
GA2	يتحقق البنك من وعي وإدراك العاملين بمضمون دليل الحوكمة	0,514	
GA3	يوجد بالبنك لجنة الحوكمة مهامها وضع دليل الحوكمة	0,114	
GA4	يوجد بالبنك لجنة الحوكمة مهامها متابعة تنفيذ دليل الحوكمة	0,337	
GA5	تتمتع كل من الهيئات الرقابية والإشرافية والتنفيذية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة	0,5	
GB1	يتأكد مجلس الإدارة من مدى الالتزام بتنفيذ إستراتيجية البنك والسياسات والإجراءات الموضوعة	0,277	
GB2	يسعى مجلس الإدارة لحماية مصالح البنك والمساهمين في آن واحد	0,583	

GB3	يوفر البنك لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات المتعلقة بعمل البنك	0,517	
GB4	يوجد نظام رسمي شفاف لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، ويراعى فيها المهارة والكفاءة.	0,597	
GB5	يتأكد مجلس الإدارة من سلامة التقارير المالية والنّظم المحاسبية للبنك والرّقابة الداخلية وأنظمة إدارة المخاطر.	0,62	
GC1	تتسم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالكفاءة في إصدار الفتاوى	0,549	
GC2	تتسم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالفعالية في إصدار الفتاوى	0,558	
GC3	تتسم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالوضوح في إصدار الفتاوى	0,57	
GC4	تتأكد من عدم تعارض ما يقوم به البنك من معاملات مع قواعد الشريعة الإسلامية	0,646	0.694
GC5	يستند أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في حالة وجود خلاف حول الحكم الشرعي إلى هيئة الفتوى بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف	0,511	
GC6	يعد قرار هيئة الفتوى والرقابة الشرعية نهائيا في شرعية الصيغ التي يتعامل بها البنك	0,526	
GC7	تقوم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بمراجعة حساب الزكاة	0,654	
GC8	لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية صلاحية النظر في النزاعات بين البنك وعملائه	0,516	
GC9	تقوم هذه الهيئة بإعداد تقرير سنوي حول مدى مسايرة أعمال البنك لأحكام الشريعة الإسلامية	0,817	0.808
GD1	يتعامل البنك مع جميع المساهمين بطريقة متساوية	0,429	
GD2	يحق للمساهمين المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة	0,504	
GD3	يتم تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية و في الوقت المناسب	0,599	0.653
GD4	يحق للمساهمين الحصول على نصيبهم من توزيعات السنوية للإرباح وفق سياسة البنك	0,48	
GD5	يحصل المساهمون على تعويض في حال انتهاك حقوقهم وتعرضها للمخاطر	0,392	

GE1	يتم الإفصاح للمساهمين في الوقت المناسب عن الوضع المالي للبنك وأدائه	0,303	
GE2	يسهر البنك على تقديم معلومات دقيقة وموضوعية من خلال التقارير السنوية	0,766	0.840
GE3	ينشر البنك قوائمه المالية في النشريات المخصصة لذلك	0,678	0.722
GE4	يعتمد البنك على أساليب محاسبية مناسبة وواضحة لكيفية احتساب الزكاة	0,713	0.706
GE5	يقوم البنك بتسجيل والإفصاح عن الزكاة في التقارير المالية	0,504	
GE6	يسهر البنك على تقديم معلومات قابلة للمقارنة والفهم من خلال التقارير السنوية	0,615	
GF1	يوجد بالبنك لجنة المخاطر تقوم بإدارة المخاطر	0,536	
GF2	تراقب اللجنة استخدام الأساليب والمعايير الدولية في قياس المخاطر	0,505	
GF3	يطبق البنك معايير لجنة بازل 3 لكفاية رأس المال	0,686	
GF4	يعمل البنك على زيادة رأس المال إلى الحد الذي يمكنه من مواجهة المخاطر المتوقعة	0,763	0.782
GF5	تقوم لجنة التدقيق بتقويم شامل لأنظمة الرقابة الداخلية بالبنك	0,733	0.803
GF6	يقوم المدقق الداخلي بتقويم دوري لأنظمة الرقابة الداخلية بالبنك	0,52	
GF7	يقوم المدقق الخارجي الشرعي بتقويم أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك	0,491	
GF8	يستفيد البنك من تقرير المدقق الشرعي	0,857	0.919
GF9	تتحقق لجنة التدقيق من كفاءة أداء المدقق الخارجي الشرعي	0,439	
GF10	يلتزم البنك بالمعايير المحاسبية الاسلامية	0,418	
GG1	يقوم البنك بتأمين على الودائع	0,182	
GG2	يسهر البنك على تطبيق العدالة في سياسات الأجور والمرتبات والحوافز	0,302	
GG3	يحصل أصحاب المصالح على المعلومات التي تهمهم	0,407	
GG4	يضمن البنك الحصول على تعويض مقابل انتهاك حقوق أصحاب المصالح	0,61	

GG5	يوضح البنك حقوق وواجبات أصحاب الودائع الاستثمارية	0,545	

مؤشرات جودة القياس أولي	مؤشرات جودة القياس بعد التعديل
الفا كرونباخ C.alpha : 0.944	**الفا كرونباخ** C.alpha : 0.915
مؤشر DG.rho: 0.00144	**مؤشر** DG.rho: 0.931
الجذر الكامن للعامل الأول (eig.1st): **3.67**	**الجذر الكامن للعامل الأول** (eig.1st): **5.41**
الجذر الكامن للعامل الثاني (eig.1st): **2.68**	**الجذر الكامن للعامل الثاني** (eig.1st): **0.943**
متوسط نسبة التباين المستخرج AVE: 0.307	**متوسط نسبة التباين المستخرج** AVE: 0. 598

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام حزمة plspm R 3.5.2

يعرض الجدول أعلاه نتائج صدق متغيرات الدراسة، حيث يتضح أن المتغير المتعلق بـ حوكمة الشركات جاءت مؤشراته من غير مرضية حيث يلاحظ أن معامل تحميل البنود GA3، GA4، GB1، GD1، GD4، GD5 ، GE1، GF7، GF9، GF10، GG1، GG2، GG3 سجلت قيم أقل من 0.4 مما يستدعي استبعاد هذه البنود من مقياس المتغير الوسيطي حوكمة الشركات، بينما البنود كانت معاملات التحميل محصورة بين 0.4 و0.7 وهي GA1، GA2 ، GA5، GB2، GB3، GB4، GB5، GC1، GC2 ،GC3، GC4، GC5، GC6، GC7، GC8، GC8، GC9، GD3، GE2، GE3، GE4، GE5، GE6، GF1، GF2، GF3، GF4، GF5، GF6، GF8، GG4، GG5 مما يستدعي تحليل الأثر على متوسط نسبة التباين المستخرج و مؤشر DG.rho واللذان يتأثران بالزيادة فوق العتبة 0.5 بالإضافة لتحسن مؤشر الفا كرونباخ بالزيادة وبعد القيام بالتعديل أصبحت معاملات التحميل الخاص بهذه البنود أكبر من 0.7 ماعدا البند GC4 بالإضافة إلى عدم تأثر مؤشر الفا كرونباخ ومؤشر DG.rho، أما باقي مؤشرات جودة القياس بعد التعديل المتمثلة في الجذر الكامن للعامل الأول (eig.1st) تأثر قيمته بالزيادة إلا أنها اكبر من الواحد الصحيح ، أما الجذر الكامن للعامل الثاني(eig.1st) انخفضت قيمته ب 1.737 حيث أصبحت اقل من الواحد الصحيح مما يدل على البنود المتبقية تقيس عامل واحد ، بينما قيمة متوسط نسبة التباين المستخرج AVE ارتفعت بقيمة قدرها0.291 وأصبحت فوق العتبة من 0.5 وعليه يتم الاحتفاظ بباقي البنود وهي GC4، GC9،GE2،

GE3، GE4، GF4، GF5، GF8 التي تحقق الشروط وتقيس صدق هذا المتغير بشكل جيد جدا.

الفرع الثالث: اختبار صدق مقياس المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار صدق المقياس لمتغير جودة المعلومات المحاسبية:

الجدول رقم(4-21) : نتائج اختبار المقياس لمتغير جودة المعلومات المحاسبية

الرمز	المتغير	معامل التحميل أولي Loading	معامل التحميل بعد التعديل loading
QA1	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة لمستخدميها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار	0,706	0.798
QA2	تمكن محاسبة المسؤولية الاجتماعية من التنبؤ بالإحداث	0,648	
QA3	تمكن محاسبة المسؤولية الاجتماعية من صياغة وتصميم الخطط المستقبلية	0,675	
QA4	تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في توفير معلومات محاسبية لها قيمة استرجاعية	0,721	0.720
QB1	تعبر المعلومات المحاسبية بصدق عن الوضعية المالية	0,652	0.874
QB2	تحتوى التقارير المالية على معلومات محاسبية خالية من التحيز	0,66	0.762
QB3	تحسن محاسبة المسؤولية الاجتماعية من حيادية المعلومة المحاسبية	0,616	
QB4	تجعل محاسبة المسؤولية الاجتماعية طرق القياس المتبعة قابلة للتحقق	0,698	0.705
QB5	تحتوى التقارير المالية على معلومات محاسبية خالية من الخطأ	0,68	
QC1	يتم الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد وعرض التقارير المالية التي يقوم بإصدرها	0,658	

QC2	تتضمن التقارير المالية التي يصدرها البنك معلومات محاسبية قابلة للمقارنة مع نتائج الفترات السابقة	0,62	
QC3	تتضمن التقارير المالية التي يصدرها البنك معلومات محاسبية قابلة للمقارنة مع نتائج البنوك المماثلة	0,692	
QD1	تمتاز المعلومات المحاسبية بسهولة الفهم لكافة المستخدمين	0,532	
QD2	تجعل محاسبة المسؤولية الاجتماعية المعلومات المحاسبية أكثر شمولا في التقارير المالية	0,622	
QD3	تمتاز المعلومات المحاسبية للبنك بالوضوح	0,593	

مؤشرات جودة القياس أولي	**مؤشرات جودة القياس بعد التعديل**
الفا كرونباخ C.alpha : 0.905	**الفا كرونباخ** C.alpha : 0.834
مؤشر DG.rho: 0.91	**مؤشر** DG.rho: 0.883
الجذر الكامن للعامل الأول (eig.1st): 6.49	**الجذر الكامن للعامل الأول** (eig.1st): 3.01
الجذر الكامن للعامل الثاني (eig.1st): 2.12	**الجذر الكامن للعامل الثاني** (eig.1st): 0.876
متوسط نسبة التباين المستخرج AVE: 0.427	**متوسط نسبة التباين المستخرج** AVE: 0.599

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام حزمة plspm R 3.5.1

يعرض الجدول أعلاه نتائج صدق متغيرات الدراسة، يتضح أن المتغير المتعلق ب جودة المعلومات المحاسبية جاءت مؤشراته غير مرضية لحد ما حيث يلاحظ تقريبا أن كل معاملات تحميل البنود محصورة بين 0.4 و0.7 مما يستدعي تحليل الأثر على متوسط نسبة التباين المستخرج و مؤشر DG.rho واللذان يتأثران بالزيادة فوق العتبة 0.5 ماعدا البندين QA1، QA4 وبعد القيام بالتعديل أصبحت معاملات التحميل الخاص بهذه البنود أكبر من 0.7 بالإضافة إلى عدم تأثر مؤشر الفا كرونباخ ومؤشر DG.rho، أما باقي مؤشرات جودة القياس بعد التعديل المتمثلة في الجذر الكامن للعامل الأول (eig.1st) تأثر قيمته بالنقصان إلا أنها اكبر من الواحد الصحيح ، أما الجذر الكامن للعامل الثاني(eig.1st) انخفضت قيمته ب 1.244 حيث أصبحت اقل من الواحد الصحيح مما يدل على البنود المتبقية تقيس عامل واحد ،

بينما قيمة متوسط نسبة التباين المستخرج AVE ارتفعت بقيمة قدرها0.172 وأصبحت فوق العتبة من 0.5 وعليه يتم الاحتفاظ بباقي البنود وهي QA1، QA4، QB1، QB2، QB4 كونهم تحقق الشروط و يقيسون صدق هذا المتغير بشكل جيد جدا.

المطلب الثاني: اختبار صدق التمايز لنموذج الدراسة

الصدق التمييزي هو أداة تبين مدى التمييز بين المتغيرات في بناء معين، ويمكن التحقق من الصدق التمييزي من خلال معيار Fornell-Larcker والذي ينص على أن الجدر التربيعي للتباين المستخرج يجب أن يكون أعلى من الارتباطات ما بين المتغيرات الكامنة الداخلة في النموذج[1] ، ويمكن أيضا التحقق من الصدق التمييزي أيضا من خلال حساب معاملات التحميل التقاطعية للمتغيرات المشاهدة والتي تستوجب أن تكون معاملات التحميل الخاصة ببناء متغير ما أعلى من معاملات التحميل الخاصة به في إي بناء آخر.

الفرع الأول: اختبار صدق التمايز حسب معيار فورنل لاركر

يتم اختبار صدق التمايز لنموذج المسار من خلال معيار Fornell-Larcker والموضح في الجدول رقم (4-22) التالي:

الجدول رقم (4-22): اختبار صدق التمايز حسب معيار فورنل لاركر

	محاسبة	حوكمة	جودة

[1] Ravand, H., & Baghaei, P, **Ibid**, 1-16.

	المسؤولية الاجتماعية	الشركات	المعلومات المحاسبية
محاسبة المسؤولية الاجتماعية	0,75		
حوكمة الشركات	0,297	0,77	
جودة المعلومات المحاسبية	0,37	0,663	0,77

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام plspm 3.5.1 R

يوضح الجدول أعلاه اختبار صدق التمايز حسب معيار فورنل – لاركر Fornell-Larcker criterion لنموذج المسار إذ يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع القيم المتعلقة بالجدر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج عند كل متغير كامن والممثلة في قطر الجدول على معاملات الارتباط بين المتغيرات الكامنة المختلفة والتي تفسر البناءات المختلفة الممكنة، ومثال ذلك من الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط بين المتغير الكامن الأدنى سجل بين حوكمة الشركات ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية حيث سجل قيمة 0.297، يليه معامل الارتباط بين جودة المعلومات المحاسبية ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية والذي سجل قيمة 0.37، بينما اكبر قيمة لمعامل الارتباط سجلت بين جودة المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات والذي بلغ 0.663، بينما الجدر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج سجل قيم أعلى من معاملات الارتباط حيث سجل اكبر قيمة عند المتغير الكامن جودة المعلومات المحاسبية والحوكمة حيث سجل قيمة 0.77 لكل منهما، في حين كانت أقل قيمة له عند المتغير الكامن محاسبة المسؤولية الاجتماعية والذي سجل قيمة 0.75 من هذا يمكن إن نستدل على أن نموذج الدراسة له أفضل صدق تمايز.

الفرع الثاني: تحليل معاملات التحميل التقاطعية لنموذج الدراسة

لدعم نتائج معيار فورنل لاركر فان تحليل معاملات التحميل التقاطعية لكل المتغير الكامن مقابل المتغيرات المقاسة في النموذج مع ما يقابلها من معاملات التحميل غير التقاطعية للنموذج إي المتغيرات المقاسة مع باقي المتغيرات الكامنة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (4-23): معاملات التحميل التقاطعية لمتغيرات النموذج

جودة المعلومات المحاسبية	حوكمة الشركات	محاسبة المسؤولية الاجتماعية	**المتغيرات الكامنة / البنود**
0,08	0,252	**(0,72)**	**CA4**
0,38	0,277	**(0,785)**	**CA5**
0,22	0,084	**(0,826)**	**CA6**
0,28	0,335	**(0,754)**	**CA7**
0,34	0,183	**(0,75)**	**CA9**
0,23	0,067	**(0,677)**	**CB1**
0,32	**(0,694)**	0,138	**GC4**
0,68	**(0,808)**	0,393	**GC9**
0,6	**(0,653)**	0,106	**GD3**
0,37	**(0,84)**	0,269	**GE2**
0,45	**(0,722)**	0,16	**GE3**
0,58	**(0,706)**	0,099	**GE4**
0,42	**(0,782)**	0,216	**GF4**
0,44	**(0,803)**	0,262	**GF5**
0,58	**(0,919)**	0,296	**GF8**
(0,8)	0,558	0,231	**QA1**
(0,72)	0,412	0,165	**QA4**

(0,87)	0,575	0,352	**QB1**
(0,76)	0,624	0,309	**QB2**
(0,71)	0,333	0,345	**QB4**

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام R 3.5.1 plspm

يلاحظ في الجدول السابق من خلال مقارنة معاملات التحميل التقاطعية مع معاملات التحميل الخارجية لكل متغير كامن، أن معاملات التحميل الخارجية لمتغير محاسبة المسؤولية الاجتماعية سجل قيم أعلى مقارنة مع معاملات التحميل التقاطعية المقابلة للبناءات الأخرى المتمثلة في معاملات التحميل الخارجية لمتغير حوكمة الشركات ومعاملات التحميل الخارجية لمتغير جودة المعلومات المحاسبية وذلك بعد مقارنة كل بند من بنود متغير محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع بنود المتغيرات الكامنة المتبقية، كما أن معاملات التحميل الخارجية لمتغير حوكمة الشركات سجل قيم أعلى مقارنة مع معاملات التحميل التقاطعية المقابلة للبناءات الأخرى المتمثلة في معاملات التحميل الخارجية لمتغير محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومعاملات التحميل الخارجية لمتغير جودة المعلومات المحاسبية وذلك بعد مقارنة كل بند من بنود متغير حوكمة الشركات مع بنود المتغيرات الكامنة المتبقية، كما يلاحظ أيضا أن معاملات التحميل الخارجية لمتغير جودة المعلومات المحاسبية سجل قيم أعلى مقارنة مع معاملات التحميل التقاطعية المقابلة للبناءات الأخرى المتمثلة في معاملات التحميل الخارجية لمتغير حوكمة الشركات و معاملات التحميل الخارجية لمتغير محاسبة المسؤولية الاجتماعية وذلك بعد مقارنة كل بند من بنود متغير جودة المعلومات المحاسبية مع بنود المتغيرات الكامنة المتبقية.

والشكل البياني الموالي يوضح جيدا معاملات التحميل التقاطعية:

الشكل رقم (4-1): معاملات التحميل التقاطعية للنموذج

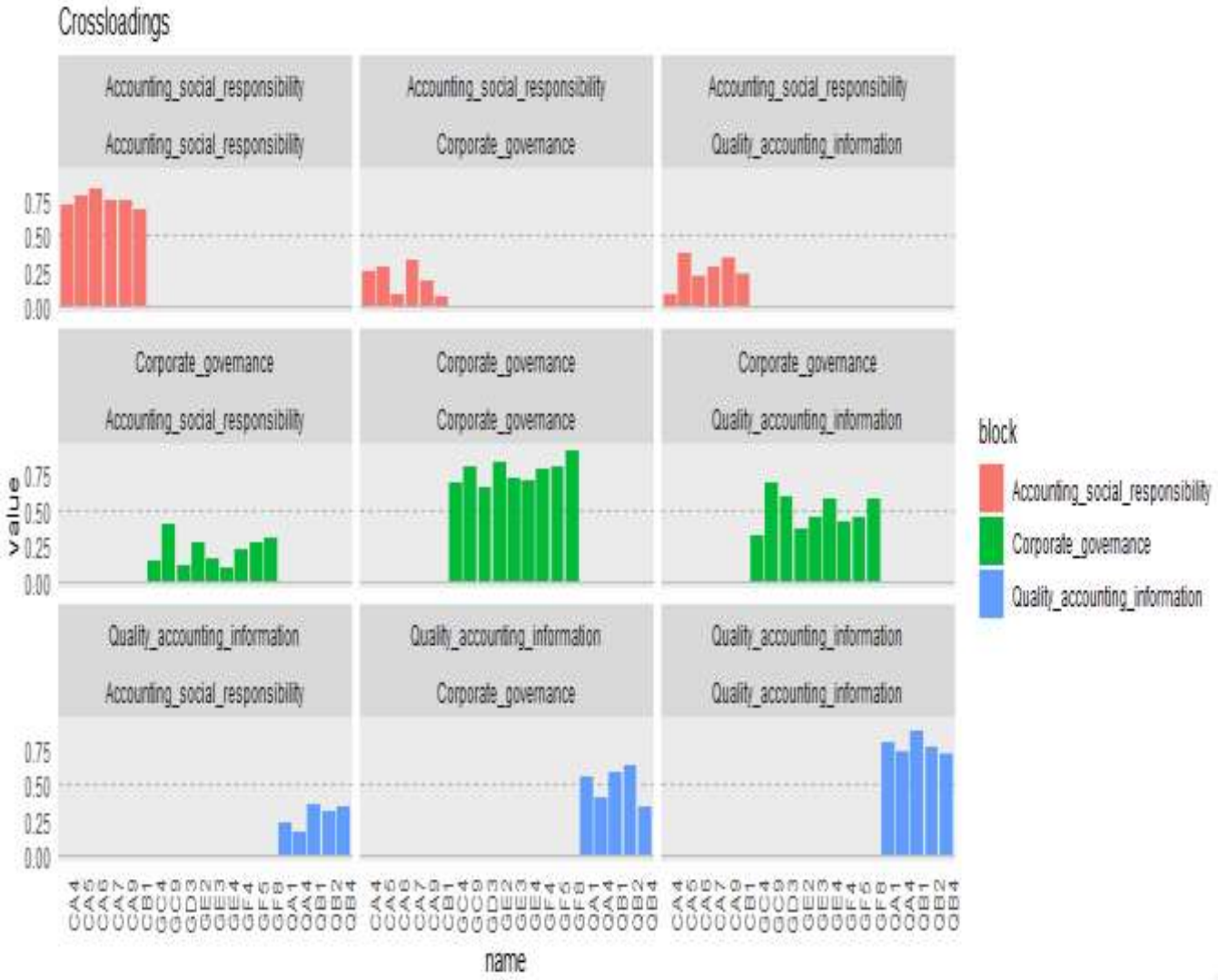

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام R 3.5.1 plspm

يبين الشكل رقم (4-1) اللون الأحمر والذي يمثل محاسبة المسؤولية الاجتماعية واللون الأخضر يمثل حوكمة الشركات أما اللون الأزرق فيمثل جودة المعلومات المحاسبية حيث يظهر من خلال الشكل أعلاه اللون الأحمر في الجزء الأيمن والأعلى من الشكل، وهو مجال تقاطع بنود متغير محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع المتغيرات الكامنة المتبقية، أي أن معاملات التحميل الخارجية لمتغير محاسبة المسؤولية الاجتماعية كانت أعلى من معاملات التحميل التقاطعية لباقي المتغيرات، كما يظهر اللون الأخضر في الجزء الأوسط من الشكل، وهو مجال تقاطع بنود متغير حوكمة الشركات مع المتغيرات الكامنة المتبقية، أي أن معاملات التحميل

الخارجية لمتغير حوكمة الشركات كانت أعلى من معاملات التحميل التقاطعية لباقي المتغيرات أو بمعنى أخر أن بنود متغير حوكمة الشركات تقيس بشكل جيد متغير حوكمة الشركات بينما يوجد هناك تقارب لمعاملات التحميل التقاطعية لبنود حوكمة الشركات مع متغير جودة المعلومات المحاسبية، كما يظهر في الجزء الأيسر والأسفل من الشكل وهو مجال تقاطع بنود متغير جودة المعلومات المحاسبية مع المتغيرات الكامنة المتبقية، أي أن معاملات التحميل الخارجية لمتغير جودة المعلومات المحاسبية كانت أعلى من معاملات التحميل التقاطعية لباقي المتغيرات، إلا أن هناك تقارب لمعاملات التحميل التقاطعية بين لبنود جودة المعلومات المحاسبية مع متغير حوكمة الشركات. وعليه يمكن اعتماد مقياس المتغيرات الداخلة في البحث والموضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (4-2): تشبعات (التحميل) لمتغيرات النموذج

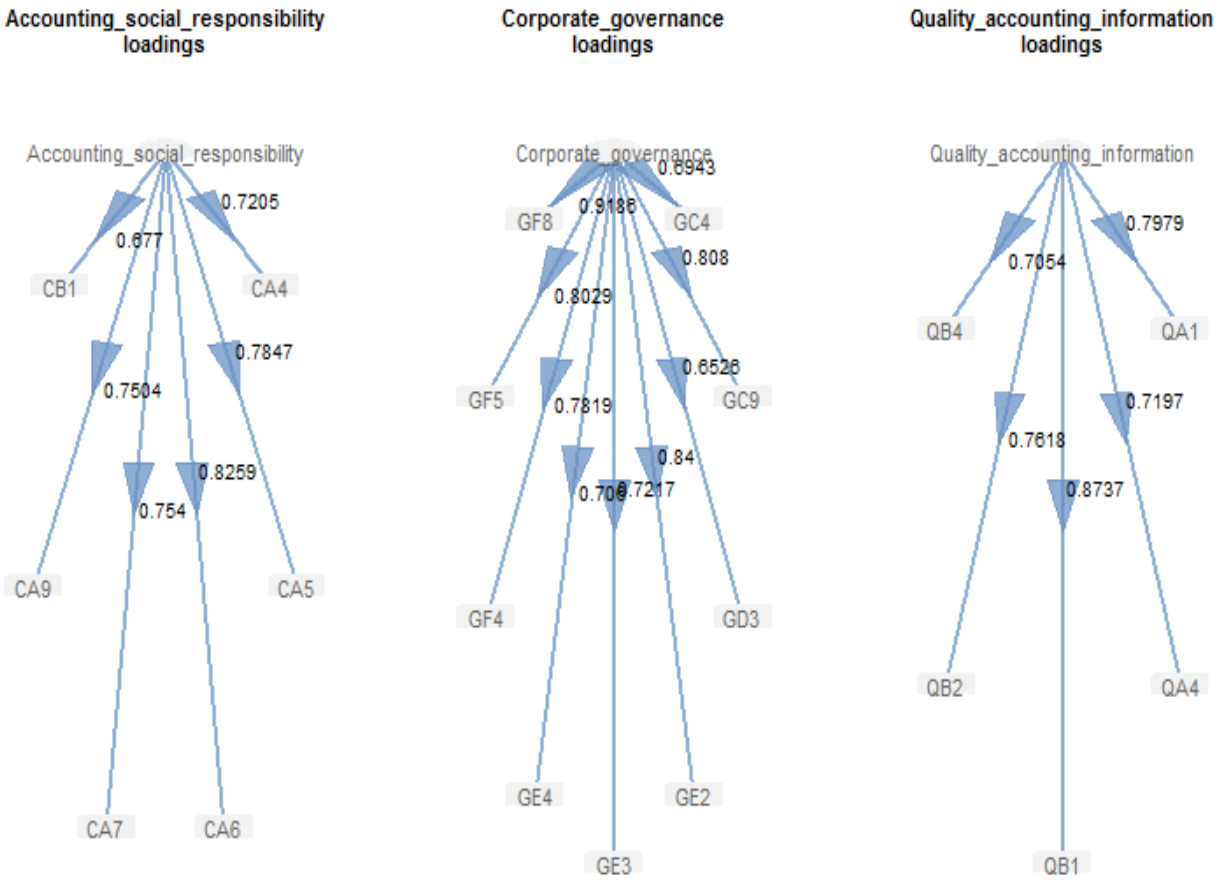

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام تجميع حزمة plspm مع R 3.5.1

يوضح الشكل رقم (4-2) أن تغيرات التحميل أو التشبعات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث نلاحظ أن المتغير الكامن المتمثل في محاسبة المسؤولية الاجتماعية سجل بنوده تشبعات اكبر 0.7 عدا البند CB1 (يمتلك البنك نظاماً محاسبياً قادراً على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها) سجل اصغر قيمة ب 0.677 أما البندCA6 (يقوم البنك بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمحافظة على البيئة في التقارير السنوية) سجل أعلى قيمة ب0.825، أما بالنسبة للمتغير الكامن المتمثل في حوكمة الشركات سجلت جميع بنوده تشعبات أكبر 0.7 ماعدا البند GC4 (تتأكد من عدم تعارض ما يقوم به البنك من معاملات مع قواعد الشريعة الإسلامية)، بينما المتغير الكامن المتمثل في جودة المعلومات المحاسبية فجاءت جميع بنوده أكبر من 0.7.

كما يمكن اعتماد أوزان متغيرات الدراسة لقياس جودة المتغيرات والموضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (4-3): أوزان متغيرات النموذج

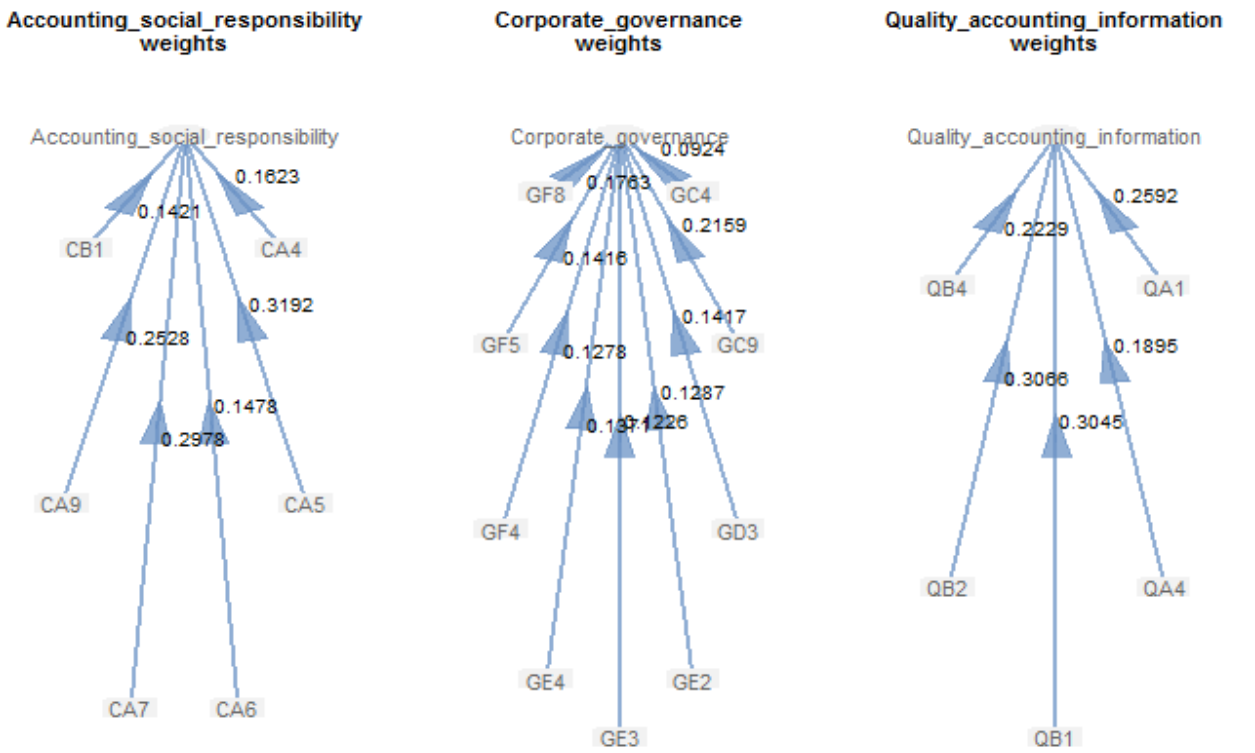

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام تجميع حزمة plspm مع R 3.5.1

يوضح الشكل رقم (4-3) تغيرات الأوزان المتعلقة بمتغيرات الدراسة حيث نلاحظ أن المتغير الكامن المتمثل في محاسبة المسؤولية الاجتماعية سجل بنوده أوزان بقيم موجبة وكذلك المتغير الكامن حوكمة الشركات سجلت جميع بنوده أوزان بقيم موجبة، وأيضا بالنسبة للمتغير الكامن جودة المعلومات المحاسبية سجلت جميع بنوده بقيم موجبة، والجدير بالذكر أن جودة المتغيرات إضافة لمؤشر الفا كرونباخ يجب أن تكون المتغيرات المقاسة مرتبطة في كتله بشكل ايجابي وهو ما يتوفر في بيانات متغيرات نموذج الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

قبل أن يتم اختبار الفروض يتم عرض نموذج الدراسة المقترح.

الفرع الأول: نموذج الدراسة

يتكون نموذج الدراسة من ثلاث متغيرات وهي متغير المستقل ومتغير الوسيطي ومتغير التابع.

الشكل رقم (4-4): النموذج الهيكلي المقترح

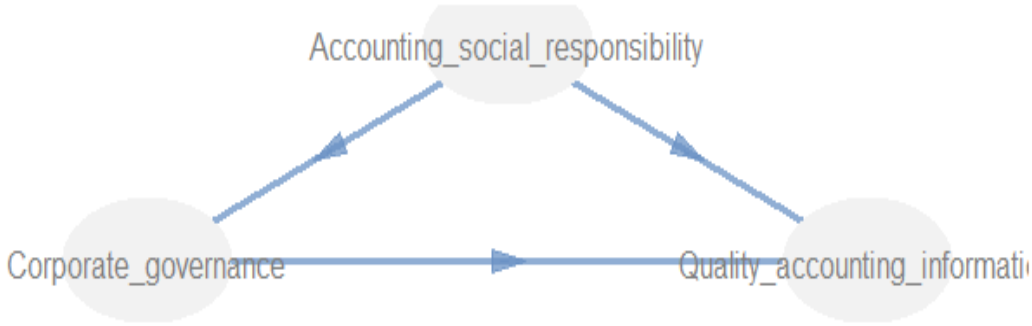

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام تجميع حزمة plspm مع R 3.5.1

يهدف نموذج الدراسة إلى قياس تأثير مباشر للمتغير المستقل محاسبة المسؤولية الاجتماعية على المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية وتأثير غير مباشر للمتغير المستقل محاسبة المسؤولية الاجتماعية على المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية ، في ظل الدور الوسيط للمتغير حوكمة الشركات. يوضح الشكل رقم (4-5) الآثار المباشرة بين المتغيرات الكامنة.

الشكل رقم (4-5): النموذج البنائي للدراسة

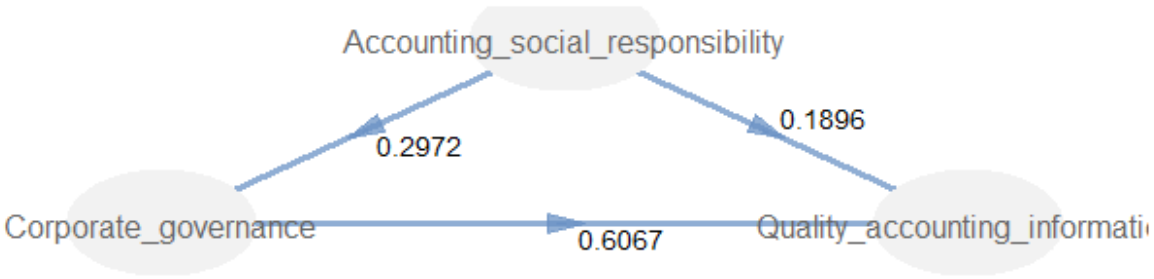

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام تجميع حزمة plspm مع R 3.5.1

من خلال الشكل رقم (4-5) يتضح أن الأثر المباشر بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية نحو جودة المعلومات المحاسبية سجل أقل أثر مباشر بلغ (0.1896)، بينما الأثر المباشر الأكبر سجل بين حوكمة الشركات نحو جودة المعلومات المحاسبية حيث بلغ (0.6067)، في حين سجل الأثر المباشر بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية نحو حوكمة الشركات(0.2972).

وبلغت جودة النموذج (0.4065) وهي قيمة تقترب من 0.5 أي أنه يمكن القول أن النموذج متوسط الجودة، كما يمكن تقييم النموذج البنائي من خلال معامل التحديد عند المتغيرات الداخلية والموضح في ما يلي:

الجدول رقم (4-24): معاملات التحديد في النموذج الهيكلي

	نوع المتغير	معامل التحديد
محاسبة المسؤولية الاجتماعية	خارجي	
حوكمة الشركات	داخلي	0.0883
جودة المعلومات المحاسبية	داخلي	0.4724

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام تجميع حزمة plspm مع R 3.5.1

يتبن من خلال الجدول أعلاه أن معامل التحديد عند المتغير الداخلي جودة المعلومات المحاسبية جاء أعلى من 0.4 حيث سجل قيمة 0.4724 وهي قيمة مرتفعة أي أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات معاً تفسر نسبة مرتفعة من التغير في جودة المعلومات المحاسبية، بينما جاء معامل التحديد عند المتغير الداخلي حوكمة الشركات قريب من 0.09 وهي قيمة اقل من 0.1 وهو بذلك سجل قيمة ضعيفة أي أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تفسر نسبة ضعيفة من التغير في حوكمة الشركات وبالتالي هناك عوامل أخرى يمكن أن تفسر النسبة المتبقية الكبيرة.

الفرع الثاني: اختبار فروض الدراسة

سيتم في هذا البحث اختبار أربع فرضيات، ثلاث فرضيات تدرس الأثر المباشر بين المتغيرات أما الفرضية الرابعة تدرس الأثر غير المباشر بين المتغيرات.

1. اختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى تنص على أنه: " **يوجد أثر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية** " لاختبار هذا الفرضية يتم الاعتماد على اختبار ستودنت والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-25): نتائج اختبار الفرضية الأولى

المؤشر / الأثر المباشر	التقدير	الانحراف المعياري	قيمة احصاء ستودنت	القيمة الاحتمالية
محاسبة المسؤولية الاجتماعية -> جودة المعلومات المحاسبية	0.19	0.13	1.45	0.15

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام تجميع حزمة plspm مع R 3.5.1

من خلال الجدول رقم (4-25) يتبين أن احصاء ستودنت بلغت 1.45 للتأثير المباشر لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية الذي بلغ 0.19 وهو تأثير غير معنوي على أساس أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.15 وهي اكبر من مستوى المعنوية الاسمي 0.05، وعليه يمكن رفض الفرضية التي تنص على أنه: " يوجد أثر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية ".

كما يمكن اختبار ذلك أيضا من خلال طريقة البوتسراب لتحليل الأثر المباشر، بحيث كانت نتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-26): نتائج اختبار معنوية الأثر المباشر للمتغيرات الكامنة لنموذج الدراسة

المؤشر / الأثر المباشر	العينة الأصلية	متوسط البوتسراب	الانحراف المعياري	قيمة مجال الثقة الدنيا	قيمة مجال الثقة العليا
محاسبة المسؤولية الاجتماعية -> جودة المعلومات المحاسبية	0.19	0.237	0.143	0.0097	0.53

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام تجميع حزمة plspm مع R 3.5.1

حيث يتبين من الجدول أعلاه أن مجال الثقة لقيمة البوتسراب { 0.0097 0.53} وهو يتضمن قيمة العينة الاصلية التي بلغت 0.19 وقيمة متوسط البوتسراب التي بلغت 0.237، وبما انه لا يتضمن الصفر يتم قبول الفرضية " يوجد أثر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية" ويعزى ذلك كذلك لحجم العينة الذي ارتفع بطريقة البوتسراب.

2. اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الثانية تنص على أنه: " **يوجد أثر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على حوكمة الشركات**" لاختبار هذا الفرضية يتم الاعتماد على اختبار ستودنت والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-27): نتائج اختبار الفرضية الثانية

المؤشر / الأثر المباشر	التقدير	الانحراف المعياري	قيمة احصاء ستودنت	القيمة الاحتمالية
محاسبة المسؤولية الاجتماعية -> حوكمة الشركات	0.297	0.161	1.84	0.074

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام تجميع حزمة plspm مع R 3.5.1

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن احصاء ستودنت بلغت 1.84 للتأثير المباشر لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على حوكمة الشركات الذي بلغ 0.297 وهو تأثير غير معنوي على اساس أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.074 وهي اكبر من مستوى المعنوية الاسمي 0.05 وعليه يمكن رفض الفرضية التي تنص على أنه: " يوجد أثر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على حوكمة الشركات ".

كما يمكن إجراء ذلك بطريقة بوتسراب لتحليل الأثر المباشر حيث كانت النتائج المتعلقة به موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-28): نتائج اختبار معنوية الأثر المباشر للمتغيرات الكامنة لنموذج الدراسة

المؤشر / الأثر المباشر	العينة الأصلية	متوسط البوتسراب	الانحراف المعياري	قيمة مجال الثقة الدنيا	قيمة مجال الثقة العليا
محاسبة المسؤولية الاجتماعية -> حوكمة الشركات	0.297	0.385	0.155	0.167	0.685

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام تجميع حزمة plspm مع R 3.5.1

حيث يتبين من الجدول أعلاه أن مجال الثقة من 0.167 إلى 0.685 لقيمة البوتسراب الحد الأدنى والحد الأعلى جاءت اكبر من الصفر إي أنها لا تتضمن الصفر كما أن مجال الثقة يتضمن كل من القيمة في العينة الأصلية والتي تساوي 0.297، وقيمة متوسط البوتسراب والتي تساوي 0.385، مما يخالف على رفض الفرضية الثانية والتي تنص على أنه: " يوجد أثر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على حوكمة الشركات " ويعزى ذلك لحجم العينة الذي ارتفع بطريقة البوتستراب.

3. اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على أنه: " **يوجد أثر لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية**" لاختبار هذا الفرضية يتم الاعتماد على اختبار ستودنت والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-29): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المؤشر / الأثر المباشر	التقدير	الانحراف المعياري	قيمة احصاء ستودنت	القيمة الاحتمالية
حوكمة الشركات-> جودة المعلومات المحاسبية	0.607	0.13	4.65	0.000

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام تجميع حزمة plspm مع R 3.5.1

من خلال الجدول رقم(4 -29) يتبين أن إحصاء ستودنت بلغت 0.607 للتأثير المباشر لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية الذي بلغ 0.607 وهو تأثير معنوي على أساس أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.000 وهي اصغر من مستوى المعنوية الاسمي 0.05، وعليه يمكن قبول الفرضية التي تنص على أنه: " يوجد أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية ".

كما يمكن اختبار ذلك أيضا من خلال طريقة البوتسراب لتحليل الأثر المباشر، بحيث كانت نتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-30): نتائج اختبار معنوية الأثر المباشر للمتغيرات الكامنة لنموذج الدراسة

المؤشر / الأثر المباشر	العينة الأصلية	متوسط البوتسراب	الانحراف المعياري	قيمة مجال الثقة الدنيا	قيمة مجال الثقة العليا
حوكمة الشركات-> جودة المعلومات المحاسبية	0.606	0.585	0.123	0.325	0.794

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام تجميع حزمة plspm مع R 3.5.1

حيث يتبين من الجدول أعلاه أن مجال الثقة لقيمة البوتسراب {0.325 0.794} يتضمن قيمة العينة الاصلية التي بلغت 0.606 وقيمة متوسط البوتسراب التي بلغت 0.585، مما يؤكد على قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه: " يوجد أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية ".

4. اختبار الفرضية الرابعة

الفرضية الرابعة تتعلق بفرضية اختبار المتغير الوسيط والتي تنص على أنه: " **يوجد دور وسيط لحوكمة الشركات في أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية** "

لاختبار هذه الفرضية يمكن استخدام اختبار معنوية احصاء سوبل والجدول التالي يعرض نتائج اختبار معنوية احصاء سوبل من خلال اختبار المتغير الوسيط بتوضيح كل من الأثر المباشر والأثر غير المباشر والأثر الكلي:

الجدول رقم (4-31): نتائج اختبار الفرضية الرابعة

		الأثر المباشر	الأثر غير المباشر	الأثر الكلي	اختبار المتغير الوسيط	
					احصاء اختبار سوبل Sobel test statistic	المعنوية
المتغير المستقل	محاسبة المسؤولية الاجتماعية	0.19	0.18	0.370	1.71	0.08
المتغير الوسيط	حوكمة الشركات					
المتغير التابع	جودة المعلومات المحاسبية					

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على

- مخرجات حزمة plspm المتضمنة في بيئة برنامج R

- موقع https://www.danielsoper.com/statcalc/calculator.aspx?id=31

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الأثر غير المباشر ما بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية والذي يمر على (يتوسطه) حوكمة الشركات والذي بلغت قيمته (0.18)، وأن إحصاء سوبل Sobel test statistic بلغ (1.71) وهي قيمة أقل بالمقارنة مع القيمة الحرجة 1.96 للتوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05، وحيث أن القيمة الاحتمالية أو معنوية إحصاء سوبل بلغت (0.08) وهي أعلى من مستوى معنوية الاسمي 0.05، يمكن رفض الفرضية الرابعة والتي تنص على أنه: " يوجد دور وسيط لحوكمة الشركات في أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية ".

كما يمكن الاعتماد على معنوية اختبار ستودنت للتأثير المباشر بين تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية نحو حوكمة الشركات الذي جاء الأثر غير معنوي، والأثر المباشر بين تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية و جودة المعلومات المحاسبية جاء الأثر غير معنوي أيضا، والأثر المباشر بين حوكمة الشركات نحو جودة المعلومات المحاسبية الذي جاء الأثر معنوي، وعليه يمكن القول أن الأثر غير المباشر للدور الوسيط حوكمة الشركات في الأثر المباشر بين تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة المعلومات هو تأثير غير معنوي.

خلاصة الفصل

فيما يتعلق بالدراسة الميدانية، وبعد إبراز واقع البنوك الإسلامية في الجزائر وكذا واقع كل من محاسبة المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات في تلك البنوك، اتضح أن البنوك الإسلامية ملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية وتقوم بالقياس والإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية كما تبين أن البنوك الإسلامية تطبق أهم مبادئ حوكمة الشركات رغم عدم وجود دليل حوكمة خاص بالبنوك الإسلامية.

وتم التوصل بعد إجراء مجموعة من الاختبارات وتحليل النتائج المتوصل إليها، أهمها أن أفراد العينة المدروسة كانوا مؤهلين بشكل كاف لفهم أسئلة الإستبانة والإجابة عليها، ومما يساعد كثيرا في الوصول إلى نتائج واقعية وحقيقية، ومن النتائج المستخلصة أن بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وكما تم التوصل إلى أن البنوك الإسلامية تطبق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال بالإفصاح عن مبادراتها والتزامها بالمسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية السنوية أي يتم عرض بيانات المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية إلى جانب الأداء الاقتصادي. وكذا بالنسبة لتطبيق حوكمة الشركات فالبنوك الإسلامية في الجزائر تقوم بتطبيق نظام حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للبنك وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية والتزامها بأهم مبادئ حوكمة الشركات ألا وهي الإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية وحماية حقوق أصحاب المصالح وكفاءة وفعالية أنظمة الرقابة بها.

وفي هذا الفصل تم عرض وتحليل لنتائج اختبار الفروض وتم التوصل إلى أنه لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على حوكمة الشركات، ويوجد أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، ولا يوجد لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية، كما أنه لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات.

خاتـــــمة

تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي ولقد نشأ هذا التطور تحت تأثير الضغوطات الاجتماعية والضوابط الحكومية من أبرز أهدافها هو توفير معلومات واعداد التقارير الإجتماعية التي من شأنها أن تعكس مدى التزام الشركات بالإفصاح عن أدائها الإجتماعي سعيا إلى توفير القدر الكافي من المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة لدى مختلف الأطراف.

وتعد حوكمة الشركات بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الشركات بحيث تعبر عن وجود مجموعة من الضوابط الأخلاقية ومن الأعراف والمبادئ المهنية والمسؤولية التي بدونها يصعب ضبط وتحقيق عناصر الثقة والشفافية في المعلومات وتأكيد نزاهة الإدارة وكذا الوفاء بالالتزامات والتعهدات وضمان تحقيق الشركة لأهدافها وحماية مسارها.

ولعل الدافع القوي الذي أدى لاختيار البنوك الاسلامية هو ببساطة التزام بالمسؤولية الاجتماعية بمجالات الأربعة تجاه العاملين وتجاه العملاء وتجاه البيئة وتجاه المجتمع ككل بالإضافة إلى سعيها إلى تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

وتبعا لما تقدم في هذه الدراسة يمكن استخلاص عدد من النتائج وكذا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات وأفاق البحث.

1.نتائج البحث

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من نتائج قسمناها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية والتي من خلالها قمنا بقبول أو رفض كل فرضية تم وضعها في مقدمة البحث وفي ما يلي تلخيص لهذه النتائج:

1.1. النتائج النظرية

- تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي التي تقوم على تقويم وتقييم الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والإفصاح والتقرير عنها بصورة تتناسب وتتلاءم مع احتياجات الأطراف ذات العلاقة بنشاط الشركة.
- يتصف قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية بنوع من التعقيد والصعوبة وذلك بسبب وجود متغيرات عدة بعضها قابلة للقياس الكمي وأخرى غير قابلة للقياس بالرغم من الاتفاق على أهمية قياسها إلا أنه لم يجد الاهتمام الكافي لإرساء أسس لقياسها والتقرير عنها.
- يواجه مصممي التقارير الاجتماعية تحديات عديدة أهمها صعوبة الفصل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية وهذا راجع لتشابك بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلى مشكلة كيفية القياس لكل نشاط بشكل مستقل.

- تعتبر حوكمة الشركات نظاما رقابيا فعالا من خلاله يمكن تجنب الأزمات والانهيارات المالية، وذلك بالحد مهيمنة الإدارة ومحاولتها تحقيق أغراض ذاتية على حساب مصلحة المساهمين، بحيث يسعى هذا النظام إلى تحقيق الإفصاح و الشفافية، الثقة والعدالة، وحماية أصول الشركة.
- يختلف تطبيق حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية عنه في الشركات وفي البنوك حيث أن البنوك الإسلامية يواجهها نظام حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للبنك وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية.
- تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية تضمن شمول التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة.
- تعد جودة المعلومات المحاسبية المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها من خلال اكتسابها مجموعة من الخصائص النوعية أهمها الملائمة، الموثوقية، قابلية المقارنة والثبات، قابلية الفهم والشمولية. كما أنه يمكن استخدام جودة المعلومات المحاسبية كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية المقترحة للقياس والإفصاح المحاسبي.

2.1. النتائج التطبيقية

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة التي أجريت على البنوك الاسلامية بالجزائر، تم التوصل إلى النتائج التالية التي تعتبر اختبار لفرضيات البحث:

- أن البنوك الاسلامية تقوم بالإفصاح عن مبادراتها والتزامها بالمسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية السنوية أي يتم عرض بيانات المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية إلى جانب الأداء الاقتصادي.
- تقوم البنوك الاسلامية بالإفصاح عن التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه البيئة في التقارير السنوية.
- تقوم البنوك الاسلامية بالإفصاح عن التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه الموظفين في التقارير السنوية.

- إن النظم المحاسبية المطبقة الآن في البنوك الاسلامية محل الدراسة لا تشتمل على الطرق الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وأن كل ما يتم الإفصاح عنه بطريقة الدمج في التقارير والقوائم المالية من معلومات خاصة بالأنشطة الاجتماعية لا تخرج عن حدود تلك الأنشطة التي يترتب عليها أعباء مالية.
- تهتم البنوك الاسلامية بالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح عامة وأصحاب الودائع الاستثمارية خاصة.
- تسعى البنوك الاسلامية إلى تحقيق الإفصاح والشفافية والوضوح عن البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية في الوقت المناسب لاتخاذ القرار.
- استفادة البنوك الاسلامية من رأي المدقق الشرعي حول مدى الالتزام بالضوابط والفتاوى الشرعية ومدى التطبيق السليم للمنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.
- إن البنوك الاسلامية محل الدراسة تهتم بتطبيق نظام حوكمة ثنائية إلا أنه لا يوجد دليل حوكمة خاص بها.
- تتميز المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير بسهولة الفهم لكافة المستخدمين.
- تمتاز المعلومات المحاسبية المدرجة في التقارير بخاصية القابلية للمقارنة والثبات بإتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى
- تتميز متغيرات الدراسة المتمثلة في محاسبة المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية بصدق مقاييسها.
- تتميز متغيرات الدراسة الثلاث(المتغير المستقل، المتغير الوسيط، المتغير التابع) بأفضل صدق التمايز فيما بينها.
- يتميز نموذج مسار الدراسة بالصلاحية، كما أنه يتميز بالجودة بنسبة قريبة من المتوسط بلغت 0.4065.
- لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على حوكمة الشركات
- يوجد أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، ولا يوجد لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية،
- لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات.

2.التوصيات والاقتراحات:

إن النتائج التي تم التوصل إليها خلال هذه الدراسة قادتنا إلي اقتراح جملة من التوصيات حيث أن تطبيقها يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وهي:

- ❖ وضع معيار محاسبي يتضمن نطاق محدد للمسؤولية الاجتماعية يتوفر فيه صيغة إعداد وعرض المعلومات المحاسبية الخاصة بمسؤولية الاجتماعية
- ❖ إصدار التشريعات القانونية الخاصة والمعايير المساعدة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- ❖ ضرورة أن تتخذ الشركات كافة الإجراءات والوسائل التي من شأنها أن ترفع درجة الثقة والشفافية والمصداقية في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير والقوائم المالية.
- ❖ يجب أن تحظى عملية القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية بمزيد من الاهتمام من قبل إدارة البنوك.
- ❖ أن تقوم البنوك بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها، واستخدامها كنظام معلومات يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة.
- ❖ ضرورة العمل على تدريب وتأهيل المحاسبين والمدققين علمياً وعملياً ليكونوا قادرين على الفهم السليم للمبادئ والمعايير المقترحة من الجهات المسؤولة، لضمان التطبيق السليم ورفع جودة الأداء في الشركات، سواءً كانت تلك المعايير متعلقة بمبادئ الحوكمة أو معايير متعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.
- ❖ ضرورة إعطاء عملية حوكمة الشركات الاهتمام الأكبر للمحافظة على البنوك الاسلامية وبقائها واستمرار نشاطها، والعمل وبصورة متناسقة بين جميع الجهات ذات العلاقة، لان حوكمة الشركات تساعد على تحسين كفاءة تلك البنوك والتخصيص الأمثل لمواردها.
- ❖ ضرورة القيام بإصدار دليل حوكمة الشركات في البنوك الاسلامية .
- ❖ تهيئة البيئة الملائمة لتطبيق آليات الحوكمة في البنوك الاسلامية من خلال تطوير التشريعات وإعداد الأطر لأفضل الممارسات القانونية والرقابية اللازمة لتطبيقها وفقا للممارسات الدولية.

3.أفاق البحث:

رغم الجهد المبذول والسعي الحثيث للإلمام بكل جوانب الدراسة، إلا أنها لا تخلو من النقائص أو إغفال بعض النقاط التي لم يتم دراستها أو لم نوفيها حقها من الدراسة والتي يمكن أن تمثل محور إشكاليات لأبحاث مستقبلية منها:

- ✓ إجراء دراسات حول المعايير المحاسبية لقياس الأداء الاجتماعي.

- ✓ آثر الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية على قرارات أصحاب المصالح.
- ✓ قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية ومدى مساهمتها في التنمية الاجتماعية.
- ✓ نموذج مقترح ومتكامل لإطار الحوكمة في البنوك الإسلامية .
- ✓ متطلبات ومعوقات تطبيق الحوكمة في البنوك الإسلامية في الجزائر.

نأمل في الأخير أن يساهم بحثنا هذا ولو بشيء القليل في تدعيم البحث العلمي، وعلى أمل أن تفتح المجال لبحوث أخرى في المستقبل لمعالجة هذه الجوانب وتقديم الإضافة حتى تكون الاستفادة كبيرة، وان تلقى هذه المهنة الاهتمام الواسع في دفع عجلة التنمية الاجتماعية في بلادنا، وفي الأخير نرجوا من الله ان نكون قد وفقنا في معالجة هذا الموضوع.

تم بعون الله تعالى

قائمـــــة المراجـــــع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم

I. الكتب

1. الأربعون النووية.
2. إبراهيم الأعمش، **أسس المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1999.
3. إبراهيم سلطان ، **نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري)** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2000.
4. أحمد حسين على حسين، **نظام المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
5. أحمد حسين على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.
6. أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العريبد، زياد أحمد الزهبي، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.
7. أحمد محمد نور، **المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010.
8. بلال خلف السكارنة، **أخلاقيات الأعمال** ، دار المسيرة النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
9. بن عيشي بشير، يزيد تقرارت، **حوكمة الشركات من منظور محاسبي** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2017.
10. تامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن ، 2001
11. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، اليازوري، الأردن، 2011.
12. رضوان حلوه حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر** ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2003.
13. رنا عبد الرزاق غنيم، **المسؤولية الاجتماعية بين تعظيم الأرباح والتنمية المستدامة** ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2015.

14. زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، **تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، مكتبة المجمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

15. سليم إبراهيم الحسينة، **نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الرواق**، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن،2002 .

16. سمير عبد الغني محمود ، **تطورات في علم الاجتماع الاقتصادي: المرجعة الاجتماعية أداة فعالة لتقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال** ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010

17. صلاح حسن، **البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال معايير حوكمة المؤسسات المالية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2010.

18. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم–المبادئ–التجارب)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

19. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات(شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم–المبادئ–التجارب–المتطلبات)**، دار الجامعية، الطبعة 02، القاهرة،2007.

20. طاهر محسن الغالبي، صالح العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة** ، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

21. طاهر محسن منصور الغالبي ، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2010.

22. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **الإدارة والأعمال**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،2007 .

23. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

24. عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، 2004.

25. علا محمد شوقي إبراهيم عيسى، **تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجزائرية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة 1، الجزائر ومصر، 2015.

26. كمال الدين الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 .

27. مؤيد الفضل، عبد النصر نور، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 .
28. مجيد جاسم الشرع، **المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
29. محمد حلمي الجيلاني، **الحوكمة في الشركات**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان –الأردن، 2015.
30. محمد عباس بدوى، **المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000 .
31. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري دراسة مقارنة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
32. محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001 .
33. مدحت محمد أبو النصر، **ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال المسؤولية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2016.
34. مدحت محمد أبو النصر، **ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال المسؤولية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2016.
35. نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال** ، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
36. الوهاب عبد نصر علي، شحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007/2006.

II. الرسائل الجامعية

37. أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين"**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006.
38. أمينة فداوي، **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية– دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250**– أطروحة الدكتوراه شعبة مالية ومحاسبة وتسويق في المؤسسة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2014/2013.

39. بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف، الجزائر، 2014/2013.

40. حاج قويدر قورين، **أهمية بناء ونظام المعلومات المحاسبية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (إسقاط على حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، جامعة حسبية بن بوعلي –الشلف، الجزائر، 2013/2012.

41. الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم–دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في البورصة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2012.

42. زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** – دراسة حالة شركة أليناس للتأمينات الجزائرية خلال2009 /2010، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011 /2012.

43. سي محمد لخضر، **أسس وقواعد التقييم المحاسبي دراسة تحليلية نقدية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في علوم التسيير، جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر 2017/2016.

44. غلاي نسيمة، **الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات دراسة حالة بعض مؤسسات تلمسان**، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان الجزائر، 2014 – 2015

45. ماجد إسماعيل ابو حمام، **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير"دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فيسوق فلسطين للأوراق المالية"**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009.

46. محمد سالم اللولو، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية–غزة ، فلسطين، 2009.

47. محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، المؤتمر العلمي الدولي بعنوان عولمة الإدارة في عصر المعرفة يومي 15-16ديسمبر 2012، جامعة الجنان ، طرابلس لبنان، 2012 .

48. مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر دراسة تطبيقية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم التسيير، جامعة وهران ، الجزائر، 2013-2014.

49. مهاوات لعبيدي، **القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، منشورة، الجزائر، 2014 .

50. ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات** – دراسة حالة مؤسسة اقتصادية– ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة /2009 2008.

III. المقالات والتقارير

51. أحمد لعماري، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر2001.

52. أزهر يوسف الشكري، **أسس القياس المحاسبي لتكاليف منافع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في التقارير المالية**، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، السنة الثامنة

53. بن عمارة نوال، **طرق الإفصاح والقياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية** ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، العدد الأول، 2010.

54. بورقبة شوقي، ا**لحوكمة في المصارف الإسلامية** ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2009.

55. الجوزي جميلة، حدو علي، **دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصاريف الاسلامية و مصاريف تقليدية خاصة– حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري–**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 07، 2016.

56. حبار عبد الرازق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد07، 2009.

57. حسين هادي عنيزة، ماهر ناجي علي، **تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم** ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد26، السنة التاسعة.

58. سامح محمد رضا رياض، **دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية**، مجلة العربية للمحاسبة، أكتوبر 2012.

59. شوقي عشور بورقبة، عبد الحليم عمار غربي، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية** ، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، سبتمبر2014.

60. عبد الرحمن عمر محمد، **العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وتعظيم الأرباح: من وجهة محاسبية**، مجلة امارابك، المجلد 08، العدد 26، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017.

61. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، **تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها زيادة على جودة المعلومات المحاسبية** ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 08، فلسطين، ديسمبر2017.

62. علاء حسن كريم الشرع، **دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العرقية –دراسة تطبيقية على عينة من شركات التأمين المدرجة في سوق العراقية للأوراق المالية** ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد07، العدد01، العراق، 2017.

63. علاء جميل مكط الزحيم، **دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية دارسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 01، 2015.

64. علي عبد الصمد عمر، **إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر – دراسة مقارنة مع مصر**، مجلة الباحث، العدد12، الجزائر، 2013.

65. فاتن حنّا كيرزان، **مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة (دراسة مقارنة)**، مجلة المنارة ، المجلد 19، العدد 4، دمشق،2013.

66. فلفلي الزهرة، بوريش هشام، **حوكمة المصارف الإسلامية بين المعايير الدولية وهيئات الرقابة الشرعية**، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الاغواط الجزائر، العدد 48، نوفمبر 2016.

67. محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية نظرية-** ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، 2007.

68. محمد مطر، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية**، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 114، ربيع الثاني2000.

69. نجلاء إبراهيم يحي عبد الرحمن، **دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية**، مجلة المحاسبة والمراجعةAUJAA ، المجلد1، العدد02، 2013، ص186.

70. نجلاء إبراهيم يحي عبد الرحمن، **دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الإعمال السعودية**، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة جامعة بني سويف، العدد01، 2013.

71. هيئة السوق المالي، **حوكمة الشركات**، المملكة العربية السعودية.

72. يوسف محمود جربوع، مدى **تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، يناير 2007.

IV. الملتقيات والنشريات

73. بقدور عائشة، بكار آمال، **مداخلة بعنوان المسؤولية الاجتماعية بين الإلزام والالتزام** ، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار: 14-15 فيفري2012، الجزائر، 2012.

74. بن ثابت علال ، بن جاب الله محمد ، **الحوكمة المؤسسية ومتطلبات الإصلاح لتطبيقها في الدول النامية** ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول :أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2003.

75. حمزة رملي، إسماعيل زحلوط، **دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية" دراسة ميدانية على مجمع زاد فارم لصناعة الأدوية بقسنطينةGroupe ZedPharme**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي

حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012.

76. سليمان ناصر، ربيعة ابوزيد، **دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية،** المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن علي بلشلف ، الجزائر، يومي 19-20نوفمبر2013.

77. صبايحي نوال، **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية،** الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقتها مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي.

78. عبد المجيد الصلاحين، **الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية**، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني بليبيا، 2010.

79. محمد ياسين غادر، **الحوكمة ومعاييرها**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان الخاصة، لبنان، أيام 15-17ديسمبر 2012،

80. مدحت محمد أبو النصر، **ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال المسؤولية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2016.

81. هوام جمعة، لعشوري نوال، مداخلة بعنوان : **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع ورهانات وأفاق)**،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر، يومي 7-8ديسمبر2010.

82. وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة** ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

V. القوانين والمراسيم

83. القانون التجاري الجزائري

84. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، الجزائر، إصدار2009.

85. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد14، النظام وقم 09-08 المؤرخ في 2009/12/29.

86. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، القانون 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

87. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد76، النظام 09-04 المؤرخ في 2009/07/23.

VI. المواقع الالكترونية

88. السحيباني صالح، **المسؤولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية** ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت، متاح على http://www.Arab-api.org/conf_0309p28.pdf، (اطلع عليه بتاريخ 10 أكتوبر 2017).

89. عبد الناصر نور، إياد عودة ،" **قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية دراسة ميدانية (تطبيقية) على فنادق ذات فئات خمس نجوم في الأردن** "، على الموقع: www.kantakji.com/media/9037/6.doc تاريخ الاطلاع 2017/01/02، 00.23.

90. مهند جعفر حسن حبيب، محمد موسى أحمد عباس، **دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية(دراسة ميدانية على شركتي أسمنت عطبرة وأسمنت السلام)** ، على الموقع: http://www.alshargahlia.edu.sd/journal/pdf/ver_5/s5_2.pdf تاريخ الاطلاع 2018/12/02على الساعة:23.38.

91. www. Albaraka.com

92. www.alsalamalgeria.com.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

93. Barakat Abdullah, Samhan Hussein, **ACCOUNTING SOCIAL RESPONSIBILITY IN ISLAMIC BANKS,** International Journal of Economics, Commerce and Management**,** United Kingdom**,** Vol. II, Issue 10, Oct 2014**.**

94. World Bank, **Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria**, Croatia and Romania, Working Paper, March 2005.

95. World Business Council for Sustainable Development (WBCSD). **Meeting changing expectations: Corporate social responsibility**, 1999.

96. DeZoort, F. Todd, Dana R. Hermanson, Deborah S. Archambeault, Scott A Reed, **Audit Committee Effectiveness: A Synthesis of the Empirical Audit Committee Literature**, Journal of Accounting Literature, USA, Vol.21,2002.

97. Sadoon M.AL.Saki, Abdel Naser Ibrahim Noor, Sa'ad Abd-al-Kareem Al-Sakini **,Social Responsibility Accounting and its Role in the Assessment of the Social Performance of the Business Organizations**, European Journal of Business and Management, Vol.6, No.19, 2014.

98. Comission des communautés européennes, Livre vert, promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des enterprises.

الملاحـــــق

الملحق رقم 01: الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أخي الكريم/ أختي الكريمة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد ،،،

يسعدني أن أضع بين أيديكم استبيانة تتعلق بدراسة دكتوراه تهدف إلى معرفة:

أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات دراسة ميدانية في البنوك الإسلامية في الجزائر

وتعد قائمة الاستقصاء هذه جزء من البحث، والمعلومات التي تحتويها هذه القائمة تعتبر ضرورية، ويأمل الباحث الاستفادة من نتائج هذا البحث في ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي مما يعود بالنفع العام على المستوى الأكاديمي وعلى المستوى المؤسساتي.

لذا نرجو أن نجد لديكم متسعاً من الوقت للإجابة على الأسئلة الواردة هذا الاستبيان بوضع العلامة(x) في المكان المناسب ، ونحيطكم علماً أن بيانات هذا الاستبيان سرية للغاية، ولن يطلع عليها سوى الباحث فقط، ولن تستخدم نتائجها إلا في أغراض البحث العلمي ولن تعرض نتائجها إلا في صورة إجمالية رقمية ونسب مئوية.

شاكرًا لك حسن التعاون والمساهمة مع خالص التقدير والاحترام

الباحثة : سالمي سامية
Samisamia67@yahoo.com

القسم الأول: البيانات الشخصية

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

المؤهل العلمي: ☐ اقل من ثانوي ☐ ثانوي ☐ جامعي تدرج ☐ ما بعد التدرج ☐ أخرى يرجى تحديدها.....

التخصص: ☐ محاسبة وتدقيق ☐ اقتصاد إسلامي ☐ نقود وبنوك ☐ أخرى يرجى تحديدها.....

الوظيفة : ☐ المدير العام ☐ المدير العام المساعد ☐ مدير المحاسبة والخزينة ☐ محافظ الحسابات ☐ محاسب ☐ أخرى يرجى تحديدها.....

البنك الموظف فيه :

☐ **مصرف السلام الجزائر** ☐ **بنك البركة الجزائري**

الخبرة المهنية : ☐ من سنة إلى 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ من16 من 20 سنة ☐ أكثر من 21سنة

القسم الثاني: أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات

المحور الأول: محاسبة المسؤولية الاجتماعية (اهتمام الإدارة بقياس تكاليف للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها)						
الوظيفة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الإفصاح المحاسبي	يقوم البنك بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية بدمجها مع التقارير المالية					
	يقوم البنك بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية					
	يقوم البنك بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالموظفين في التقارير السنوية					
	يقوم البنك بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بتنمية الخدمات المقدمة للعملاء في التقارير السنوية					
	يؤثر الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بتنمية الخدمات المقدمة للعملاء على القدرة التنافسية					
	يقوم البنك بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمحافظة على البيئة في التقارير السنوية					
	يحقق اهتمام الإدارة بالإفصاح عن تكاليف للمسؤولية الاجتماعية العديد من المزايا والفوائد للبنك					
	يقوم البنك بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمساهمات العامة في التقارير السنوية					

	يعود الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمساهمات العامة بالمنفعة على البنك					
القياس المحاسبي	يمتلك البنك نظاماً محاسبياً قادراً على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها					
	يهتم البنك بقياس التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمحافظة على البيئة					
	يهتم البنك بقياس التكاليف الاجتماعية المتعلقة بتنمية الخدمات المقدمة للعملاء					
	يهتم البنك بقياس التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالموظفين					
	يهتم البنك بقياس التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالمساهمة العامة(المجتمع ككل)					
	يعتمد البنك في قياس التكاليف الاجتماعية أسلوب القياس الكمي					
	يعتمد البنك في قياس التكاليف الاجتماعية أسلوب القياس الوصفي					
	يعتمد البنك في قياس التكاليف الاجتماعية أسلوب القياس النقدي					

المحور الثاني : قياس تطبيق حوكمة الشركات في البنك الإسلامي

المبدأ						
توفر إطار فعال للحوكمة	يوجد بالبنك دليل مكتوب للحوكمة يتواءم مع توجيهات الضبط المؤسسي من البنك المركزي					
	يتحقق البنك من وعي وإدراك العاملين بمضمون دليل الحوكمة					
	يوجد بالبنك لجنة الحوكمة مهامها وضع دليل الحوكمة					
	يوجد بالبنك لجنة الحوكمة مهامها متابعة تنفيذ دليل الحوكمة					
	تتمتع كل من الهيئات الرقابية والإشرافية والتنفيذية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة					
مسؤوليات مجلس الإدارة	يتأكد مجلس الإدارة من مدى الالتزام بتنفيذ إستراتيجية البنك والسياسات والإجراءات الموضوعة					
	يسعى مجلس الإدارة لحماية مصالح البنك والمساهمين في آن واحد					
	يوفر البنك لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات المتعلقة بعمل البنك					
	يوجد نظام رسمي شفاف لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، ويراعى فيها المهارة والكفاءة.					
	يتأكد مجلس الإدارة من سلامة التقارير المالية والنّظم المحاسبية للبنك والرّقابة الداخلية وأنظمة إدارة المخاطر.					
هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	تتسم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالكفاءة في إصدار الفتاوى					
	تتسم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالفعالية في إصدار الفتاوى					
	تتسم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالوضوح في إصدار الفتاوى					
	تتأكد من عدم تعارض ما يقوم به البنك من معاملات مع قواعد الشريعة الإسلامية					
	يستند أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في حالة وجود خلاف حول الحكم الشرعي إلى هيئة الفتوى بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف					
	يعد قرار هيئة الفتوى والرقابة الشرعية نهائيا في شرعية الصيغ التي يتعامل بها البنك					
	تقوم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بمراجعة بحساب الزكاة					
	لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية صلاحية النظر في النزاعات بين البنك وعملائه					
	تقوم هذه الهيئة بإعداد تقرير سنوي حول مدى مسايرة أعمال البنك لأحكام الشريعة الإسلامية					
حماية حقوق المساهمين	يتعامل البنك مع جميع المساهمين بطريقة متساوية					
	يحق للمساهمين المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة					
	يتم تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية و في الوقت المناسب					
	يحق للمساهمين الحصول على نصيبهم من توزيعات السنوية للإرباح وفق					

والمعاملة العادلة لهم	سياسة البنك					
	يحصل المساهمون على تعويض في حال انتهاك حقوقهم وتعرضها للمخاطر					
الإفصاح والشفافية	يتم الإفصاح للمساهمين في الوقت المناسب عن الوضع المالي للبنك وأدائه					
	يسهر البنك على تقديم معلومات دقيقة وموضوعية من خلال التقارير السنوية					
	ينشر البنك قوائمه المالية في النشريات المخصصة لذلك					
	يعتمد البنك على أساليب محاسبية مناسبة وواضحة لكيفية احتساب الزكاة					
	يقوم البنك بتسجيل والإفصاح عن الزكاة في التقارير المالية					
	يسهر البنك على تقديم معلومات قابلة للمقارنة والفهم من خلال التقارير السنوية					
كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة	يوجد بالبنك لجنة المخاطر تقوم بإدارة المخاطر					
	تراقب اللجنة استخدام الأساليب والمعايير الدولية في قياس المخاطر					
	يطبق البنك معايير لجنة بازل 3 لكفاية رأس المال					
	يعمل البنك على زيادة رأس المال إلى الحد الذي يمكنه من مواجهة المخاطر المتوقعة					
	تقوم لجنة التدقيق بتقويم شامل لأنظمة الرقابة الداخلية بالبنك					
	يقوم المدقق الداخلي بتقويم دوري لأنظمة الرقابة الداخلية بالبنك					
	يقوم المدقق الخارجي الشرعي بتقويم أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك					
	يستفيد البنك من تقرير المدقق الشرعي					
	تتحقق لجنة التدقيق من كفاءة أداء المدقق الخارجي الشرعي					
	يلتزم البنك بالمعايير المحاسبية الاسلامية					
الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح	يقوم البنك بتأمين على الودائع					
	يسهر البنك على تطبيق العدالة في سياسات الأجور والمرتبات والحوافز					
	يحصل أصحاب المصالح على المعلومات التي تهمهم					
	يضمن البنك الحصول على تعويض مقابل انتهاك حقوق أصحاب المصالح					
	يوضح البنك حقوق وواجبات أصحاب الودائع الاستثمارية					
المحور الثالث: جودة المعلومات المحاسبية						
الملائمة	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة لمستخدميها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار					
	تمكن محاسبة المسؤولية الاجتماعية من التنبؤ بالإحداث					
	تمكن محاسبة المسؤولية الاجتماعية من صياغة وتصميم الخطط المستقبلية					
	تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في توفير معلومات محاسبية لها قيمة استرجاعية					
الموثوقية	تعبر المعلومات المحاسبية بصدق عن الوضعية المالية					
	تحتوى التقارير المالية على معلومات محاسبية خالية من التحيز					
	تحسن محاسبة المسؤولية الاجتماعية من حيادية المعلومة المحاسبية					
	تجعل محاسبة المسؤولية الاجتماعية طرق القياس المتبعة قابلة للتحقق					
	تحتوى التقارير المالية على معلومات محاسبية خالية من الخطأ					
قابلية المقارنة والثبات	يتم الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد وعرض التقارير المالية التي يقوم باصدرها					
	تتضمن التقارير المالية التي يصدرها البنك معلومات محاسبية قابلة للمقارنة مع نتائج الفترات السابقة					
	تتضمن التقارير المالية التي يصدرها البنك معلومات محاسبية قابلة للمقارنة مع نتائج البنوك المماثلة					
القابلية للفهم	تمتاز المعلومات المحاسبية بسهولة الفهم لكافة المستخدمين					
	تجعل محاسبة المسؤولية الاجتماعية المعلومات المحاسبية أكثر شمولا في التقارير المالية					

والشمولية	تمتاز المعلومات المحاسبية للبنك بالوضوح					

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم....

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات، بالاعتماد على طريقة نمذجة المعادلات البنائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية نظرا لعدم اعتدالية البيانات، لأجل ذلك تم اختيار عينة بلغ عددها 37 من موظفي البنوك الإسلامية في الجزائر وإجراء التحليل باستخدام البرنامج الحر R والحزمة PLSPM وبرنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS 23 .

خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على حوكمة الشركات، وبينما يوجد أثر لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، ولا يوجد لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية، كما أنه لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات.

الكلمات الدالة: محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، البنوك الإسلامية.

Abstract

this study aim to investigate the impact of the applying social responsibility Accounting on improvement of accounting information quality in the light of corporate governance, This is based on modeling structural equations method and using the partial least squares method. For this purpose, a sample of 37 employees of Islamic banks in Algeria was selected. The analysis was carried out using The free software R, PLSPM and the program of statistical package in social sciences SPSS 23. The study concluded that, there is no impact of the applying social responsibility Accounting on corporate governance. While there is an impact of corporate governance on the quality of accounting information, there is no impact of the application social responsibility Accounting on the quality of accounting information, there is also no impact of the applying social responsibility Accounting on the quality of accounting information in the light of corporate governance.

Keywords: social responsibility Accounting, Corporate Governance, Accounting Information Quality, Islamic Banks.

Résumé

L’objectif de cette étude est de connaître l’impact de l’application de la comptabilité pour la responsabilité sociale sur l’amélioration de la qualité de l’information comptables dans le cadre de gouvernement d’entreprise, sur la base de la méthode de modélisation des équations structurelles par la méthode des moindres carrés partiels en raison du manque de modération des données. À cet effet, un échantillon de 37 employés de banques islamiques a été sélectionné en Algérie Et analyse utilisant le programme R pour l'informatique statistique et le progiciel PLSPM et le programme de progiciel statistique en sciences sociales SPSS 23.

L'étude a conclu que l'application de la comptabilité pour la responsabilité sociale sur la gouvernance d'entreprise n'avait aucun impact. Bien que la gouvernance d’entreprise ait un impact sur la qualité de l’information comptable, l’application de la comptabilité pour la responsabilité sociale n’a pas d’incidence sur la qualité de l’information comptable. Bien que la gouvernance d’entreprise ait un impact sur la qualité de l’information comptable, la L'application de la comptabilité pour la responsabilité sociale n'a pas d'incidence sur la qualité de l'information comptable.
Mots-clés: comptabilité pour la responsabilité sociale, gouvernance d'entreprise, information comptable de qualité, banques islamiques.